أَحمَد غَلْوَش وجُهُودُهُ في جَمْعِيَّةِ مَنعِ المسْكِرَات (١٨٨٢-١٩٦٩م)

د. محمود محمد محمود زايد

استاذ مساعد التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالقاهرة – بجامعة الأزهر

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن سار على نهجه، عِلمًا وعملاً وإصلاحًا وإسهامًا في البناء الإنسانيِّ، إلى يوم الدين، وبعد:

فترتبط هذه الدِّراسة بواحد من العلماء والمُفكِّرين والمُصلحين المصريِّين المغمورين، أثمرت جهودُه آثارًا إيجابيَّةً كبيرةً ومُهِمَّةً في العديد من المجالات محليًّا ودوليًّا، منها: الحفاظ على العقل والأخلاق، وصَوْن وحماية وَجْه مصر الإسلاميّ جوهرًا ومظهرًا، والدعوة إلى الإسلام لدى غير المسلمين في الغرب والشرق، بما أفاد به المسلمين هناك وأفاد الدولة المصريَّة بالدعاية الطيِّبة لها في تلك الدول.

ولم يكن لي سابقُ معرفةٍ به قبل إعداد هذه الدِّراسة ولا الكثيرين غيري من المُهتمِّين بالتأريخ والترجمة للأعلام والروَّاد في العصر الحديث والمعاصر، وإنما جاءت الفكرة قَدَرًا حينما كنتُ أطالعُ وثائقَ مجلس الوزراء بدار الوثائق القوميَّة المصريَّة في عهد الملك فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢م)، فلفت نظري وثائقُ تتحدث عن كتابٍ باللغة الإنجليزيَّة لمؤلِّفٍ مصريٍّ يُدْعَى د. أحمد غلوش، يتحدَّث عن الدِّين الإسلامي، وأنَّ هذا الكتاب قد خلق دعايةً إيجابيَّةً طيبةً واسعةً لسُمعة الدين الإسلاميِّ ولمصر في الغرب والشرق، وصدرت بشأنه آنذاك إشاداتٌ داخليَّة من الأزهر والملك فاروق ورئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا والخارجيَّة المصريَّة، وإشاداتٌ دوليَّة من شخصيات علميَّة وسياسيَّة مرموقة.

مع ذلك لم أجد كتاباتٍ تناولت حياةَ هذا الرجل إلا مقالَيْن مُقتضَبَيْن لكاتبين رثاءً له عقب وفاته عام ١٩٦٩م، إضافةً إلى إشاراتٍ عنه كتبها أنور الجندي ضمن

كتابه «مُفكِّرون وأدباء من خلال آثارهم». وبمزيد من البحث والدِّراسة اتضح أنَّ لأحمد غلوش تاريخًا وأرشيفًا حافلاً من العطاء العلميِّ الفكريِّ الإصلاحيِّ، من خلال مؤلفاته وأبحاثه ومقالاته وخُطبه ومحاضراته ومذكراته ومكاتباته ومراسلاته، وكذا نضاله وكفاحه على مدى ستة عقود ونصف في محاربة الخمور وكافّة المُسْكرات بشكل مُؤسسيّ داخل مصر وخارجها؛ الأمرُ الذي لفت الأنظار له شعبيًّا ورسميًّا، واعتمدته الدولة المصريَّة ممثلاً لها في عددٍ من المؤتمرات العلميَّة الدوليَّة في أوروبا.

لم تكن أهدافُ وطموحاتُ الدكتور أحمد غلوش سهلةَ المنال، بل واجهتها وعمومَ حياته العديدُ من الصِّعاب والعقبات والمخاطر، إلا أنه تمكَّن من تجاوز أغلبها بصبرٍ وجَلَدٍ، وإدراك وحِكْمَة، لا سيَّما وأنه اخْتُبِرَ فيها أكثر من مرَّة، بانضمامه للماسونيَّة عشر سنوات كاملة، وكذا تبعات تطوُّرات الأحداث السياسيَّة في مصر والعالم بالاحتلال البريطانيِّ لمصر، واندلاع الحربين العالميتين، والمصاعب الماليَّة، وبعض الخذلان فيما لا يجب الخذلان فيه.

هذا، وتقوم الدِّراسةُ على عدة محاورَ رئيسةٍ تتناول التعريفَ بأحمد غلوش من حيث مولده ونشأته وتعليمه ووفاته، ثم أسباب وحيثيات انضمامه للماسونيَّة ودرجاته وتَرَقِّيه فيها، وهل بقي فيها أم انقلب عليها؟ ثم نلقي الضوء على ما وقعت عليه أيدينا من مؤلفاتٍ له باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة، مُبسطين القول عن كتابه "The Reliegan of Islam" وآثاره المحليَّة والدوليَّة. وبشأن دوره في مكافحة المُسْكرات سنتطرَّق إليه من خلال جهوده داخل «جمعيَّة منع المُسْكرات» التي أسَّسها بنفسه لهذا الخصوص، أما الجمعيَّة نفسها فبحاجةٍ إلى دراسةٍ أخرى مُوسَّعة ومُنفصلة. ثم نختمُ البحث ببيان جهود أحمد غلوش في المؤتمرات العلميَّة الدوليَّة وأثر نتائجها على الداخل المصريِّ، إلى غير ذلك ممَّا تتضمَّنه الدراسة أكاديميًّا بالتحليل والتفسير

والاستنباط، مُعتمدين على مادَّةٍ وثائقيَّةٍ بِكْرٍ من دار الوثائق القومية المصريَّة، ووثائق غير منشورة من مطبوعات جمعيَّة منع المُسْكرات، كالتقارير والمذكرات والرسائل ذات الأهميَّة الكبرى، إضافةً إلى مؤلفات أحمد غلوش نفسه وغيرها من الكتب والمقالات المنشورة في عدد من الصحف والمجلات.

ومن الله التوفيق والسداد

أولاً- مولد أحمد غلوش ونشأته وتعليمه:

وُلِدَ أحمد غلوش في مدينة الإسكندريَّة، ولم تؤرِّخ المصادر يومَ مولده، حتى فيما كتبه غلوش بنفسه في كتبه وأبحاثه وتقاريره ومقالاته. لكن هناك بعض إشارات وردت في بعض المصادر نستنتج منها سنة ولادته، ومن ذلك: ما جاء في تقرير لجمعيَّة منع المُسْكرات عن أعمالها في ربع قرن بين عامي (١٩٠٥-١٩٣٠م)، أنَّ مُؤسسها أحمد غلوش كان عمره وقت التأسيس ثلاثًا وعشرين سنة[١]، ممَّا يعني أنه وُلد عام ١٨٨٢م. وقريبٌ من هذا ما ذكره الكاتب أحمد حسين[٢] أنَّ غلوش أهدى له ترجمَته لمسرحيَّة شكسبير «سيدان من فيرونا»[٣] مطبوعة ومنشورة عام ١٩٠٥م، وتساءل أحمد حسين: كم كان عمر الدكتور غلوش عندما تمكَّنَ من اللغة الإنجليزيَّة والعربيَّة إلى الحد الذي يجعله يُترجم شكسبير إلى العربيَّة؟ ثم يقرر أنه لا يتصوَّر أن عُمْرَ غلوش يوم ترجمته لرواية شكسبير ويوم تأسيسه جمعيَّة منع المُسْكرات يمكن أن يقلَّ عن خمس وعشرين سنة[٤]. لكنَّ هذه قراءةٌ تقريبيَّة، الأدقُّ منها ما كتبه غلوش بقلمه أنَّ عمره كان ثلاثًا وعشرين سنة كما أوضحنا. أمَّا عن العمر الذي عاشه فإنَّ البعض قال: إنه شارف التسعين[٥]، وآخر – وهو أحمد حسين – ذكر عنه أنه تجاوز التسعين، من حيث إنَّ معرفته به تمتدُّ لأكثر من ثلاثين سنة، وإنَّ هذه المعرفة جاءت بعد إحالة غلوش للمعاش (التقاعد) من عمله الحكومي[٦]. لكن إذا كان غلوش قد تُوفي سنة ١٩٦٩م[٧] فإنَّ عمره يكون سبعًا وثمانين سنة ميلاديَّة، والأمر يكون قريبًا ممَّا ذكره أحمد حسين إذا حُسب بالتقويم الهجريِّ.

دارت حياة أحمد غلوش بين الإسكندريَّة والقاهرة، حيث كانت النشأة والتعليم في الإسكندريَّة، ثم انتقل إلى القاهرة منذ عام ١٩٣٥م كما سيتضح لاحقًا. وفي أثناء نشأته بالإسكندريَّة تعلَّم في مدارسها، وأحبَّ اللغة الإنجليزيَّة وتفوَّق فيها[٨]،

إضافةً إلى دراسته الواسعة للعلوم الإسلاميَّة في جامع الشيخ إبراهيم بالإسكندريَّة على النحو الذي كان يُدَرّسه علماء الأزهر بالقاهرة آنذاك[٩].

وفي عام ١٩١٣م تخرَّج في جامعة لندن أستاذًا في اللغة الإنجليزيَّة التي عُدَّ في إجادتها وتمكُّنه منها واحدًا من المعدودين في العالم الإسلاميِّ. وبفضل ثقافته الواسعة، وجهوده الإصلاحيَّة الكبيرة؛ نال درجاتٍ علميَّةً شرفيَّةً من الجامعات الأوروبيَّة والأمريكيَّة، فأحيانًا كان أحمد غلوش يوقّعُ على كتبه ومقالاته بصفته «دكتور»، وأحيانًا يكتب: «دكتور فخري في الفلسفة والآداب»[١٠]. وبعد تخرُّجه عمل مُوظّفًا في مصلحة الريِّ بالإسكندريَّة[١١].

ومن خلال تبحره في العلوم الإسلامية الأزهرية ومذاهبها وطُرقها اقتنع بالصوفية منهجًا وآليةً فعّالةً قادرةً على الحفاظ على سِلْمِ المجتمع النفسي واستقراره التكويني، وقادرة أيضًا على إصلاح ما أُدخِلَ على المجتمع المصري آنذاك من مظاهر غربية غير متسمة مع كينونته الشرقية وهويته الإسلامية، حيث عدَّ الصوفية منهجًا حركيًّا يُشارك في المجتمع بإيجابية، ولا يتقوقع داخل صومعته قاصرًا دوره في بعض الأوراد والأذكار التي تتلى تحت الأسقف المغلقة؛ لذلك انضم إلى الصوفية مُفضّلاً من بين طُرقها الطريقة الخلوتية[١٢]، وأصبح من علمائها ومُنَظّريها، مع ذلك كان عادة ما يصف نفسه بأنه «خادم المجمع الصوفي الخلوتي بالإسكندريَّة»[١٣].

ولاشك أن دراسته العلومَ الدينية الأزهرية وانضمامَه للصوفية كانتا من الروافد الأساسية والمهمة لتكوينه العلمي والفكري وبناء شخصيته النقدية غير المقلدة، كما أنهما كانتا بمثابة حاجزٍ صانه منذ نشأته من الميل إلى بعض المظاهر التغريبية الخادعة التي كانت سائدة في الأسكندرية كما سيأتي بيانه. وأيضًا أسهمت هذه النشأة العلمية والدينية في إنارة سُبُلَ الإصلاح التي سيُسخّر لها حياته وكفاحه.

ثانيًا- انضمامه للماسونيَّة:

في كتابه المهمِّ «الجمعيَّة الماسونيَّة حقائقها وخفاياها»، رصد الدكتور أحمد غلوش قصَّةَ انضمامه للماسونيَّة، من حيث الأسباب التي دعته وحفَّزته، وكيف انضمَّ إليها، أو ما يمكن أن نُسَمِّيَهُ مراسم الانضمام العجيبة. كما تحدَّث عن حياته في الماسونيَّة، وترقيته في مناصبها، وتَلَمُّسِه أسرارَها ورموزَ وإشاراتِ التعامل بين أعضائها في بلدان العالم، وما واجهه فيها من مُفاجآتٍ وصدماتٍ وخيباتِ أملٍ خلال عقد من الزمان. فهل بقي ماسونيًّا بعدما تجلّت له الحقائق؟ أم إنه انقلب عليها، وأفشى أمرها وخفاياها ومخاطرها؟

التحق أحمد غلوش بالماسونيَّة عام ١٩٠٤م[١٤]، وترقَّى فيها حتى وصل لأعلى الدرجات؛ حيث صار رئيسًا لأكبر محفل ماسونيٍّ في الإسكندريَّة المُسمَّى: «محفل حياة الإسكندريَّة»[١٥]، كما رُقّي فيها إلى الدرجة التاسعة والتسعين من المعلم الأعظم (زولا)[١٦] قطب الأقطاب في الماسونيَّة[١٧].

ودفعه للانضمام للماسونيَّة عدةُ أسباب، منها ما يأتي:

١- حبُّ الاستطلاع والوقوف على ما كان يُشِيعه دعاة الماسونيَّة عن المزايا قريبة وبعيدة المدى التي يُفاد منها كلُّ من ينضمُّ إلى الماسونيَّة مَهْمَا كان جنسه أو دينه.

٢- ادِّعاءُ الماسونيين أنَّ جمعيتَهم لا تتدخَّلُ في المسائل السياسيَّة أو الدينيَّة، وأنها لا تَعْدُو سوى جمعيَّة خيريَّة تعمل جاهدةً لخير البشريَّة، وتوفير أسباب السعادة الاجتماعيَّة لأعضائها تحت شعارها «الحريَّة والإخاء والمُساواة».

٣- ادِّعاء الماسونيَّة أنَّ المنضمَّ إليها يلقى صنوفَ المَعُونة والمساعدة والبِـرّ وما قد يحتاج إليه يومًا ما، سواء في داخل وطنه أو خارجه من إخوانه الماسونيين في كلِّ مكان بعد أنْ يتعرَّفَ عليهم بمُقتضى الإشارات والرموز والكلمات السِّرِّيَّة المُتعارَف عليها بينهم.

٤- ادِّعاء الماسونيَّة أنَّ الانضمام إليها يؤخذ بنظر الاعتبار والاهتمام من قبل الرؤساء الماسونيين، وذلك يكون مُؤهِّلاً للترقي في أعلى المناصب وتخطِّي الأقران والتفوُّق عليهم.

٥- قضائيًّا، إذا أجرم الماسونيُّ وحُوكِمَ أمام قاضٍ ماسونيٍّ فإنَّ البراءةَ مضمونة بعد أنْ يلفت المجرمُ نظرَ القاضي عن طريق الإشارة السِّرِّيَّة.

٦- صاحب المال والتجارة (رجل الأعمال) الماسوني يُحقِّق مكاسبَ كبيرةً لتفضيل الماسونيين التعامل معه والشراء منه دون غيره.

إلى غير ذلك من الأسباب والمُغريات المُروَّج لها، والتي خَدعت -قبل أحمد غلوش وبعده - عددًا غير قليل من المصريين وغيرهم حول العالم في الانضمام إلى الماسونيَّة، ثم يكتشف بعضهم خيبةَ الأمل بعد فوات الوقت وضياع المال على حدِّ تعبير أحمد غلوش[١٨].

ولاشك أن مُدّة انضمام غلوش للماسونية شهدت مرحلة بنائه العقلي حتى بلغ مستوى النضوج، لذلك لم يتردد في اتخاذ القرار المناسب حينما تملّك منه، فخلال عَقدِه الماسونيَّ اتضح لغلوش عمليًّا كذبُ الماسونيَّة في زعمها عدمَ تدخُّلها في السِّياسة والمعتقدات، وأكّد تدخُّلها فيهما، وأنها تعبث بالدِّين والقوميَّة، وتسعى إلى إطفاء حميَّة وقداسة الوطنيَّة بشكل عام، وتسعى إلى ما ادَّعته «إزالة كراهية غير المواطنين»،

وتقصد بذلك عدم كُره اليهود والصهاينة، بحيث يتخلَّى الجميع عن جنسيتهم ووحدتهم القوميَّة ليكونوا رفقاء لليهود. كما أثبت أيضًا أنَّ الماسونيَّة ليست جمعيَّة خيريَّة كما تَدَّعِي؛ وما يتمُّ جمعه من تبرُّعات يُوَزَّع فقط على اليهود وأنصارهم. واتضح لغلوش أنه ليس في الماسونيَّة حريَّةٌ ولا إخاءٌ ولا مساواةٌ؛ وإنما هي أنانية وعنصريَّة لليهود والصهيونيَّة، ودلَّل على ذلك بما عايشه بنفسه في المحافل الماسونيَّة في مصر وسوريا ولبنان، وأكَّد أيضًا أنها قائمةٌ للتجسُّس والتآمر والخيانة الوطنيَّة[١٩].

وبشأن الغاية الحقيقيَّة للماسونيَّة، يقول غلوش: إنه بعد معايشته كلَّ الغرائب التي يسمونها «طقوسًا مقدَّسة» داخل الماسونيَّة، كان دائمًا يتساءَلُ مع نفسه أو بصوت عالٍ: ما غاية الماسونيَّة؟ وما خفاياها؟

وممَّا كانوا يجيبونه به: أنَّ هذه الغاية سوف تتكشَّف له كالشمس عندما يصلُ إلى الدرجات العلا في الماسونيَّة. وعليه، قرَّر غلوش أنْ يصبرَ ويُثابر حتى ترقَّى إلى الدرجات العلا، وخلال رحلته تلك لم يرَ إلا حقيقةً واحدةً كانت خفيَّة، وهي «أنَّ الماسونيَّة والصهيونيَّة كلاهما صنوان، وكلاهما شيء واحد يُكمل أحدهما الآخر، وأنها من أولها إلى آخرها ترمي إلى غرض من أحطِّ الأغراض، وتهدف إلى هدف بعيد المدى يُنذر بخطر دينيٍ وانقلابٍ اجتماعيٍّ من أخطر الانقلابات»؛ بهدف جعل ما يرومون إليه – إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات – أمرًا واقعيًّا على خريطة الشرق الأوسط والعالم[٢٠].

لأجل ذلك، وَجَّه غلوش عدَّة نداءاتٍ داخليَّة وخارجيَّة، شعبيَّة وحكوميَّة، تحذِّر من مخاطر الماسونيَّة ومراميها الهدّامة؛ إذ نصح كلَّ من انضمّ إليها من المسلمين والعرب عمومًا أن يَفِرَّ منها ليربأ بكرامته ودينه وعروبته، ولا يكون مطيَّة أو ضحيَّة لأغراض الصهيونيَّة التي تسعى لبثِّ الفرقة بين الشعوب العربيَّة وتمزيقها كخطوة

تمهيديَّة لسيطرتهم على المنطقة كلها. يقول غلوش: «علينا – معشرَ العرب شرقًا وغربًا – أنْ نذكر أنَّ الماسونيَّة ما هي إلا نكبةٌ يجب علينا القضاء عليها قبل أن تنكبنا بنشر سمومها في أوساطنا». وطالبَ بإلحاحٍ الحكومات العربيَّة والإسلاميَّة أن تحلّ فورًا كل المحافل الماسونيَّة في بلادها، وتُطَهر ممَّا أسماه «الماسونيَّة الجرثومة الخبيثة للصهيونيَّة» التي تلوّث بعض أرباب المناصب العليا سياسيًّا واقتصاديًّا، بما فيهم أرباب المال والأعمال[٢١].

خروجه من الماسونيَّة:

بعد عودة أحمد غلوش من زيارته بعض المحافل الماسونيَّة في سوريا ولبنان عام ١٩١٣م زاد يقينه بمخاطر هذه الجماعة، وأن عليه واجبًا لا بدَّ أنْ يقومَ به. فبعد نحو عقد من الزمان قضاه داخلها، ووصل فيها إلى أعلى المراتب كما ذكرنا آنفًا، تجسّدت أمامه الحقيقة واتضحت وضوح الشمس، وقال: «لم آسفْ كثيرًا على اندماجي في سلك جماعتهم؛ لأنه مكَّنني من الاطِّلاع على حقيقة أمرهم، وما أنْ عدتُ إلى مصر عزمتُ عزمًا أكيدًا على نشر فضائح الماسونيَّة، ودعوة أبناء العروبة إلى التنصُّل منها والخروج عليها وهتك أستارها الخفية»[٢٢].

وقت هذا العزم، كان غلوش رئيسًا لـ «محفل حياة الإسكندريَّة». وحدَّد غلوش لحظة الإعلان في يوم ٢٩ سبتمبر/ أيلول ١٩١٤م، وهو يوم انتخابات رئيسٍ جديدٍ للمحفل المذكور، بعد رفضه النزولَ على رغبتهم بالترشُّح لمدة أخرى، فانتُخِب رئيسٌ جديدٌ يُدعى أحمد مصطفى. في اليوم نفسه كتب غلوش رسالة إليه جاء فيها: «... لَمَّا كانت الماسونيَّة قد عاهدتني من أول ساعةٍ دخلتها في زمرتها على أنَّ هذا الانضمام ليس فيه شيءٌ قطُّ ممَّا يتعارض مع واجباتي الوطنيَّة أو الدينيَّة أو المدنيَّة... وبما أنه اتضح لي الآن بعين المشاهدة والخبرة والاطِّلاع أنَّ هناك منافاةً

جذريَّةً بين واجباتي الدينيَّة والوطنيَّة والقوميَّة وبين استمراري في عضويَّة الماسونيَّة، فإني أبادر الآن بالاستقالة من هذا المحفل الماسونيِّ ومن العشيرة الماسونيَّة بأكملها. وإني على استعدادٍ تامٍّ لمناقشةِ مَن يريد مناقشتي فيما أعتقده من المبادئ الماسونيَّة وطقوس البناية الحرة[٢٣] التي تتعارضُ مع أصول العقائد الإسلاميَّة والواجبات القوميَّة»[٢٤].

من وقتئذ، داوم أحمد غلوش على تحذير الناس من الماسونيَّة في خطبه وندواته ومنشوراته؛ إذ لم يترك مجالاً يُتاح له فيه الحديث عن ذلك إلا ويستثمر مواهبه وخبراته التجريبيَّة في بيان حقيقة الماسونيَّة ومراميها للناس، وكذلك طرق باب السُّلطات المصريَّة أكثر من مرَّة لحثِّها على اتِّخاذ إجراءاتٍ قانونيَّةٍ وتنفيذيَّةٍ لتطهير البلاد من هذا الخطر المدلهم بها[٢٥]. وبجهوده وجهود الكثيرين غيره، ومع تطوُّرات الأحداث السياسيَّة أغلقت مصر كلَّ المقرَّات الماسونيَّة فيها عام ١٩٦٤م[٢٦]، أي إن أحمد غلوش استمتع برؤية وجَنْي ثمار بعض ما غرسه قبل وفاته بنحو خمس سنوات.

ومن المواقف المثيرة التي كانت سببًا في إنقاذ أحمد غلوش من خطر ألمَّ به، أنه قبيل نشوب الحرب العالميَّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، اتفق أنْ كان في برلين عائدًا من فنلندا التي بقي فيها أيامًا يلتقي مُسلميها ويدعو غيرَهم إلى الإسلام، عقب تمثيله مصرَ رسميًّا في المؤتمرَ الدوليِّ لمُكافحة المُسْكرات الذي عُقد في عاصمتها هلسنكي في أوائل يوليو/تموز ١٩٣٩م[٢٧]، ولم ينقضِ على وجوده في برلين شهرٌ واحد حتى اندلعت الحرب العالميَّة الثانية، فلم يستطع العودة إلى مصر؛ لأنَّ ألمانيا حجزته وغيره من المصريين المقيمين فيها ولم تسمح لهم بمُبارحتها ردًّا على قطع مصر علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا في ٤ سبتمبر/أيلول، والقبض على تسعة ألمانيين فيها[٢٨]. فبقي غلوش في ألمانيا ثمانية أشهر مُتنقلاً بينها وبين النمسا ممنوعًا من العودة إلى وطنه.

وباعتباره كان ممثلاً لمصر حاولت القنصليَّة المصريَّة مع الخارجيَّة الألمانيَّة للإفراج عنه ، لكنها لم تثمر بنتيجةٍ إيجابيَّة[٢٩].

في هذه الأثناء، يحكي أحمد غلوش أنه كان يحتفظ بين أوراقه الخاصَّة بنسخةٍ من جريدة مصريَّة[٣٠] منشور فيها أنه قد رفع قضيَّة على المحفل الماسوني الأكبر وعلى المجلة الناطقة بلسانه[٣١]، وكانت نسخة من هذه المجلة معه، ومنشور فيها سُبَابُها له، ورميه بخيانة العهد، وخبث الطويَّة، ونكثه بما أقسم عليه من حفظ أسرار الماسونيَّة، حيث أخذ يشنِّع بها ويكشف خفاياها في كتاباته ومحاضراته وندواته في جمعيَّة منع المُسْكرات وغيرها.

وبعد أن طال مكثه في مدينة انزبورج النمساويَّة دون أنْ تتمكَّن المفوضية الإيرانيَّة، التي عهدت إليها مصر رعايةَ مصالحها هناك نيابةً عنها[٣٢]، من الإفراج عنه، قرَّر أحمد غلوش أن ينتقل إلى برلين ليتولَّى بنفسه شرح حالته ووضعه لإدارة الشؤون الشرقيَّة بوزارة الخارجيَّة الألمانيَّة، مستغلاً في ذلك قضاءَ ألمانيا على كلِّ المحافل الماسونيَّة في أراضيها بعد ما ثبت لهم جاسوسيَّةُ أعضائها للصهيونيَّة وبريطانيا. وفي وزارة الخارجيَّة قابل "الهر هنتنج" الذي كان يعمل من قبل ملحقًا بالمفوضيَّة الألمانيَّة[٣٣] بمصر، وكان يحبُّ المصريين، فأطلعه على حقيقة أمره، وأنَّ مجيئه لألمانيا من فنلندا كان لإجراء جراحةٍ بالمستشفى الألماني، وما أنْ خرج من المستشفى حتى اندلعت الحرب.

ولما رأى غلوش أنَّ "الهر هنتنج" لم يجد في كلامه مُبرِّرًا كافيًا للإفراج عنه والسماح له بالعودة إلى بلاده، أبرز له نسخة الجريدة المصريَّة المنوّه عنها سابقًا، مُبَلّغًا إيَّاه أنه ربَّمَا يؤدِّي تأخره في العودة مصر إلى خُسْرَانه القضيَّة التي رفعها على الماسونيَّة، فارتاح الهر هنتنج لهذا الكلام، وطلب منه نسخة الجريدة ليأمرَ بترجمتها

وتقديمها مع خطاب التظلُّم الذي كتبه أحمد غلوش للإفراج عنه، مُعرِبًا له أنه يرجو الإفراجَ عنه بعد بضعة أيام حتى يواصل كفاحه ضدَّ مَن أسماه: «زمرة الماسونيَّة الخبيثة التي قضينا عليها في بلادنا ولم يَعُدْ لها أثرٌ ولا عينٌ في بلاد الرايخ كلها؛ فقد ثبت لنا أنها جمعيَّة قائمة على المبادئ الصهيونيَّة الممقوتة»[٣٤].

وبالفعل، تمَّ الإفراج عنه بعد بضعة أيام من قبل "الجستابو"[٣٥] من بين ستة وسبعين مصريًّا بقوا محجوزين نحو سنتين، فعاد إلى مصر على متن سفينةٍ وصلت الإسكندريَّة في مارس/ آذار ١٩٤٠م[٣٦]. ويعلق غلوش على ذلك بأنَّ عداءَهُ للماسونيَّة هو الذي أنقذ حياته وأعاده إلى وطنه، وليس الانضمام إليها كما يدَّعي الماسونيون خِدَاعًا أنَّ الانضمام إلى جمعيتهم ينفعهم في أيِّ مكان في العالم[٣٧].

إنَّ البعدَيْن الدينيَّ والوطنيَّ اللذين كانَا يتمكَّنان من أحمد غلوش وقتذاك قد صاناه من الانخداع بأضواء الماسونيَّة الزائفة ووعودها البراقة أثناء تجربته وانخراطه فيها مدة عشر سنوات، بل نجح في كشف بعض أسرارها وخفاياها، ولم يرتعد من تهديداتها ولا مخاطرها، بل أدَّى واجبَهُ التوعويَّ تجاه ذلك بكلِّ وسيلةٍ وَسِعَتْهُ؛ كتابًا أو مقالاً، أو خطبة، أو محاضرة أو قضاءً، إلى غير ذلك، موجّهًا رسائله تلك إلى الفرد والدولة والمجتمع والأمة الإسلاميَّة بشكلٍ عام، ومتحسّرًا على أسماء وشخصيات كبيرة: سياسيَّة وبرلمانيَّة ودينيَّة واقتصاديَّة قد تركت نفسها وعقلها لتلك الجماعة الخطرة، وسَلَّمت بما تدعيه، فنصحهم للأخذ بأيديهم، فاستجاب بعضهم وعزف عنه آخرون.

ثالثًا- مؤلفات أحمد غلوش:

للدكتور غلوش عددٌ من الكتب والأبحاث والتقارير والمقالات البحثيَّة المُتنوِّعة والمهمَّة، تميز فيها بلغةٍ راقية، وأسلوبٍ سلسٍ عالٍ شيق، وتناسُق وتكامُل بين العبارات والأفكار لتحقيق الغرض العلميِّ والفكري المراد، بمُستوى جذاب لا تشعر فيه بملل أو كلل، بحيث لا يترك القارئ كتابًا له بدأ في قراءته إلا بعد الانتهاء منه. ومِمَّا عثرنا عليه الآتي:

١ – التصوف في الإسلام:

هو في الأصل محاضرة ألقاها الدكتور أحمد غلوش باللغة الإنجليزيَّة في كليَّة الدِّراسات الشرقيَّة بالجامعة الأمريكيَّة بالقاهرة[٣٨] بدعوةٍ من عميدها الدكتور مكلاهن – Macklenhen، ليستمع إليه صفوةٌ من الجاليتين الإنجليزيَّة والأمريكيَّة بالقاهرة مهتمون بدراسة المسائل الشرقيَّة. وترجمت «المقتطف»[٣٩] المحاضرة إلى اللغة العربيَّة، ونشرتها في عدد الأول من يوليو/ تموز ١٩٣٨م[٤٠]. ويبدو أن الدكتور غلوش في أخريات حياته عمل على توسيع مادة هذه المحاضرة؛ لتكون كتابًا كبيرًا في الموضوع ذاته، لكنه بقي مخطوطةً على حدِّ ذكر الدكتور محمد رجب البيومي[٤١].

في بداية المحاضرة وقف الدكتور مكلاهن قائلًا: «إنَّ قاعة الدراسات الشرقيَّة كانت حتى الآن تُعقد فيها اجتماعات لدرس تاريخ أعلام الشرقيين ومناقبهم، ولكننا في هذه الليلة سنسمع هنا لأول مرة رجلاً مصريًّا مسلمًا مثقفًا ثقافةً إسلاميَّة عاليةً، وحاصلاً على درجات علميَّة شَرَفِيَّة من جامعات أوروبيَّة وأمريكيَّة، وهو الدكتور أحمد غلوش. فهو سيحاضرنا الآن في موضوعٍ إسلاميٍّ بحت، يتعلَّق بالطرق الصوفيَّة في الإسلام، ويشرح لنا مراميها وأغراضها ونشأتها؛ فقد آن الأوان ليتبادل سكان هذا الوادي الرأيَ فيما لديهم من صنوف الثقافة الروحيَّة والعلوم والمعارف الدينيَّة،

ويقدّم كلُّ فريق منهم أحسنَ ما عنده من ذلك؛ حتى يسودَ التفاهمُ بين الجميع، مع احتفاظ كلٍّ منهم بآرائه الخاصَّة»[٤٢].

ثم بيَّن مكلافمن سببَ دعوة غلوش لإلقاء هذه المحاضرة؛ لتميُّزه بمكانته العلميَّة واللغويَّة، وانضمامه للصوفيَّة ومُمارسته رياضاتها الروحيَّة، وأنهم كغربيين كثيرًا ما سمعوا عن وجود الطرق الصوفيَّة ومشايخها وفقرائها ودراويشها، ولكنهم لا يعرفون من حقيقة أمرها شيئًا. بعد هذا التقديم، استرسل الدكتور غلوش في إلقاء مُحاضرته على مدى ساعةٍ كاملةٍ تحدَّث فيها عن تعريف الصوفيَّة ونشأتها وفلسفتها وأغراضها وأورادها وأشهر طرقها، وصحَّح بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض المستشرقين عن الصوفيَّة[٤٣].

٢ – الحكمة المشرقيَّة – العقل من وجهة النظر الإسلاميَّة الصوفيَّة – فذلكة في العقل وشرفه وحقيقة أقسامه:

هو مقال مُطوَّل من سبع صفحات، نشرته المقتطف أيضًا في عدد الأول من يونيو/ حزيران ١٩٣٩م[٤٤]؛ ليردّ على ما يعتقده بعضُ الفلاسفة وكثيرٌ من المتفلسفة الذين يزعمون أنَّ الصوفيين لا يحفَلُون بالأبحاث العقليَّة ولا يلقون إليها بالاً، وهو زعمٌ قال عنه غلوش: إنه يُخالف الواقع ويُغاير الحقيقة. وفي مقاله تحدَّث عن بيان شرف العقل ومنزلته بأنه منبع العلم ومطلعه وأساسه، ودلَّل على ذلك بنصوص من القرآن والأحاديث النبويَّة. ثم بيَّن حقيقة العقل وأقسامه، وتفاوت النفوس في العقل، مؤكدًا في النهاية أنَّ الصوفيين مع تمسُّكهم واعتصامهم بالمبادئ الدينيَّة فإنهم لم يُغفلوا العقل، ولم ينكروا ما له من مراتب الشرف والعظمة، وأنَّ الصوفيين فاقوا غيرهم من عامَّة الناس وخاصتهم في البحث عن دقائق العقل، ورفعوا شأوه، وأعلوا شأنه، وأحلُّوه المحلَّ الأرفع[٤٥].

٣ – آثار الخمور في الحياة الاجتماعيَّة:

بما إنه سبق وأنْ صدر للدكتور أحمد غلوش عدة أبحاث متفرِّقة ومحاضرات ونداءات توعية عن مخاطر الخمور والمُسْكرات بحكم اهتماماته ورئاسته «جمعيَّة منع المُسْكرات»، فقد خلقت هذه الجهود اسمًا بارزًا له في هذا المجال، ولذلك طلبت منه جامعة الدول العربيَّة نشرَ كتابٍ له يعرضُ فيه مضارَّ الخمور عرضًا اجتماعيًّا وعلميًّا، محددًا فيه بعضَ وسائل مُكافحتها ومواجهتها؛ لتقوم إدارة الشئون الاجتماعيَّة والصحيَّة بالأمانة العامَّة لجامعة الدول العربيَّة بطبع ونشر هذا الكتاب في الدول العربيَّة، وهذا ما تمَّ فعلًا سنة ١٩٥٧م[٤٦]. وأوضحت الجامعة أنَّ القصد من الكتاب هو التعريفُ بمشكلة الخمور وعواقبها على كيان المُجتمع وقضائها على أكبر دعائمه[٤٧].

وجاء الكتاب في أربعة فصول أعقبها مقترحات المؤلف حول حلول ووسائل مُكافحة الخمور والمُسْكرات في مصر والدول العربيَّة. وتناول الفصل الأول تأثير الكحول في الحياة الجسمانيَّة إجمالاً، من حيث طبيعة الكحول وآثاره ومنافعه وأخطاره، وتأثيره على الكائنات الحيَّة وخلايا الجسم والقلب والكبد والكلى، وكيف يَنْقُصُ من حرارة الأبدان ويَزِيدُهَا بردًا، وكذا تأثير ومخاطر الخمور من الناحية الجنسيَّة والتناسليَّة، وعلى مخِّ الإنسان وقوَّته واتزانه. وجاء الفصل الثاني في تأثير الكحول على كفاية الفرد وسعادة الأسرة والمُجتمع، وأثره على الأخلاق والثروة الأهليَّة، ودوره في انتشار البغاء والقمار والأمراض العقليَّة. أما الفصل الثالث والرابع فتحدَّث عن اقتراحات للعلاج الناجع للقضاء على آفة الخمر بنزع حماية القانون عن تجارة الخمور، واسترشد ببعض الدول التي تُطبِّق ذلك، وبيَّن أنَّ منع تجارة الخمور لن تؤثِّر على الدخل القوميِّ للدولة، بل ستحميها وتُعزِّز القدرة على

الإنتاج. وأبرز دور التعليم والوعظ والإرشاد في مكافحة الخمور، وأهميَّة إنشاء إدارةٍ حكوميَّةٍ تتولَّى مُكافحة المُسْكرات.

٤ – الجمعيَّة الماسونيَّة حقائقها وخفاياها:

صدر هذا الكتاب عن الدار القوميَّة للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٦م[٤٨]، وأَعُدُّه من أهمِّ كتب الدكتور غلوش من حيث المضمون والرسالة والتوقيت الذي تناوله. وقد كُتب بلغةٍ سهلةٍ جذابة ومثيرة؛ استجابةً لشخصٍ لم يُسَمِّه، لكنه كان مهمًّا في حياة المؤلف الذي ذكر أنه لا يَسَعُهُ مُخالفة طلبه وَضْعَ رسالةٍ تاريخيةٍ واقعيةٍ تكشف النقاب عن حقيقة الماسونيَّة التي بقي أمرها غامضًا على كثير من المصريين والعرب؛ لِمَا تكتنفه من أسرار في كافة نواحيها[٤٩].

وتعود أهميَّةُ هذا الكتاب إلى أنَّ صاحبه كان أحد أعضاء الماسونيَّة عقدًا من الزمان، ثم خرج منها كما أشرنا آنفًا، ولذلك فإنَّ ما به من معلوماتٍ ليست من شاهد عِيان فحسب، وإنما من أحد كبار أعضاء الماسونيَّة، عايش أحداثَها، وترقَّى في درجاتها حتى أصبح رئيسًا لأكبر محفلٍ ماسونيٍّ في الإسكندريَّة.

وفي الكتاب شرحَ غلوش أهمَّ المُغريات والفتن للانضمام إلى الماسونيَّة، وفِرَقها الثلاث:

١- الفرقة الرمزيَّة العامَّة، بدرجاتها الثلاث: "المبتدئ والشغال والأستاذ.

٢- الفرقة الملوكيَّة أو فرقة العقد الملكي، وهي فرقة صهيونيَّة لحمًا ودمًا.

٣- الفرقة الكونيَّة.

كما تحدَّث عن ألقاب الماسونيين، وكلمات السِّرِّ والإشارات والرموز الخاصَّة بهم، وكشف – بوضوحٍ وبتوسُّع بما امتلكه من براهينَ تاريخيَّةٍ وواقعيَّةٍ عايشها بنفسه

- عَلاقة الارتباط بين الماسونيَّة والصهيونيَّة لتكوين إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وفنَّد بعض النصوص، التي قال: إنَّ اليهود دسوها في التوراة، الداعية للسيطرة على الأرض واستعباد اليهود لغيرهم من البشر، وكذا بعض النصوص الخَرَفِيّة التي بها تجرُّؤٌ على الذات الإلهيَّة (حاشاه سبحانه وتعالى). كما وجَّه نداءاتٍ تحذيريَّةً عديدةً للأفراد والحكومات بمخاطر الماسونيَّة على العالَمَيْن العربيِّ والإسلاميِّ.

٤- مذكرات أحمد غلوش:

ذكر الدكتور محمد رجب البيومي أنَّ للدكتور غلوش مذكراتٍ مخطوطةً في أدراج مكتبه وأضابير صناديقه، وأنه قرأ جزءاً منها حينما جالسه بضعَ ساعات، تتحدَّث عن بعض مواقفه العمليَّة في ميدان الإصلاح الاجتماعيِّ، ورأى البيومي أنَّ الحاجة ماسَّةٌ إلى نشرها؛ لاحتوائها معلوماتٍ طيبَّة، وللإفادة (إلمامًا وانتفاعًا وعبرة) من الخطى العمليَّة لداعيةٍ واجهته الصعابُ الواقعيَّة في كثير من مواقفه ورحلاته واجتماعاته، وتغلَّب عليها بجهودٍ مُضنية دائبة، ورجَا أسرته أولاً والدولة ثانيًا أنْ تهتمَّ بنشرها؛ لأنَّ جدواها الثمينة لا جدال فيها[٥٠].

٥- The Status of Women in Islam(مكانة المرأة في الإسلام) :

بحث مكتوب باللغة الإنجليزيَّة في إحدى وأربعين صفحة، نُشر في «مجلة القانون والاقتصاد» بكليَّة الحقوق جامعة القاهرة، في العدد (٣) بالمجلد العاشر لسنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م. ويتناول مكانة وحقوق المرأة في الإسلام الذي نظَّم مراحل حياتها من تنشئة، وتعليم، وزواج، وطلاق، وميراث، وحقوق الملكيَّة الخاصة، ودورها في المُشاركة الاجتماعيَّة جنبًا إلى جنب مع الرجل لبناء دنيا الإنسانيَّة التي هي أسمى مقاصد الإسلام.

٦- The Religion of Islam(الدين الإسلامي)[٥١]:

كتابٌ ألَّفه أحمد غلوش باللغة الإنجليزيَّة، وكان سببًا من أسباب وصول اسمه للعالميَّة غربًا وشرقًا، وهذا سيتضحُ من خلال بيان سبب تأليفه، ومضمونه، ورسالته، والفئات المُستهدَفة به، وكذا ردود الفعل وتداعيات صدوره، التي بعضها أَسَرَّت مؤلفه وأثلجت صدره، وبعضها أحزنته وجعلته يئنُّ من مستوى درجة الاهتمام الرسميِّ بالعلم وأهله في دولنا.

جاء الكتاب في ٢٦٨ صفحة من القطع المتوسط، وطُبع ستَّ طبعاتٍ في حياته داخل وخارج مصر، كما أعيد طبعه بعد وفاته، مثل النسخة المطبوعة في قطر سنة ١٩٧٣م. وحتى الآن لم يُتَرْجَمْ إلى اللغة العربيَّة، مع أنه تُرْجِمَ إلى عدة لغات أخرى كاليابانيَّة والفرنسيَّة.

في تقديمه للكتاب أوضح مؤلفه الدكتور أحمد غلوش أنَّ الغرض منه إفادةُ الناطقين باللغة الإنجليزيَّة وقارئيها نبذةً موجزةً وموضوعيَّةً عن حياة النبيِّ محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وتقديم تعريف دقيق للدين الإسلاميِّ، المُسمَّى خطأ «المحمديَّة»[٥٢].

وعن سبب تشجيعه وتحفيزه تأليف الكتاب، يقول: إنه تأثَّر كثيرًا بعد التقائه العديدَ من الإنجليز في مصر أثناء الحرب العالميَّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، ووجد لديهم رغبةً حقيقيَّةً لاكتساب معرفة صحيحة عن الدين الإسلاميِّ السائد في مصر، وقام بذلك فعلاً بقدر ما سمح له الوقت لقاءهم والاجتماع بهم. وقتذاك اقْتُرِحَ على غلوش تأليفُ كتابٍ لهذا الشأن، يُجيب عن استفسارات الأجانب، ويُعرِّفهم ماهيةَ ومضمونَ وأهدافَ الإسلام[٥٣].

عَدَّ غلوش من الواجب الامتثال لهذا الاقتراح، لا سيَّما بعد ما سافر إلى أوروبا ووجد الناس فيها لا يفهمون الإسلام على وجهه الصحيح، أو إنَّ بعضهم يتصوَّره بمعلومات خاطئة ومحرَّفة بحيث لا يُلائم حاجة المدنيَّة ولا يلبِّي رغبات العصر[٥٤]. فرأى وجوب تأليف كتابٍ يسدُّ هذا الفراغ، خاصَّةً وأنه يتمتَّعُ بالقدرات والملكات اللغويَّة والعلميَّة المُؤهِّلة لذلك، وأنه لم يجد كتابًا مُعدًّا سلفًا يلبِّي هذا الغرض[٥٥]، يشرح جوهر العقيدة الإسلاميَّة، ويكون خاليًا من الأخطاء والتحريفات، وكذلك يحاول سدّ النوافذ – قدر المستطاع – على كتب المستشرقين المليئة بالأخطاء والشبهات التي ردَّهَا غلوش إمَّا إلى أنَّ مستوى معرفة كاتبيها بالدين الإسلاميِّ مستوى سطحيٌّ وعشوائيٌّ استمدت معلوماته من مصادرَ غير جديرة بالثقة، وإمَّا إلى أنهم فسَّروا الإسلام من وجهة نظرهم المسيحيَّة، فخرجت تحليلاتهم عن الموضوعيَّة، وإما إلى أنهم حاقدون حانقون على الإسلام وأهله، فبثُّوا فيه السموم، وواجهوا مسائله بالنقد الخبيث[٥٦].

يقول غلوش في مقدمة كتابه: «كان واجبًا على المسلمين أنْ يهتمُّوا بتبليغ رسالة الإسلام على وجهها الصحيح لمن لم تبلغْه، فهي رسالةٌ عالميَّةٌ لا تخصُّ العرب وحدهم دون غيرهم، وإنما لكل الأمم والشعوب، لا سيَّما وقد كثر الكُتَّاب الأجانب المُغرضون، ونهض المبشِّرون الحاقدون لإثارة الشبهات والمفتريات حول الإسلام ونبيّه – صلَّى الله عليه وسلَّم – فكان حقًّا علينا نحن العربَ المسلمين أن نهبَّ لدرء الشبهات عن ديننا، ثم إنَّ هناك أقوامًا مسلمين يُعدون بعشرات الملايين يقيمون في بلادٍ أجنبيَّة أسيويَّةٍ وأفريقيَّةٍ ... يقرأون بالإنجليزيَّة دون العربيَّة، وهم لا يعرفون من مسائل دينهم إلا النذر اليسير، فهم في حاجة إلى معرفةِ ما خفي عليهم من أمور دينهم وأصوله باللغة التي يفهمونها». ويضيف: «لقد وقفتُ أثناء رحلاتي في البلدان

الأجنبيَّة على هذه الحقائق، فعزمتُ على وضع مُؤلَّف باللغة الإنجليزيَّة يؤدِّي عن العرب والمسلمين الواجب. ولقد اطلعتُ على ما كتبه المؤلفون الأجانب عن الإسلام لأعرفَ مواطن النقص والأباطيل التي تحتويها والشبهات التي أثيرت فيها. وقد علمتُ يقينًا من مخالطتي لكثير من الأوروبيين والأمريكيين أنهم أُتُوا حظًّا كبيرًا من العلوم المدنيَّة والمعارف الكونيَّة، فاستنارت عقولهم وتثقفت أذهانهم، حتى إذا عُرضت عليهم الحقيقة بادروا إلى قبولها. وقد اتفق لي حين اتصلتُ بآخرين من الأوروبيين المثقفين أنْ وجدتهم يزعمون أنهم على بيّنة من دين الإسلام، ولكني حين تحدثتُ إليهم ألفيتُهم لا يعرفون في الواقع من أمر هذا الدين غير ما قرأوا في مصنَّفاتٍ وضعها بعضُ الكهنة أو المستشرقين، إمَّا بعد تمحيصهم لما يثبتون وينقلون، وإمَّا استكبارًا. وقد وقعتْ في يدي مصنفاتٌ من هذا القبيل». ومن ذلك انتهى غلوش إلى أمرين:

الأول- إنَّ الغربيين – لا سيَّما المثقفين والمستنيرين منهم – يتوقون فعلاً إلى كتابٍ من وضع المسلمين أنفسهم، يُرشدهم إلى حقيقة الرسالة الإسلاميَّة وما تنطوي عليه من عقائدَ دينيَّةٍ ومبادئ إعمارية وآداب عامة.

الثاني- لا بدَّ من الاهتمام بنشر ما يحتويه الإسلامُ من العقائد والمبادئ والأحكام في كتاب جامع بإحدى اللغات الأوروبيَّة؛ لبيان أمَّهات المسائل الإسلاميَّة، والرد فيه على الشبهات التي أثارها بعض المستشرقين[٥٧].

ساعدت المؤلفَ ثقافتُهُ الإسلاميَّةُ الواسعة والمتعمقة، وقدرتُهُ على تبيانها باللغة الإنجليزيَّة، وخبرته المصقلة من خلال تجربته الطويلة في أوساط المثقفين الأوروبيين والهيئات المختلفة بعد أن توالت زياراته لأوروبا من أجل الإسهام في منع المُسْكرات، والتقاؤه هناك بأعدادٍ من المتعطشين إلى معرفة حقيقة الإسلام[٥٨].

تعهَّد الدكتور غلوش على نفسه وهو يُعِدُّ هذا الكتابَ أنْ يتبعَ المنهج العلميَّ الموضوعيَّ بالتفسير الصحيح للنصوص بعيدًا عن التعصب للدين أو المذهب، وعدم الاستهزاء بأيِّ رأي مُعارض أو مُخالف، وإذا كان هناك نقد فلا بدَّ أنْ يكون في محله وَفْقَ الأسس العلميَّة[٥٩]، ولعلمه أنَّ قرّاءه في حاجةٍ إلى نصوص قرآنيَّة ونبويَّة، فإنه ترجمَ بعضها بمعانٍ شافيةٍ وواضحةٍ في مقاصدها[٦٠].

بعد سبع سنواتٍ من البحث والدراسة وجمع المادَّة العلميَّة وصياغتها، خرج الكتاب إلى النور[٦١]، وفيه عرضَ المؤلِّفُ نبذة عن أوضاع العرب الاجتماعيَّة والسياسيَّة والدينيَّة قبيل الإسلام، ثم سرد سردًا حقيقيًّا لحياة النبيِّ محمد – صلَّى الله عليه وسلَّم – وما لاقاه في سبيل الدعوة، كما عالج المسائل الأصوليَّة للإسلام، وجانبه الروحي، وشرائعه، وأبعاده الإصلاحيَّة، وأنظمته الاقتصاديَّة والسياسيَّة الاجتماعيَّة الأخلاقيَّة التي أرساها، وتناول ماهيَّة وفلسفة الإسلام في الأحوال الشخصيَّة وحقوق ومكانة المرأة، ومقاصد فقه المعاملات والعقوبات. في ثنايا ذلك، تناول أيضًا جملةً من المُفتريات على الدين الإسلاميِّ التي أثارها الحاقدون على الإسلام، واجتهد في دحضها وبيان تعصُّبهم في طريقة عرضها، ونقل جملة صالحة من آراء بعض المستشرقين الذين شهدوا للإسلام واعترفوا بصلاحيته وفضله على غيره من الأديان.

لم يقتصرْ الكِتاب على مجرَّد سرد المعلومات فحسب، وإنما أعمل المؤلف فيه فكرَهُ وعقلَهُ بشكلٍ عميق؛ لأنه يعلم أنه يخاطب أُناسًا سوف تتعامل مع ما تقرأه بالعقل تحليلاً وقياسًا. ولذلك يلحظ القارئ أن الكتاب دينيٌّ فكريٌّ مبرهنٌ على بعض قضاياه بشهادات لبعض المُتخصِّصين غير المسلمين؛ لعدم إيهام القارئ أنَّ المؤلِّف يكتب فقط انطلاقًا من عقيدته الإسلاميَّة وتحيُّزه الدينيِّ والوطنيِّ.

وفي سمت من التواضع، بيَّن غلوش أنَّ عمله هذا لم يُكتَب له التوفيقُ والتميُّز؛ بسبب تمكُّنه من اللغة الإنجليزيَّة وتأليفه بأسلوبٍ راقٍ وسهلٍ فحسب، وإنما جاء ذلك بنيَّة الإخلاص في إعداده وكتابته، متمنيًا أنْ يكونَ كتابه سفيرًا للنوايا الحسنة والتفاهم بين المسلمين وأتباع الديانات الأخرى[٦٢].

في أهميَّة الكتاب العالميَّة:

نظرًا لأهميَّة هذا الكتاب كموضوع وطريقة تناوله، فقد أعطى مؤلفَه شهرةً عالميةً؛ لأنَّ كتابه أصبح مرجعًا أساسيًّا لدراسة الإسلام ومقاصده عند الأجانب، وذكر البعضُ أنه مع ظهور كتب عديدة في الموضوع نفسه إلا أنَّ كتاب غلوش لا يزال يُمثِّل الريادة في هذا المجال[٦٣].

وصلَ صِيتُ الكتاب للعشرات من السفارات والمسؤولين والأَعلام في مختلف أقطار العالم، لا سيَّما في أوروبا والهند، وشقّ طريقه إلى كثير ممَّن لا يعرفون العربيَّة من مُسلمي الولايات المتحدة الأمريكية، وتُرجم إلى عدد من اللغات كما ذكرنا[٦٤].

وأشاد به العديدُ من كبار المُفكِّرين والفلاسفة والعلماء المصريين والأجانب، ومنهم الأستاذ محمد فريد وجدي (١٨٧٨-١٩٥٤م) – الكاتب والعالم المصري الكبير صاحب المُصنَّفات الكثيرة والمهمة بعدة لغات، ورئيس تحرير مجلة الأزهر وقتذاك، الذي أعجب بالكتاب أيّما إعجاب! وفَضَّلَ نشره في مجلة الأزهر على ملاحقَ تباعًا عن كتابه الذي صدر بالفرنسيَّة: «المدنيَّة في الإسلام»، وذاع في أوروبا أيضًا ذيوعًا صادف التوفيق، ولَّما سُئل في ذلك قال: «كتاب الدكتور غلوش أوفى وأولى»[٦٥]. وهي شهادةٌ تَزِيدُ الدكتور غلوش وكتابه إصقالاً وتقديرًا.

لذلك كتب رسالةً إلى غلوش جاء فيها: «حضرة الدكتور أحمد غلوش.. لقد اطلعتُ على كتابك المثير للاهتمام "الدين الإسلامي". وجدتُ أنه أحد أفضل الكتب التي تناولت هذا الموضوعَ المهمَّ على الإطلاق. إنَّ عَرْضَك الدقيق والواضح للعقائد الأساسيَّة والأكثر جوهريَّة للإسلام مُثير للإعجاب بشكلٍ ملحوظ».

وأضاف أنه من خلال الكِتاب، يتضحُ أنَّ صاحبه عالِمٌ مُثقَّف كبير، وموهوبٌ بالروح المستنيرة والبراعة اللغويَّة والأسلوبيَّة. وطلب منه مُوافقته على نشر كتابه في مجلة الأزهر على أجزاء، حيث إنه قد سبق وعرض الأمر على شيخ الأزهر الشيخ المراغي (١٨٨١-١٩٤٥م)، الذي أبدى سعادته بالكتاب وبالاقتراح[٦٦].

وافق الدكتور غلوش على الطلب، وبالفعل تمَّ البَدْء في نشر الكتاب على أجزاء أعداد المجلد الحادي عشر من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م بداية من عدد ربيع الأول لهذه السنة. وحتى يفهم القراء سبب هذا النشر كتبَ محمد فريد وجدي تحت عنوان «دين الإسلام كما يحفظه المسلمون» وهي الترجمة المناسبة التي ترجمها فريد وجدي لمضمون عنوان الكتاب، كتب يقول: «يرى حضرات قرائنا أننا ألحقنا اليوم بمجلة الأزهر مَلْزَمَةً إنجليزيَّةً تحت عنوان (The Religion of Islam)، وهي الملزمة الأولى من كتاب قيّمٍ وضعَهُ حضرة الأستاذ الألمعي الجليل أحمد غلوش رئيس جمعيَّة منع المُسْكرات في القطر المصري، وضعه خصيصًا للتعريف بالإسلام للأمم التي تتكلَّم الإنجليزيَّة. وقد سبق لنا الاطِّلاع على هذا الكتاب الذي اطَّلع عليه عددٌ كبيرٌ من رجال العلم الإنجليز والعرب، فوجدناه جديرًا بأنْ يُنشر ملحقًا لمجلة الأزهر تباعًا حتى يُتَمَّ. والذي يجعل لهذا الكتاب قيمةً كبيرةً أنَّ واضعه الفاضل توخَّى فيه بيان مزايا الدين الإسلامي، وصلاحيته لكلِّ زمان ومكان، وتَوْفِيته لجميع حاجات القلوب والعقول، بعباراتٍ بليغةٍ تؤثِّر في قارئيه من أهل تلك اللغة أبلغَ تأثير. وقد

جلّى فيه المسائل الإسلاميَّة الكبرى تجليةً كبيرةً بباحث واسع الاطِّلاع، نيّر البصيرة»[٦٧].

وتوالت على مُؤلِّف الكتاب ردودُ فعل مكتوبة، بعد نشر طبعته الأولى، من قرَّاء وكتَّاب مُتخصِّصين من دول مُتعدِّدة في أمريكا وأوروبا والهند وغيرها[٦٨]، وقام الدكتور غلوش بنشر بعضها في بداية كتابه في الطبعات اللاحقة. ودارت إشادتهم به من حيث أهميته في ذلك الوقت، واللغة السهلة والعميقة التي خرج بها، بحيث يفهمه القارئ العاديُّ والمُتخصِّص، وإنَّ مُؤلِّفه أقربُ إلى المُؤرِّخ العادل منه إلى الكاتب المدافع عن دينه وقوميته، ببسطه للحقائق كما هي دون الميل إلى الهوى، بل إنَّ بعضهم أوصى بضرورة توفّره في كلِّ مكتبةٍ مدرسيَّة في الدول غير الإسلاميَّة[٦٩]. وذكر البروفسيور كلارك الأستاذ بجامعة أكسفورد: «أنه بعد قرأته للكتاب اقتنع أنَّ محمدًا لا يمكنُ إلا أنْ يكون نبيًّا»[٧٠].

ومن إشادات بعض المصريين ما عبّر به أحمد حسين بقوله: «أثمر كفاح أحمد غلوش كتابًا إسلاميًّا خالدًا، فلسنا نعرف في اللغة الإنجليزيَّة التي يتكلَّم بها أكثر من خمسمائة مليون نسمة في العالم[٧١]، كتابًا يمكنُ أن يُقَارَن بهذا الكتاب العتيد من حيث عَرْضُهُ تعاليمَ الإسلام في شموخها، سواء من حيث المبادئ العامَّة أو من حيث تفاصيل العبادات». وأضاف أنَّ الكتاب لم يَكَدْ يظهرُ حتى أحسّ الجميع أنه يسدُّ حاجةً إنسانيَّة، ولذلك طُبِعَ سنة ظهوره في مصر، نحو عشرة آلاف نسخة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وتوالت عليه الطبعات، حيث لم يكن غيره بديلاً عنه للتعريف بالإسلام لمن لا يعرفون غير الإنجليزيَّة[٧٢].

وعربيًّا، قامت قطر بطباعته سنة ١٩٧٣م بعد أن زارها وفدٌ من المسلمين السود بالولايات المتحدة الأمريكيَّة، منهم بطل الملاكمة محمد علي كلاي. وخلال

الزيارة تحدَّث الوفد عن مدى احتياج المسلمين في الولايات المتحدة مجموعةً من الكتب التي تتحدَّث عن الإسلام وتعاليمه. فأمر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني[٧٣] أمير قطر بتلبية طلبهم من خلال توفير عدد من الكتب المُناسبة لهم المنشورة باللغة الإنجليزيَّة، وكان منهم (The Religion of Islam)، إذ عبَّر عنه الشيخ عبد الله الأنصاري مدير إدارة الشئون الدينيَّة بوزارة التربية والثقافة بقطر في تقديمه له: أنه يُحقِّق غرض الوفد، لا سيَّما وأنَّ رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة تبنَّته ضمن قائمة التراث الإسلاميِّ المعتمدة للترويج والدعوة للإسلام في كلِّ مكان. كما أشاد الشيخ عبد الله الأنصاري بغلوش نفسه واصفًا إياه بأنه «عالم مصريّ تقيٌّ، كرَّس نفسه وحياته لخدمة الإسلام. ومن إنجازاته جمعيَّة "منع المُسْكرات" التي أسَّسها لمُكافحة المشروبات الكحوليَّة والمُخدِّرة، وقدَّمت خدماتٍ متميزةً داخل الوطن العربيِّ وخارجه»[٧٤].

ما سبق كان الجانب المثلج لصدر غلوش من أصداء كتابه داخليًّا وخارجيًّا. بقي أنْ نعرض حالة من الأسى مرَّ بها غلوش مع بعض كبار مسؤولي الدولة المصريَّة وقتذاك في شأنٍ يُعدُّ جزءًا من معاناة لا تزال مستمرَّةً مع كثير من العلماء والمُفكِّرين والمُصلحين، وهي مدى مُجازاة ومُكافأة المنجز العلمي.

في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩م كتب أحمد غلوش مذكرة لوزير الدولة محمد زكي علي باشا[٧٥]، موضحًا له فيها مضمون كتابه، وأنه قام بذلك من باب واجبات المسلمين في أن يضعوا كتابًا يكون مرجعًا لمن يريد من غير المسلمين أن يقف على حقيقة المسائل الإسلاميَّة دون أن يضطر إلى استِقائها من المصادر الأجنبيَّة المُشوَّهة، التي تشوِّه سمعة الإسلام والحط من مقامه في الأوساط الأجنبيَّة. وأوضح أنَّ كتابه هذا قد حاز تقدير الملك فاروق، وارتياح الأزهر ووزارة المعارف العموميَّة،

ولذلك نشرت مشيخة الأزهر في مجلة الأزهر، وطبعت من الكتاب ١٥٠٠ نسخة قامت بتوزيعها في الأقطار النائية، ونفدت عن آخرها في مدَّة وجيزة.

وقال أيضًا: إنَّ من ثمرات نشر كتابه أن اعتنق كثيرٌ من غير المسلمين – لا سيَّما من النساء الإنجليزيات المتزوِّجات من شخصيات مصريَّة – الدينَ الإسلاميَّ، وأعلنَّ في الجرائد بأنهنَّ أسلمن اقتناعًا بالحقائق المبسوطة في كتاب الدكتور غلوش، لا سيَّما المسائل المُتعلِّقة بالأحوال الشخصيَّة ومكانة المرأة في الإسلام(٧٦).

وعن أثره خارجيًّا، يبيِّن غلوش أنه ما أن انتشر الكتاب في الهند حتى توالت على وزارة الخارجيَّة المصريَّة العديد من الرسائل بالشكر والتقدير والدعاء لمصر ومَلِكها والجامع الأزهر من كبار الهند وراجاتها وأمرائها ورجالاتها المسلمين تلقاء هذا الكتاب الذي سهّل على أبناء الهند المسلمين – وهم لا يقرأون إلا باللغة الإنجليزيَّة – فهمَ المسائل الإسلاميَّة وأمورهم الدينيَّة، وما كانوا لا يعرفونه لعدم إجادتهم اللغة العربيَّة.

وذكر أيضًا في مذكرته أنْ وصلته عشراتُ رسائل التقدير من الرؤساء والأمراء والوزراء والكبراء وأهل الرأي في مصر، على رأسها رسالةٌ كريمةٌ من الملك فاروق احتوت على آيات من التكريم والتشجيع. وكان ذلك دافعًا لمؤلف الكتاب لإعادة طبعه على نفقته الخاصَّة في ظلِّ ارتفاع سعر الورق، وأنفق في هذا السبيل نيفًا وألفين من الجنيهات لطبع وتغليف ثلاثة آلاف وثلاثمائة نسخة(٧٧)، أهدى ووزَّع منها خمسمائة على الكثيرين(٧٨)، وابتاعت وزارة الخارجيَّة المصريَّة منه ثلاثمائة نسخة، كما ابتاع الأزهر ووزارة المعارف ووزارات أخرى ثلاثمائة أخرى.

وبشأن ما يودُّ طلبه من وزير الدولة محمد زكي علي باشا، أنْ بقي مطبوعًا من كتابه لديه ما يزيد عن الألفي نسخة، ولا يدري كيف يتصرَّف فيها أو يبيعها

لاسترداد ما أنفقه على الطبع، محتسبًا ما أنفقه في تأليف الكتاب من وقتٍ وجهدٍ استغرق سبعَ سنواتٍ حتى خرج للنور حائزًا التقدير والجدارة؛ بأن يكون مرجعًا يُعوّل عليه في تبليغ الرسالة الإسلاميَّة لمن لم تبلغْهُ من الأجانب، ومعينًا للمسلمين الذين لا يقرأون إلا بالإنجليزيَّة[٧٩].

اتضحَ أنَّ العسرَ الماليَّ وضِيقَ الحال لدى الدكتور أحمد غلوش هو ما دفعه إلى رفع مذكرته إلى وزير الدولة في سبيل قيامه بواجبٍ كان مفروضًا على المسلمين عمومًا أنْ يقوموا به؛ لقلَّةِ ما لاقاه من معونة وعضد وشد للأزر، دفعه إلى هذا الطلب أنه كان قد التمس إعجابًا بجهوده من وزير الدولة المذكور، الذي أبدى له استعداد الحكومة السنيَّة مؤازرته ورفع عبء النفقات عن كاهله بشراءِ ما تبقَّى لديه من نُسخ الكتاب المطبوعة لنشرها في الأقطار الأجنبيَّة. واستخدم غلوش في دعم طلبه إبراز حافزين، أحدهما: معنويٌّ، والآخر: أخرويٌّ؛ إذ قال لوزير الدولة: «ولسوف يدوِّن التاريخ في بطونه بأحرف من نور بأنه قد تمَّ في عهد الملك الصالح فاروق الأول ملك مصر وحامي حمى الإسلام تدوين الرسالة المحمديَّة لأوَّل مرَّةٍ باللغة الإنجليزيَّة ونشرها في البلدان النائية؛ تسهيلاً لمعرفتها على حقيقتها»[٨٠].

يبدو أنَّ وزير الدولة كان يريد دعم غلوش ومساندته فعلاً، لكنه رأى أنَّ الأمر سيكون مُعَضَّدًا أكثر إذا كان هناك ثناءٌ مكتوبٌ من شيخ الأزهر على الكِتاب، لذلك طلب من غلوش أنْ يقابل شيخ الأزهر محمد مأمون الشناوي[٨١]؛ ليكتبَ للحكومة خطابًا يبيِّن فيه حاجة الأزهر لاقتناء نسخ الكتاب للاستعانة بها في نشر الدعوة الإسلاميَّة في الأقطار النائية. وعملًا بهذا التَّوجيه قابل الدكتور غلوش شيخ الأزهر، وأبدى الأخيرُ ارتياحَه لهذا التوجيه، طالبًا من غلوش أنْ تكتبَ إليه الجهات المسؤولة في هذا الشأن حتى يجيب الإجابة المطلوبة. وحبَّذ شيخ الأزهر أنْ يكتبَ

وزير الدولة لمشيخة الأزهر لإبداء رأيها في الأمر، حينئذ فإنَّ المشيخة ستبادر إلى الإعراب عن شدة حاجتها لاقتناء نسخ الكتاب كلِّها، وبذلك تحل المسألة من ناحيتين، هما:

١- إنقاذ الدكتور غلوش من حالة العسر الماليِّ الذي حدث له بسبب ما أنفقه على طبع الكتاب.

٢- قيام الدولة المصريَّة بواجب تبليغ حقيقة الرسالة الإسلاميَّة لمن لم تبلغْهُ من الأجانب أو لمن يحتاجون إلى معرفة حقائق الإسلام ممَّن يقرأون باللغة الإنجليزيَّة من المسلمين في الهند وغيرها[٨٢].

اهتمَّ وزير الدولة بما ورد في مذكرة غلوش، وسعى لتحقيق رغبته؛ حيث كتب السيد/ الجويلي، مراقب عام الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، خطابًا إلى شيخ الأزهر (مأمون الشناوي) في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩م يعرضُ عليه الموضوع من حيث أهميَّة الكتاب وأثره الإيجابي داخليًّا وخارجيًّا، ورجا منه إبداء رأيه في قيمة الكتاب وفائدة نشره، وما يراه الأزهرُ من اقتراحات لتعميم الانتفاع به. وأخبره أنَّ مُراقبة الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء تستطيعُ مُخاطبة ذوي الشأن في هذا الأمر[٨٣].

بعد نحو اثنين وخمسين يومًا (أي في ١٠ يناير/ كانون الثاني١٩٥٠م)، وصل الخطاب إلى مشيخة الأزهر، وعليه كلّف شيخُ الأزهرِ مراقبَ البحوث الإسلاميَّة بالأزهر (صالح هاشم عطية) - لإجادته اللغة الإنجليزيَّة- الاطلاعَ على الكتاب والإفادة بالرأي[٨٤]. وجاء تقريره مشتملاً على مضمون الكتاب، واصفًا إياه بأنه يعدُّ من الكتب النافعة في نشر الدين الإسلاميِّ، وأداة صالحة للاستفادة منه في الدعاية

الخارجيَّة للإسلام[٨٥]. وهذا ما ردَّ به الأزهرُ على مراقب عام الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء[٨٦].

تجاه ذلك، عَرَضَتْ إدارة الشؤون الدينيَّة بمجلس الوزراء الأمرَ على رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا[٨٧]؛ ليطلبَ من وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين[٨٨] النظرَ في تقرير إعانةٍ ماليةٍ للمؤلف، وتقرير ما يُناسب بشأن شراء النسخ الباقية من كتابه. لكنَّ رئيس الوزراء – مع إظهار العطف الكبير على المُؤلِّف – أشار في ٧ مارس/ آذار ١٩٥٠م، بعرض الأمر من جديد عند اعتماد الميزانيَّة الجديدة. وبناءً على ذلك، كتب حسين بك رشدي، مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، رسالةً إلى وكيل الوزارة للشؤون الدينيَّة بمجلس الوزراء في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠م، يُطلعه على ملف الدكتور أحمد غلوش ومضمون ما تمَّ بخصوصه[٨٩]. كما خاطب مصطفى النحاس وزيرَ الماليَّة في ١٠ ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٠م بأنَّ ما قام به الدكتور غلوش عمل يستحقُّ الرعاية والتشجيع من جانب الدولة، ورجاه منح المُؤلِّف مكافأةً ماليَّةً تُناسب مجهوده وتُساعده في مُواصلة عمله في خدمة الإسلام[٩٠].

أجاب وزير الماليَّة على طلب رئيس الوزراء في ٣١ من الشهر نفسه بأنَّ مثل هذه الحالات تعالجها وزارة الخارجيَّة بشراء نسخٍ من الكتاب وتوزِّعها على السفارات والمفوضيات المصريَّة في الخارج؛ بقصد إهدائها ونشرها بين الأوساط والهيئات العلميَّة هناك؛ دعايةً للبلاد[٩١]؛ كأحد مهام قوَّة مصر الناعمة، مُمثَّلةً في خارجيتها وأزهرها الشريف وبعض المُؤسَّسات الأخرى آنذاك، التي كان لها دورٌ في الإسهام بتبيان حقائق الدين الإسلاميِّ وصورته الصَّحيحة لغير المسلمين في الخارج[٩٢]، بإرسال الدعاة والمبعوثين والوعاظ المؤهلين، وكذا إعداد قائمةٍ بالكتب الدينيَّة المميزة في هذا الشأن، ثم شراؤها من المكتبات وإهداؤها إلى العديد من الدول

الأجنبيَّة، إمَّا بمُبادرة مصريَّة أو تلبية لطلبات بعض الدول، إذ كانت مصرُ تـــوقن أنَّ هذه الأعمال تُمثِّل دعايةً طيبةً لها في الخارج، كما أنها تترك أثرًا إيجابيًّا مهمًّا في نفوس المسلمين في تلك الدول[٩٣]، وتوثِّق روابط الصَّداقة والترابط بين مصر وهذه الدول عمومًا وبينها وبين مسلميها بشكلٍ خاصٍّ، ولا شكَّ أنَّ هذه الجهود أثمرت في تكوين أقليَّة مسلمة في عدد من تلك الدول تزداد يومًا بعد يوم[٩٤].

وتجاه ذلك، أبدى فؤاد سراج الدين أنَّ وزارته (الماليَّة) لا تُمانع من المُوافقـــة على الخصم على بند الدعاية بميزانيَّة وزارة الخارجيَّة بقيمة ما تشتريه من نُسخ مـــن كتاب غلوش[٩٥]. وعليه، أرسل رئيس الوزراء إلى وزير الخارجيَّة محمد صلاح الدين (١٩٥٠-١٩٥٢م)، يُطلعه على ما أبدته وزارة الماليَّة، فردّ في ٢٤ يناير/ كـــانون الثاني ١٩٥١م بأنَّ وزارته سبق لها وأن اشترت مائة نسخة من الكتـــاب، وهـــي في سبيل شراء مائةٍ أخرى؛ تقديرًا لجهود المؤلف في هذا الميدان[٩٦].

وهنا يتوقَّفُ موضوع الدكتور غلوش بتأشيرة النحاس باشا في اليوم التالي على خطاب وزارة الخارجيَّة بـــ «عُلِم»[٩٧]، ولم يُكَافَأ أحمد غلوش على جهوده، أو حتى يُعَوَّض عمَّا أنفقه ماليًّا في طبع الكتاب في وقتٍ كان في أشدِّ الحاجة إلى ذلك!

رابعًا- جهود أحمد غلوش في محاربة المُسْكرات:

ترك الدكتور أحمد غلوش إرثًا إصلاحيًّا كبيرًا في مجال محاربة الخمـــور وكـــل المُسْكرات في المجتمع المصريِّ؛ من أجل الحفاظ على العقل وعموم بـــدن الإنســـان واستقرار أخلاقه الحميدة البنَّاءة في المجتمع؛ تحقيقًا للمقصد الذي خلقنا الله له، ولِمَا يدعونا إليه ديننا الإسلامي الحنيف. ولأجل أنْ يُقَنن جهوده ويُوسّع نشاطه قام غلوش بتأسيس جمعيَّة لمُكافحة كلِّ أنواع المُسْكرات تحت اسم «جمية منع الخمور»، ثم غيّـــر

اسمها بعد ذلك – كما سيتمُّ بيانه – إلى «جمعيَّة منع المُسْكرات»[٩٨] التي اقترن اسمه باسمها واسمها باسْمِه، بحيث إذا ذُكر أحدهما ذُكر معه قرينه. وليس صحيحًا ما ادَّعاهُ البعض أنَّ جماعة الإخوان هي من أسَّست هذه الجمعيَّة[٩٩]؛ حيث إنَّ تأسيسها أسبقُ من تاريخ نشأة هذه الجماعة بثلاث وعشرين سنة، وكلُّ ما في الأمر أنَّ حسن البنا ألقى بعضَ المُحاضرات الدينيَّة والاجتماعيَّة والتاريخيَّة في فرع الجمعيَّة بالإسكندريَّة[١٠٠].

ولنشأة هذه الجمعيَّة على يد أحمد غلوش أسباب ومناسبتية؛ إذ كانت الإسكندريَّةُ وقت نشأته فيها، تعجُّ بالأجانب، فتضمُّ مجموعاتٍ كبيرةً من الجاليات الأجنبيَّة، ولكل جالية حاناتها المنتشرة في ربوع هذا الثغر، فصارت الخمر تُشرَبُ علنًا في الطرقات، وأصبح شاربوها ومعربدوها لا يجدون مَن يمنعهم حين يتوقّحون مخمورين، ويتمايلون عابثين، في ظل حماية الامتيازات الأجنبيَّة[١٠١]، حيث لا يُؤاخَذون بما يُفسدون. ازداد الأمر سوءًا أن قلّدَ بعضُ ضعيفي الإيمان من المصريين هؤلاء الأجانبَ وحاكوهم، مُدَّعين أنه من مظاهر الحضارة والتمدن، ولم يؤدِّ ذلك إلى كثرة الحانات والخمارات في الإسكندريَّة فحسب، وإنما امتدَّت إلى مدن مصريَّة عديدة، دون الاعتبار لدُور العبادة والمدارس التي كانت تُجاورها تلك الحانات، إذ لم يستشعرْ أصحابُها خجلاً من أنفسهم[١٠٢]. كما إنَّ مَن يراجع بعض الصحف والمجلات الصَّادرة في مصر آنذاك يلحظ انتشار إعلانات أنواع الخمور فيها بشكلٍ واسع، وكذا الأمر في لافتات الشوارع، حيث تأخذ هذه الإعلاناتُ مساحاتٍ واسعةً وعباراتٍ وصورًا تشويقيَّة ومثيرة لتوسيع رقعة انتشار الخمور في المجتمع المصريِّ.

في ظلِّ هذه البيئة نشأ أحمد غلوش، ولم تكنْ نظرتُهُ لهذه الأوضاع كنظرة الكثيرين غيره، بحيث لم يكتفِ بمُجرَّد الإنكار بقلبه، ولم يرَ أنَّ مُجرَّد وجود النصوص

الدينيَّة والأقوال المأثورة كافٍ لمُواجهة هذه الآفة المجتمعيَّة، فإلى جانب الدعوة والوعظ عمدَ إلى التحليل العلميِّ والتشريح الطبيِّ، فيعلن على الملأ ما توصَّل إليه الطب المعاصر من تداعيات المُسْكرات، ويستشهد بنصائح الأطباء الأوروبيين عن مآسي الخمور وأدوائها الفتاكة بالجسم، حتى استطاع أن يُكَوّن فريقًا واعيًا ذا بصيرة كان النواةَ معه لتأسيس جمعيَّة منع المُسْكرات في ٥ مايو/ أيار ١٩٠٥م[١٠٣] بصفتها جمعيَّة إصلاحيَّة لا شأن لها بالسِّياسة[١٠٤].

وفي الحدث المباشر الذي جعل غلوش يُسْرِع في تأسيس هذه الجمعيَّة أمرٌ عجيبٌ كان اللورد كرومر- L. Cromer[١٠٥] فيه مشجِّعًا بطريقٍ غير مباشر ولا غير مقصود؛ إذ يذكر غلوش أنه كان يُذاكر وبعض زملائه في المدرسة في بيتِ واحدٍ منهم بحيّ العطارين بالأسكندرية، وتُجاورهم إحدى الخمارات، وكان يزعجهم ضجيجُ السكارى وصراخهم ويَحُولُ بينهم وبين المذاكرة، ففكَّر غلوش في أن يشكو لمأمور قسم العطارين، وكان إيطاليًّا. ولم يَكَدْ يعرضُ شكواه حتى حذره هذا المأمور من التعرُّض للخمارة، وأفهمه أنَّ الدنيا أصبحت حريَّة، وأنَّ لكلِّ إنسانٍ فِعلَ ما يريد، وهزأ بقول غلوش: إن القرآن يُحرِّم الخمر، وليس ذلك فحسب، بل طرده من القسم[١٠٦].

وحَدَثَ أنَّ مدرسَ اللغة الإنجليزيَّة – وكان إنجليزيًّا – راح يُحَدِّث الطلاب في الفصل عن رسالة الإنجليز الإصلاحيَّة في مصر، وأنَّ أهمَّ ما يحرصون عليه عدمُ تعرُّضهم للديانة الإسلاميَّة؛ لأنهم يحترمون تقاليد المصريين في ذلك. هنا، وقف أحمد غلوش وقال لأستاذه في أدب جمّ: إنه لا يعرف إذا كان يُصَدِّق مُدَرِّسه في قوله أم يُصدّق مأمور قسم العطارين! وقَصَّ على مُدرِّسه ما حدث، فأحسّ المدرِّس بالحرج أمام الطلاب، فعرض على غلوش أنْ يحملَ منه خطابًا إلى كرومر–Cromer في

القاهرة يبسط فيه هذا الذي حدث من المأمور. وبالفعل ذهب غلوش إلى القاهرة لأول مرَّةٍ في حياته، وقابل كرومر الذي احتفى به لإجادته اللغة الإنجليزيَّة، ووعده بإزالة أسبابَ شكواه. وكانت دهشة غلوش عظيمةً عندما عاد إلى الإسكندريَّة، فوجد الخمَّارة التي يشكو منها مُغلقة، فذهب إلى المأمور ليزهوَ أمامه بانتصاره، فوجده قد تمَّ نقله[١٠٧].

ما سبق كانت البذرةَ الأولى التي شجَّعت أحمد غلوش فيما بعدُ على تأسيس جمعيَّة منع المُسْكرات في الإسكندريَّة، ومنه يمكن تحديدُ بعض الأسباب التي جعلت الدكتور غلوش يؤسِّس جمعيَّة منع المُسْكرات، ومنها ما يأتي:

١- واجبُهُ الدينيُّ الذي يفرضُ عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إطاره الإيجابيِّ. وأيُّ شيءٍ أَوْلَى بالنهي عنه من الخمر والكبائر؟!

٢- النضالُ ضد الاحتلال البريطانيِّ كردٍّ فعلٍ من ردود المجتمع المصريِّ المُسْلِم في مقاومة المحتلِّ البريطانيِّ بشتى الطرق والأشكال وفي مُختلف الميادين، حيث كان المحتلُّ ومن معه من الأجانب قد سلَّطوا الخمر على المصريين المسلمين لِيُغْرقوهم في سيول منها؛ فأصبحت الدعوة إلى محاربتها والتطهُّر من منكرها إحدى سُبُل مقاومة الاحتلال وانتشال المجتمع من الهوة التي تَرَدّى فيها[١٠٨].

هذا، ولم تكنْ بداية تأسيس وعمل هذه الجمعيَّة سهلةً أمام أحمد غلوش، إذ استجاب له في البداية أربعة شبان مُقتنعين بأغراض الجمعيَّة، ودفع كلٌّ واحد منهم جنيهًا مصريًّا رَسْمًا للتأسيس؛ ليكون رصيدهم خمسة جنيهات، واختاروا أحمد غلوش رئيسًا لها، وواحدًا منهم لأمانة الخزانة، وثالثًا للكتابة، وآخر للحسابات. واستأجروا مكانًا مُتواضعًا بشارع عبد المنعم بجوار قسم العطارين بالإسكندريَّة ليكون مقرًّا

للجمعيَّة ودارًا لندواتها واجتماعاتها، لكنَّ تكاليف الإيجار والتأثيث كلّف عشرة جنيهات مصريَّة، فزاد عن رأس المال الموجود، ممَّا جعل رئيس الجمعيَّة يقرضها بالخمسة الأُخَر[١٠٩].

لم يمضِ شهران على جهاد الخمسة المُؤسِّسين إلا وبلغ عددُ أعضاء الجمعيَّة نيفًا وثلاثين عضوًا كلُّهم من الشباب، ولقيت الدعوةُ تأييدًا وارتياحًا من بعض الصحف المصريَّة آنذاك[١١٠] التي ساعدت الجمعيَّة بإرسال صحفها إليها، ونشر ما كانت ترسله الجمعيَّة إليها من أنباء ومقالات ونداءات وخطب، مُعلِّقين عليها بكلمات التشجيع والتعضيد. ولا شكَّ أنَّ ذلك كان عاملًا من عوامل الترويج للجمعيَّة وتوسيع أنشطتها، حتى إنه لّما ضاق عليها مقرُّها في عقد الندوات، كانت تستأجرُ قاعاتٍ كبرى لعقد الندوات التي يتحدَّث فيها كبار الشخصيات[١١١].

ومع أنَّ الجمعيَّة أخذت في الذيوع والانتشار عامًا بعد عام، لكنَّ ردّ الفعل من مُناوئيها أصحاب المصالح في الاتِّجار في الخمور قد خلقوا لها عقباتٍ وعواملَ انحلال وتفكُّك أدَّت إلى انفراط عقدها بحيث لم يبقَ فيها إلا مُؤسِّسُها، ومعه خادمه الصغير الذي كان يصطحبه إلى مقرِّها عصر كلِّ يوم دون يأس أو قنوط، حتى أصبح هو رئيس الجمعيَّة ووكيلها وسكرتيرها ومجلس إدارتها، مستمرًّا في نشر رسالته بالمقالات والخطب في المساجد وغيرها بما يقرّ في أذهان المهتمين أنَّ الجمعيَّة قائمة وجادَّة في عملها[١١٢].

في نهاية ١٩٠٧م اتصل أحمد غلوش بفريق من جنود الاحتلال البريطانيِّ في مصر، كانت لهم جمعيَّة لمنع المُسْكرات تنتقل بانتقالهم حيث كانوا، وهي فرعٌ من جمعيَّة دوليَّة كبرى تُسمَّى بـ «جماعة المجاهدين الصادقين لمنع المُسْكرات في العالم»، فاندمج غلوش فيها عضوًا في هيئتها مدة عام، تَعَلّم من خلالها نظامها في مُكافحة

الخمور، إلى أنْ خطر بباله إنشاء فرعٍ ثابتٍ لها بالإسكندريَّة، وهذا ما تمَّ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٠٨م، وانضمَّ إلى هذا الفرع عددٌ من المصريين الغيورين. ولذلك اختارته الجمعيَّة المذكورة مندوبًا خاصًّا عنها في مصر. ثم أنشأ لها فرعًا آخر في القاهرة ليعملَ مع فرع الإسكندريَّة في اتِّحاد وتضامن[١١٣].

استمرَّ الحال على هذا المنوال حتى اندلاع الحرب العالميَّة الأولى، ومع تقييد الأنشطة والتحركات بفرض الأحكام العرفيَّة توقَّفت أنشطة فرعي القاهرة والإسكندريَّة، وتفرَّق أعضاؤهما[١١٤]؛ ليعود أحمد غلوش كما كان وحيدًا فريدًا بنشر ما تروم إليه جمعيته، حتى سمع عام ١٩١٨م أنَّ الولايات المتحدة قرَّرت منع الخمر لديها، فشجَّعه ذلك وشدَّ أزره لمُضاعفة جهوده، مناشدًا بني وطنه أنْ يَحْذُوا حذو الأمريكان. وقام بإعادة النَّظر في تكوين جمعيته من جديدٍ على قواعدَ أمتنَ وأنظمة أرقى بما اكتسبه من خبرات سابقة. وبالفعل استعادت نشاطها، تابعت خطواتِها بثباتٍ ووثوقٍ حتى في أشدِّ الأزمات السياسيَّة كانت تمرُّ بها مصر آنذاك، حيث نجح غلوش في أنْ تكونَ الجمعيَّة بعيدةً عن الأهواء الحزبية، وأنْ تكونَ موضعَ عطف جميع أبناء الأمة، حتى صار لها أتباع كثيرون في البلدان المصريَّة وفروعٌ عاملة على بثّ دعوتها في الأقاليم[١١٥]، في السويس والإسماعيلية والسنطة ودمنهور وسوهاج وجرجا وأسوان وغيرها[١١٦].

هذا، وقد وضع أحمد غلوش لـ «جمعيَّة منع المُسْكرات» نظامًا (لائحة وقانونًا أساسيًّا)[١١٧] يُنظّم عملها وتحرُّكاتها وأنشطتها ووسائلها وميزانيتها وَفْقَ القوانين المصريَّة آنذاك، ومتجاوبة مع التغيُّرات والتطوُّرات[١١٨]؛ تحقيقًا لأغراضها وأهدافها التي منها الآتي:

١- إيقاظ الرأي العام المصريِّ وتنبيه أفكار الشعب نحو مضارِّ المُسْكرات وخطر إباحتها في البلاد.

٢- السعي بكافة الطرق المشروعة لدى الحكومة المصريَّة لسنِّ قانونٍ رادعٍ يكفل تحريم تداول المُسْكرات في مصر، ومَنْع صنعها في الداخل أو استيرادها من الخارج.

٣- إصدار جريدةٍ للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١١٩].

٤- العمل على تدريس آثار الخمر على الصِّحَّة والأخلاق بمعاهد التعليم.

٥- السعي لدى رؤساء الأديان لإذاعة مضارِّ الخمر في وعظهم وإرشادهم.

٦- التعاون مع الجماعات الدوليَّة التي تُعنى بمُكافحة الخمر في البلدان الأجنبيَّة[١٢٠].

أي إنَّ الجمعيَّة ابتغت - كما قال غلوش - إسعاد الوطن ووقايته من أكبر الأسباب التي تؤدِّي إلى إضعاف الصحة العامَّة، وانحلال أخلاق الأمة، وانحطاط عزائم الأفراد، وتبديد الأموال، وفقدان المناعة الخلقيَّة والدينيَّة، والاستخفاف بأداء الواجب، وقلة التبصُّر بالعواقب[١٢١].

وعن الوسائل المشروعة التي استخدمتها الجمعيَّة لتحقيق أغراضها ببيان مضارِّ الخمور على كافة الأصعدة وضرورة منع تداولها قانونيًّا ودينيًّا في مصر، فإنها جاءت كالآتي:

١- إلقاء محاضراتٍ دينيَّة وعلميَّة وأدبيَّة في أنحاء القطر.

٢- إعداد المذكِّرات المبرهنة وتقديمها لأُولِي الأمر لحتميَّة سنِّ قانون يمنع المُسْكرات.

٣- تأسيس أفرع للجمعيَّة في المحافظات والمدن المصريَّة لتعميم فائدتها.

٤- السعي لدى وزارة التربية والتعليم لتقرير دراسة الكحول وآثاره على الإنسان في مناهج التعليم من الوجهة الفسيولوجيَّة (علم وظائف الأعضاء). وتسعى الجمعيَّة لدى الوزارة أيضًا لإلقاء محاضراتٍ على التلاميذ والمدرِّسين والموظَّفين لينشأ جيلٌ على كره الخمور.

٥- السعي لدى وزارة الأوقاف لتكليف خطباء المساجد بديمومة النهي عن تعاطي المُسْكرات والتحذير منها نزولًا على حكم الشريعة الإسلاميَّة.

٦- السعي لدى رؤساء الطوائف غير المُسلمة من المصريين ليبيّنوا لأتباعهم مضارَّ وحرمة الخمر في كتبهم المقدَّسة.

٧- استنهاض همم الأطباء المصريين بأنْ يوضِّحوا للشعب المصريِّ مضارَّ الخمور وغيرها من المُسْكرات ونصحهم بضرورة الابتعاد عنها.

٨- حث الصحف المصريَّة بأنْ تمتنعَ عن نشر إعلانات الترويج للخمور وعدم إغراء الشعب بها.

٩- مُطالبة الوزارات المعنيَّة والإذاعة المصريَّة والتلفزيون مكافحة المُسْكرات.

١٠- الاتِّصال بالجمعيات الأجنبيَّة ذات الصِّلة للإفادة من نتائج اختباراتها واقتفاء آثارها الحميدة للوصول إلى تحقيق أغراضها.

١١- طبع إعلانات لتحذير أبناء الوطن من تعاطي الخمور، وتوزيع هذه الإعلانات على المحلات العامَّة والمؤسَّسات الحكوميَّة ووسائل المواصلات ... وغيرها من أماكن التجمُّعات.

١٢- إقامة ندواتٍ واجتماعاتٍ عامَّةٍ لإلقاء محاضرات، خصوصًا على المساجين والمُدمنين؛ لتبصيرهم بمضارِّ الخمور.

١٣- الاتِّصال بجامعة الدول العربيَّة لنشر دعوة الجمعيَّة والعمل على تحقيق أغراضها في كافة البلاد العربيَّة.

١٤- حضور المؤتمرات الدوليَّة لمكافحة المُسْكرات[١٢٢].

وماليًّا، عانى أحمد غلوش كثيرًا من أجل توفير الدعم اللازم لمُواصلة رسالته الإصلاحيَّة في المجتمع المصريِّ بمُحاربة المُسْكرات والحفاظ على العقل والأخلاق. ففي بدايات تأسيسه للجمعيَّة كانت ميزانيته قائمةً على رسوم العضويَّة والانتساب والاشتراكات الشهريَّة، وكانت قليلةً؛ لأنَّ أعضاءَها كانوا محدودين للغاية، ولذا لجأت إلى التبرُّعات من رئيسها وعدد من أعضائها، وكذا تبرُّعات بعض الخيِّرين المتقطعة[١٢٣]. ثم بدأت ميزانيتها تزيد قليلًا من رسوم إنشاء الأفرع، ومن التبرُعات والاكتتاب والهِبات وحصيلة إيراد الحفلات[١٢٤]. وطيلة عشرين سنة من تأسيسها لم تخصص لها ميزانيَّة ثابتة من قبل الحكومة المصريَّة، حيث ذكر أحمد غلوش أنَّ أولَ دعمٍ ماليٍّ للجمعيَّة من قبل مُؤسَّسة حكوميَّة كان سنة ١٩٢٥م، حينما قرَّرت بلدية الإسكندريَّة منح الجمعيَّة إعانة سنويَّة قدرها خمسة وسبعون جنيهًا؛ تقديرًا منها لخدماتها وتشجيعًا لها على المضيِّ في عملها، ثم قرَّرت البلدية مضاعفة هذا المبلغ ليصبح ١٥٠ جنيهًا[١٢٥].

وأيقن أحمد غلوش أنَّ استمراريَّة محدوديَّة الوضع الماليِّ للجمعيَّة لن يساعده في تحقيق كل أهدافه، وأنه من الصائب أن يرعى الجمعيَّةَ أحدُ أمراء العائلة المالكة كحال غيرها من الجمعيات الأخرى[١٢٦]؛ للاهتمام بها رسميًّا وفتح مصادرَ جديدةٍ للتمويل. وبالفعل أصبحت الجمعيَّة تحت رعاية الأمير عمر طوسون[١٢٧] في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢م وأُسنِدت إليه الرئاسة الشرفيَّة، كان ذلك داعمًا ماليًّا وأدبيًّا مهمًّا للجمعيَّة[١٢٨]، حيث حاول بطرقٍ عدةٍ تحسينَ وضعها المالي، فخاطب في هذا الشأن الحكومة المصريَّة في مايو/ أيار ١٩٢٩م[١٢٩]، ووزير الأوقاف آنذاك أحمد علي[١٣٠] في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول من السنة نفسها، الذي استجاب بتخصيص خمسين جنيهًا في ميزانيَّة الوزارة سنويًّا لحساب الجمعيَّة بداية من عام ١٩٣٠م، وأبلغ ذلك في خطاب للأمير عمر طوسون، مُبديًا فيه تقديره لجهود الجمعيَّة حق قدرها وعملها المشكور في تقويم الأخلاق وبثّ الفضيلة[١٣١]، وقد أثنت بعض الصحف على موقف وزارة الأوقاف هذا، وذكرت أنه – مع قلته – دليلٌ على حُسن تقدير لعمل وأهداف الجمعيَّة، وأنَّ المزيد من الدعم يقوِّي ويوسِّع نشاطها في ربوع المجتمع المصري[١٣٢].

كما طالب الأمير عمر طوسون أن تَعُدَّ الحكومةُ المصريَّة جمعيَّة منع المُسْكرات من الجمعيات الخيريَّة التي يجب أن ينالها نصيبٌ من الأموال التي تُوزَّع على تلك الجمعيات من المُتحصَّل من ضريبة المراهنات، وتَّمت الموافقة على ذلك في مارس/ آذار ١٩٣٠م. وطالب أيضًا بأنْ تعطف الحكومة على مُؤسس الجمعيَّة (أحمد غلوش) الذي يضحِّي كثيرًا بصحته ومستقبله لخدمتها، بأن تعوِّضه بطريقةٍ ما، كأنْ تُرِيحَهُ من وظيفته في مصلحة الري، وتُسند إليه عملًا آخر براتبٍ مُجْزٍ، يكون فيه تابعًا لوزارة أخرى بحيث يتفقُ عمله الجديد مع طبيعة الخدمة التي يقومُ بها في الجمعيَّة، كأنْ تكونَ

وظيفته تابعةً للأمن العام؛ حتى يتفرَّغ لإلقاء الدروس والمحاضرات في مضارِّ الخمور في المدارس والسجون والمحال العامَّة ونحوها، وينتقل من بلد إلى بلد لتعميم الفائدة، وإنشاء فروع جديدة للجمعيَّة كما هو حاصل في أوروبا. وقد أحال رئيسُ الوزراء هذا الطلب تلفونيًّا إلى وزير الأشغال آنذاك إبراهيم فهمي – وكان على موعد سفر إلى أوروبا – فوَعَدَ بأن ينظر فيه لدى عودته[١٣٣].

لقد كانت رعايةُ الأمير عمر طوسون لجمعيَّة منع المُسْكرات خيرًا وبركةً عليها وعلى رجالها، ودافعًا لتقوية هِمَّتِها واشتداد أزرها، واعتزاز مركزها، وتقوية ساعدها، ودلالة على أهميتها[١٣٤]، حيث شجَّعت هذه الرعايةُ العديدَ من كبار الشخصيات في مصر على حضور فاعليات الجمعيَّة[١٣٥].

أمَّا عن جهود أحمد غلوش ومساعيه في جمعيَّة منع المُسْكرات:

فقد بذل جهودًا كبيرة في منع المُسْكرات، حتى أصبح اسمه في هذا المجال واضحَ الدلالة ليس في مصر فحسب، وإنما أيضًا على المُستويَيْن العربيِّ والدوليِّ[١٣٦]، إذ لم يتمكَّن أحمد غلوش من وسيلة أو طريقة وسعها إلا واستخدمها في هذا الجانب الإصلاحيِّ، وهذا يتبيَّن من حجم وتنوُّع جهوده وتعدد الأبواب التي طرقها، حيث بدأ جهاده بالدعوة والنقاش البيني مع بعض المُبتلَيْن بآفة المُسْكرات، ثم وَالَى الاجتماعات بالشباب من الموظفين والطلاب ليس ليحذِّرهم من خطر المُسْكرات فحسب، وإنما ليجعلهم ألسنتَه الناطقةَ بين أسرهم وذويهم ومجتمعهم[١٣٧].

لم يكن غلوش جامدًا أو رتيبًا في وسائله، وإنما كان دائمَ التطوير والمُواكبة بما يستجدُّ في خدمة أهدافه الإصلاحيَّة في محاربة المُسْكرات، وذلك بإرساله الخطابات والمذكرات إلى كبار الشخصيات المسؤولة وذات الصلة في مصر، وكتابة المقالات،

ونشر المؤلفات، وإلقاء المحاضرات المفيدة[١٣٨]، مستخدمًا الوسائل الحديثة في العرض والتوضيح، ففي أبريل/ نيسان ١٩٢٧م اشترت جمعيته آلة سينماتوغرافية حديثة للاستعانة بها على عرض أرزاء المُسْكرات وأضرارها ومصائبها، ولا شكَّ أن هذه الآلة كانت خطوةً تقدميَّةً في عرض التصوُّر المضمون، وإقبال الناس على سماع المحاضرات والتأثر بها[١٣٩].

وفي محاضراته ومقالاته دحض الدكتور غلوش المفتونين من الموسيقيين القائلين: إن مجالس السماع التي تخلو من الخمر تكون خلوًا من الأُنس والسرور، وبيَّن أنَّ الخمر تؤثِّر سلبًا على المغنِّي والموسيقيّ بإرباكها أعضاءَهُ والتأثير على مواهبه، حيث تُثبت الدراسات أنَّ الموسيقيين الذين لا يتعاطون الخمر أعلى كفاءةً من نظرائهم المُتعاطين[١٤٠].

ومن جهوده ومساعيه أيضًا، زيارةُ المدن والمحافظات المصريَّة، كما فعل عام ١٩٢٢م في مغاغة وأسيوط وسوهاج ونجع حمادي وقنا والأقصر؛ لمقابلة مسؤوليها ووجهائها وعلمائها المسلمين ورجال دينها المسيحيين، شارحًا من خلال اللقاءات والندوات المُوسَّعة بتنظيمهم وحضورهم، أضرار المُسْكرات ومخاطرها من النواحي الدينيَّة والصحيَّة والخلقيَّة والمجتمعيَّة والاقتصاديَّة. وقد أثمرت رحلاته وجهوده تلك بنتائجَ طيِّبة، مثل منع نادي مغاغة تقديم الخمور لزائريه، ووعود من المشايخ هناك بتكثيف الجهود الدعويَّة والتوعويَّة لمحاربة الخمور، وكذا حصوله على وعود من القساوسة للعمل في الإطار ذاته، وفي العام التالي أُنشئت للجمعيَّة أفرع في عدد من المدن المصريَّة، مثل: نجع حمادي، ودمنهور، وقنا، والسنطة، والإسماعيليَّة، وشبين الكوم، والمنصورة، وكان لها نشاطٌ كبيرٌ. وفي عام ١٩٢٤م أنشئت فروع في بلبيس وطنطا[١٤١].

وكان مجلسُ إدارة الجمعيَّة قد قرَّر في ١٩٢٣م تعيين وعاظٍ يجوبون المدن المصريَّة للحديث عن مضارِّ الخمور وأخطارها، ولَّما لم تجد الجمعيَّة المالَ الكافيَ لتعيين هؤلاء الوعاظ اكتفت – بعد أخذ الموافقات – في سنة ١٩٢٤م بوضع لوحاتٍ من الخشب في محطات المسافرين وداخل عربات القطار، يلصق فوقها دورية بمضارِّ الخمور وأثرها على حياة الإنسان، وإحصاءات بعدد المتوفين بسببها في العالم، وغير ذلك ممَّا يخدِّم على مبادئ وأهداف الجمعيَّة[١٤٢].

وقتذاك، كان تاجرو الخمور بدعم من الاحتلال البريطاني يبذلون ما في وسعهم لإشاعة الخمور في ربوع المجتمع المصريِّ مستخدمين كلَّ وسائل الدعاية والنشر. لكنْ في المُقابل كان أحمد غلوش واقفًا لهم بالمرصاد للحفاظ على إسلاميَّة المجتمع المصريِّ، فالوقاية خيرٌ من العلاج. ومن نماذج ذلك: أنه عندما لحظ أنَّ شركة الترام بالإسكندريَّة وضعت على تذاكرها في يوليو/ تموز ١٩٢٩م إعلانًا لبعض أنواع الخمور، أرسل في الشهر نفسه خطابًا باسم جمعيته إلى رئيس القومسيون البلديِّ يحتجُّ على ذلك، مؤكِّدًا أنَّ الامتياز الذي منحته البلدية لشركة الترام لا يبيح لها الاستهتار بمصالح شعب يدين بالإسلام الذي يُحرِّم الخمر، وطالبَهُ إعادة النظر بعناية لهذه المسألة[١٤٣].

ولما قرَّر نادي نقابة موظفي الحكومة بالإسكندريَّة عام ١٩٢٩م إباحة شرب الخمر بالنادي وتقديمها لأعضائه وزائريه، احتجَّ غلوش أمام السلطات المعنيَّة في الحكومة، معتبرًا ذلك خروجًا عن حدود الاعتدال واستقامة الأخلاق[١٤٤]، ونتيجةً لذلك تمَّ فصل النادي عن النقابة لتبرير إباحة الخمر فيه، فتكرَّر الاحتجاج على أساس عموميَّة الحفاظ على الأخلاق والمجتمع[١٤٥]. وحينما طالب بعض تجار الخمور

إلغاء ضريبة الخمر ثار غلوش بجمعيته وجيَّش معه مَن يسانده من الهيئات الأخرى حتى تمَّ رفضُ اقتراح إلغاء ضريبة الخمر(١٤٦).

كذلك، واجه أحمد غلوش المَعَارِضَ التي تتضمَّن الخمور، راجيًا ألا تكون ضمن السلع المعروضة، حيث كانت وقتذاك تُعرض مثل سائر المنتجات. ومن نماذج ذلك: أنه لما أعلنت الجمعيَّة الزراعيَّة الملكيَّة عزمَها على افتتاح معرضها الزراعيِّ الصناعيِّ الخامس عشر في أواسط شهر فبراير/ شباط ١٩٣٦م، سعت جمعيَّة منع المُسْكرات من خلال مقرِّها في القاهرة إلى الجمعيَّة الملكيَّة الزراعيَّة ألا تقبلَ الخمر ضمن معروضاتها، وتمَّت الاستجابة للطلب، وكتبت بذلك خطابًا إلى غلوش أنها قرَّرت عدم قبول الخمور أيًّا كان نوعها ضمن معروضات المعرض، وإخراجها أيضًا من دائرة نيل الجوائز، بل وسُمح لجمعيَّة منع المُسْكرات أنْ يكونَ لها مكانٌ في المعرض تنشر فيه مبادئها ودعوتها على روَّاد المعرض القادمين من كلِّ مكان في القطر المصريِّ، وهم بالضرورة من الصفوة الاقتصاديَّة والمجتمعيَّة(١٤٧).

ومن مساعيه أيضًا لإيصال رسالته إلى أكبر عدد ممكن من المصريين هو استخدامُ الإعلام المتمثِّل في الصحف والإذاعة آنذاك، حيث طلب من الإذاعة أنْ يلقي من خلالها سلسلةً من محاضراته ونداءاته للشعب عن مضارِّ الخمر ووجوب منعها، ولم تمانع الإذاعة، على أنْ تبدأ هذه السلسلة بمناظرة بين الدكتور غلوش وأحد الأدباء المحبذين للخمر، وبالفعل ناظره سلامة موسى، وانتصر فيها غلوش انتصارًا كبيرًا، لدرجة أنَّ سكرتير الجمعيَّة (إبراهيم أدهم) أفاد أنَّ من نتائج هذه المناظرة ازدياد طلبات الانضمام إلى الجمعيَّة زيادةً مضاعفة. وفي السياق نفسه أحدثت المناظرةُ ضجَّةً كبيرةً حتى إنَّ الدكتور عبد الحميد سعيد(١٤٨) – عضو مجلس

النواب عن دائرة كفر الشيخ – قدّم سؤالًا في البرلمان عن: كيف تُصرِّح الحكومة بإذاعة مثل هذه المناظرة[١٤٩]؟!

ومن طرقه في توسيع نشر التوعية بمخاطر وحرمة المُسْكرات، أن تمكّنَ أحمد غلوش من الحصول على فتاوى من المؤسسات الدينيَّة الرسميَّة في مصر، كالأزهر الشريف والكنيسة المصريَّة[١٥٠] ودار الإفتاء المصريَّة؛ ليكون في يده فتوى معتمدة، مستثمرًا في ذلك المجلات الدينيَّة والصحف طارحًا على صفحاتها الدينيَّة الأسئلة عن حكم عموم المُسْكرات، وبيعها، وإهدائها وغشيان مجالسها، وتأجير حاناتها. ومن ذلك أنْ وجَّه غلوش باسم جمعيَّة المُسْكرات إلى فضيلة مفتي الديار المصريَّة وقتذاك الشيخ عبد المجيد سليم[١٥١] الأسئلة الآتية:

ما حكم الخمر؟ وما حدّ شاربها؟ وإلى أيِّ حدٍّ يجوز لغير المسلمين الاتِّجار فيها وبيعها للمسلمين؟ وما حدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وما القولُ في مسلمٍ ساءَهُ الاستهتار بالدين إذ رأى الحانات تفتح أمام المساجد فدعَا المسلمين إلى العمل على إغلاقها وقصر بيعها على أهل الذمَّة في أحيائهم[١٥٢]؟

وبعد أنْ يجيب مفتي الديار عمَّا استفتي عنه إجابة شافية، ويجيب كبار علماء الأزهر عن أسئلة الصحف والمجلات، لا يكتفي الدكتور غلوش بأنَّ الرسالة سوف تصلُ إلى كلِّ من يقرأ الصحف والمجلات التي تقع في يده؛ وإنما يطبع تلك الصفحات ويوزِّعها بالمدارس والمساجد والأندية العامَّة دون أن يَعُوقه عائقٌ أو يقف دونه حائل، حتى تصل إلى أكبر عدد ممكن[١٥٣].

وفي سياق آخر، رأى غلوش ضرورةَ أنْ تكثِّف المؤسسات التربويَّة والتعليميَّة في مصر من نشاطها لحماية المجتمع من وباء المُسْكرات بالحملات التوعويَّة وبتضمين

مناهج التعليم حرمانيَّة تعاطي المُسْكرات والمتاجرة فيها؛ تفاديًا لمضارِّها من النـــواحي الدينيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

ومن النماذج على ذلك، أنه بناءً على قرار مجلس إدارة جمعيَّة منع المُسْكرات المنعقد في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٣م قابل أحمد غلوش وزير المعارف (زكي باشا أبو السعود) أوائل سنة ١٩٢٤م، وقدّم له مذكرةً تتضمَّن مقترح تدريس مادة باسم «وظائف الأعضاء» في المدارس الحكوميَّة الثانويَّة والعالية؛ لكي يدرك الطلابُ مضارَّ الخمر على أعضاء الإنسان ووظائفها، فيبتعدون عنها، واقترح عليه كتـــابين جاهزين للوزارة أنْ تختارَ أحدهما لهذه المادة، الأول لـــ "تيلـــور" بعنـــوان «فائـــدة الامتناع عن الخمر من الوجهة الفسيولوجية»، ووقتها كان مُقرَّرًا بالمدراس الحربيَّـــة الإنجليزيَّة. والثاني لـــ "يوحنا هنتر" بعنوان: «الكحول والحياة»، وهو مُقرَّر بمدارس أيرلندا. تلقّى وزير المعارف المذكرة بكلِّ ترحيب، واعدًا أنَّ ما تتضمنه سوف تدرسه الوزارة بجديَّة واهتمام. ولَّما أصبح محمد سعيد باشا وزيرًا للمعارف قابله أحمد غلوش في ٢٨ مايو/ أيار ١٩٢٤م وكرَّر طلبه بمضمون المذكِّرة، ومع وعد الـــوزير بـــأنَّ وزارته ستهتمُّ بالأمر لكنها لم تنفذ شيئًا[١٥٤].

واصل غلوش زيارة رؤساء المؤسسات المصريَّة ذات الصلة ومراسلتها لحثِّهـــا على الفاعليَّة بنشاط للقيام بواجباتها في منع المُسْكرات؛ حيث أرسل باسم الجمعيَّـــة خطابًا في ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٣١م، إلى كلٍّ من شيخ الأزهر الشيخ الأحمـــدي الظواهري[١٥٥]، ووزير المعارف علي ماهر باشا[١٥٦]، يلتمسُ فيه استخدام نفوذهمـــا لمُقاومة المُسْكرات في مصر، واستحثَّهما بالنصوص الدينيَّة الداعية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ تلبيةً لأمر الدين، ورغبةً في أداء الأمانة، وحبًّا في خـــير الـــبلاد (مصر) التي وصفها بـــ «البائسة»، حيث أخذت الأزمة بخناقها أخذ مقتدر. وأضاف

بما يشجِّع هذين المسؤولين على الاستجابة لطلب الجمعيَّة، حيث جاء في الخطاب: «تتقدَّم جمعيَّة منع المُسْكرات إلى الوزير الذي بدت لنا غيرته على الأخلاق، وشيخ الإسلام الذي تجلَّى لإرساء الدين، أن يكون لمسألة من عنايتهما ما يكفل زجر ضعاف الإرادة من الناس عنها، وصدهم عن التردِّي في هوتها»[١٥٧].

ونادى وزيرَ المعارف بأنَّ له من السلطان ما يستطيعُ معه إدماج بيان مضارِّ الخمر خُلقيًّا وصحيًّا واقتصاديًّا ضمن مناهج التعليم، ومنع الطلبة وغيرهم من ارتياد الحانات والأماكن العامَّة التي لا يتفق ارتيادها مع كرامة العلم، وأيضًا القيام بحملةٍ دعائيَّةٍ في المدارس والمعاهد تبيّن مضارَّ المُسْكرات[١٥٨].

كما نادى شيخَ الأزهر بما له من المكانة في النفوس ما يحملُ الناسَ على احترامه والأخذ بآرائه، بأنْ يُصدر فتوى تبين للناس لعنة الدين على الخمر وشاربها مَهْمَا كان نوعها ومَهْمَا كان مقدارُها. ورجاه أنْ يضمَّ صوته إلى صوت جمعيَّة منع المُسْكرات في مطالبة الحكومة المصريَّة وضع تشريع يمنع شرب الخمر، والاتِّجار بها، والإعلان عنها. مؤكدًا أنه ليس في الامتيازات الأجنبيَّة ما يَحُولُ دون منع الخمر على المصريين؛ لِمَا يترتَّب على انتشارها من المفاسد واختلال الأمن العام، وفقدان الصحة، وانحطاط الأخلاق، لا سيَّما أنَّ من حق الحكومة اتِّخاذ أيِّ إجراء من شأنه توطيد الأمن، وحفظ الصحة، وترقية الأخلاق دون معارضة من الدول الأجنبيَّة ما دام التشريع في ذلك يسري على الوطنيين والأجانب على السواء[١٥٩].

ومن وسائل مقاومة غلوش للخمر والمُسْكرات أيضًا أنه كان يُتابع موقف الشخصيات العامَّة والقدوة لدى بعض الشباب، من الخمر، فمن لم يتعاطَها منهم فإنه يستشهد به إيجابيًّا للمعجبين بهم وبسيرتهم، أما إذا كانت شخصيَّة عامَّة مُسلمة تتعاطى الخمر أو أشادت به في مناسبةٍ ما، فإنَّ غلوش يراسلها مُبديًا انزعاجَهُ من

سلوكٍ كهذا لشخصيَّة عامَّة لها مكانة كبيرة في المجتمع المسلم، متخوفًا من أن يكون سلوكه أو تصريحه هذا قدوةً لبعض الشباب. ومن ذلك نذكر نموذجًا أنَّ "مولانا شوكت علي"[١٦٠] حينما كان في القدس سنة **١٩٣١م** مشاركًا في المؤتمر الإسلاميِّ العامِّ فيها[١٦١] لأجل فلسطين، صرَّح لإحدى الصحف أنه يحب الخمر. فأرسل إليه غلوش رسالةً نشرتها الأهرام تفيد أنَّ جمعيَّة منع المُسْكرات تستنكرُ ما عُزِيَ إلى الزعيم الهندي المسلم مولانا شوكت علي من تصريح خطير له في إحدى الصحف أنه يحبُّ الخمر، فضلًا عن اعترافه بأنها خطيئةٌ وأنه واقعٌ فيها، واعتبرت الجمعيَّة ذلك – إنْ صحَّ – أنه يُعدُّ جرحًا يُدمي القلوب، ورَجَتْهُ أن يُصرّح بتوضيحٍ يطمئن قلوب المسلمين. وترقَّبت صحيفة الأهرام توضيحه هذا دون جدوى[١٦٢].

ونظرًا للآثار الإيجابيَّة لجهود أحمد غلوش الإصلاحيَّة فإنَّ تجار الخمر لم يتركوه يعمل حرًّا، فكثيرًا ما وضعوا أمامه العراقيل، وبثُّوا الإشاعات التي تشوِّه سُمعته وتشكِّك في مسعاه، ومن ذلك أن استأجروا البعض ليكتبوا مقالاتٍ تبيّن عدم صدق ما يذيعه أحمد غلوش حول الإحصاءات الدوليَّة حول سَنّ بعض الدول قوانينَ لمنع الخمر والأثر الطيب لذلك. كما شنُّوا حربًا باردةً معه، حيث أشاعوا عنه واتهموه ظلمًا أنه يتاجر سرًّا في الحشيش والأفيون، مُعتبرين أنَّ مُحاربته للخمور بضراوةٍ كيلا تقف حائلاً أمام رواج تجارته في الحشيش والأفيون! لكنْ نجح غلوش في سحب البساط من تحت أيديهم بتغيير اسمه جمعيته من «جمعيَّة منع الخمور» إلى «جمعيَّة منع المُسْكرات» تعبيرًا عن ماهيَّة رسالة الجمعيَّة، واعتبر البعضُ ذلك إماتةً لما أُشيع حوله من مفتريات[١٦٣]. وفي الإطار نفسه واجههم غلوش بالمقالات التفصيليَّة والكتيبات المُضادَّة التي تدحض مثل تلك المزاعم[١٦٤]، ومن ذلك:

كتيِّب من اثنتي عشرة صفحة بعنوان: «رأي الجمعيَّة في مسألة البغاء الرسمي»، وهو بمثابة ردّ جمعيَّة منع المُسْكرات على خطابٍ لمصلحة الصحَّة في مصر أرسلته إلى عدد من ذوي الرأي والهيئات ذات الصِّلة، ومنها جمعيَّة منع المُسْكرات باعتبارها من الهيئات التي يرجع إليها في مثل هذه الشؤون التي تَمُتُّ بصلةٍ إلى الدين والأخلاق. قامت مصلحة الصحَّة بذلك بعد ما رأت الأثرَ السلبيَّ للبغاء على صحة الناس وحفظ النسل وطهارة المجتمع(١٦٥). وقد رجت في خطابها للهيئات وذوي الرأي أنْ يفيضوا في بيان دواعي إلغاء البغاء المُرخَّص وغيره، والوسائل التي تؤدِّي إلى هذا الإلغاء(١٦٦). وأجمع أعضاءُ مجلس إدارة جمعيَّة منع المُسْكرات على وجوب منع البغاء تمامًا من مصر، ووضعوا بعض الوسائل التي بها يتمُّ القضاء عليه. وطالبوا أيضًا بضرورة إلغاء البواعث المُحرِّضة عليه، ولو عن غير قصد، مثل الرقص، والتمثيل، وبهرجة النساء، وملابس البحر والفنادق؛ لِمَا فيها من فضائحَ ومَخَازٍ(١٦٧).

ومن المؤلفات أيضًا كتيِّب من خمس وثلاثين صفحة عنوانه: «رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصري الكريم»، تَمَّت طباعة آلاف النسخ منه عام ١٩٣٦م وتوزيعه على الجمهور مجانًا. وفيه – بعد تناول جانب من جهود الجمعيَّة – يُخاطب غلوش عموم الشعب المصريِّ بعمق ورُقي وبرهان واقعي وإحصاءات دوليَّة عن مضارِّ ومخاطر الخمور والمُسْكرات عمومًا، وأثرها دينيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا، وطالبهم أن يضمُّوا صوتهم إلى صوت جمعيَّة منع المُسْكرات والانضمام إليها بملء الاستمارة الموجودة في آخر الكتيِّب؛ بهدف حماية المجتمع المُسلم وخَلْق رأي عامٍّ يحثّ الملك فؤاد بسنِّ قانون يمنع المُسْكرات(١٦٨).

لم يُترك أيضًا الدكتور غلوش حرًّا في جهاده ونضاله الإصلاحيِّ، حيث سعى خصومه تاجرو الخمور والمنتفعون منها إلى إبعاده عن الإسكندريَّة، بما لهم من صلاتٍ قويَّةٍ مع السُّلطات الحاكمة في القاهرة، فأجيب طلبهم، فنُقل إلى القاهرة[١٦٩].

مع ذلك، لم يستسلمْ غلوش حتى ولو كان بإبعاده عن المكان الذي وُلد ونشأ وناضل فيه، ففي القاهرة سيُواصل نشاطه ويوسِّعه أكثر من قبل، حيث افتتح فيها مقرًّا كبيرًا لجمعيته في يوليو/ تموز ١٩٣٥م في حيِّ السيدة زينب[١٧٠]، وعدَّ وجوده في القاهرة فرصةً أكبرَ لتوسيع حركة جهاده الإصلاحيِّ التوعويِّ، وأنْ يكونَ مقرُّه الجديد حلقةَ اتِّصال مُباشر بينه وبين السُّلطات الحاكمة وسائر الهيئات الرسميَّة الكبرى، فضلًا عن تمكين صفوة الأمَّة في العاصمة من المشاركة في تحقيق أهداف جمعيته، وبالفعل انضمَّ إليه عددٌ منهم، كـ محمد طاهر باشا الذي قَبِلَ أنْ يكون رئيسًا فخريًّا لمقر القاهرة الذي شهد رواجًا كبيرًا في الفاعليات؛ ففي نحو ستة الأشهر الأولى من تأسيسه عُقدت فيه خمسون محاضرةً عولجت فيها موضوعات شتى، علميَّة وأدبيَّة وخلقيَّة واقتصاديَّة وإرشاديَّة[١٧١]. وأيضًا فإنَّ الصحف اليوميَّة والأسبوعيَّة أمست على مقربةٍ منه، يمدُّها بمقالاته وأبحاثه عن أهميَّة حفظ عقل وقوة المجتمع والتحذير من أضرار المُسْكرات[١٧٢]، وقد تفاعلت الصحف معه، ناشرةً له، ومطالبة ولاة الأمر دعم جمعيته والاستجابة لدعوتها[١٧٣].

كما وسَّع غلوش مجال عمله الخارجي باستئناف جهوده السَّابقة، حيث فعَّل اتِّصالات وعلاقات جمعيته السابقة مع اللجان المُختصَّة بعصبة الأمم في عشرينيات القرن العشرين[١٧٤]، وكذا متابعة فرع الجمعيَّة الذي افتتح في الأراضي الفلسطينيَّة، مُؤسِّسًا إياه بما يلزمُهُ من معلومات ومساعدات[١٧٥]. وكذا دشّنَ علاقاتٍ جديدةً مع جمعيات منع الخمور في عدد من العواصم العربيَّة، ونظيرتها في عدد من الدول

الأوروبيَّة، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا، ليقفَ على ما وصلت إليه من علوم وأساليب وطرق المواجهة، ويأخذ عنها ما تقول. وكذا يجمع نداءات بعض قادتهم ومُصلحيهم لشبابهم؛ كي يستخدمها في إقناع بعض ممَّن فقدوا الثقة في عقولهم وهُويتهم ولا يعجبهم سوى المنطق الأوروبيِّ. وقد أثمر ذلك أنْ استجابت تلك الجمعيات لَمطالبه، فأرسلت إليه إحصاءاتٍ كثيرةً بما انتاب طوائف المدمنين من إنهاك للجسم، وجنون للعقل، وانحطاط قوى النسل، مُؤيدة ذلك بتقارير المجامع الطبيَّة والهيئات العلميَّة. لم يكتفِ الدكتور غلوش بذلك؛ وإنما سافر إلى عدد من العواصم الأوروبيَّة ليلتقيَ نظراءَهُ فيها من رؤساء الجمعيات، ويناقشهم في كيفيَّة التنسيق للعمل المُشترك لتقليص ومنع المُسْكرات في العالم(١٧٦)، وهو ما سنلقي عليه الضوء بعد قليل.

ومن نتائج كلِّ تلك الجهود، أنْ أصبح غلوش وجمعيته مهوًى للأجانب المُهتمين بالنشاط نفسه، فحينما يزورون مصر يذهبون إلى مقرِّ الجمعيَّة ويلتقون برئيسها وأعضاء مجلس إدارتها، ويتناقشون في الطموحات والعراقيل، ويستغل غلوش كلَّ زائر بأنْ يُلقي محاضرةً في جمع كبير من الناس بحضور عدد من كبار المسؤولين، مثلما حدث مع الرَّحَّالة البريطانيَّة الآنسة (اجنس سلاك-Agnes Slak)(١٧٧) رئيسة جمعيَّة منع المُسْكرات في بريطانيا، حينما زارت مصر في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٢٨م، وكذلك المستر (وليم جونسون-William Johnson) زعيم حركة منع المُسْكرات في الولايات المتحدة في أبريل/ نيسان ١٩٢٩م(١٧٨).

جُهُودُ غلوش لِسَنِّ قانونٍ يَمنعُ المُسْكرات:

ما أنْ عاد إلى مصر وضعُها الاستقلاليُّ عام ١٩٢٢م وأصبح لها دستورٌ وبرلمانٌ وحكومة، حتى استثمر أحمد غلوش هذا التطور الجديد بما يُحقق أهداف

الجمعيَّة، لا سيَّما بعدما أصبحت تحت رعاية الأمير عمر طوسون كما أسلفنا، حيث داوم غلوش على مُطالبة الحكومات المصريَّة المتعاقبة ومجلس النواب المصريّ بسنِّ قانونٍ يمنع تداول المُسْكرات بكافة أنواعها في مصر. والمُتتبِّع لهذه المحاولات يلحظ أنَّ مُتوسط طرق غلوش بابَ الحكومة ومجلس النواب في السنة الواحدة نحو عشر مرات منذ ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٠م[١٧٩].

وكان أحمد غلوش وجمعيته قد أعدُّوا استماراتٍ مطبوعةً للحصول على توقيعات أنصارها ومُؤيديها في المطالبة بسنِّ قانونٍ يمنع المُسْكرات، وتمَّ توزيعها في ربوع القطر المصريِّ، ووقّع عليها آلاف مؤلّفة من المصريين على اختلاف دينهم، وتمَّ رفع هذه الاستمارات إلى الملك فؤاد مُرَتّبَةً حسب الأقاليم والبلدان[١٨٠].

وفي ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٢م قابلَ وفدٌ من أعضاء جمعيَّة منع المُسْكرات برئاسة أحمد غلوش رئيسَ الوزراء المصري آنذاك عبد الخالق ثروت[١٨١]، وقدَّموا إليه مذكرةً تشرحُ فيها مسألة ومخاطر المُسْكرات، وتُطالب بسنِّ قانون لتحريم ومنع دخولها مصر أو صنعها في الداخل، متمنِّين أنْ يتمَّ ذلك على يديه، فتجاوبَ معهم رئيس الوزراء بقوله: «إنَّ هذه المذكرة ستكون موضعَ بحثٍ دقيق وعناية كثيرة من الحكومة المصريَّة، وإنَّ أحبَّ شيء إليَّ هو إنفاذ هذا المشروع الجليل»[١٨٢].

ولَّما تشكَّلت لجنة الثلاثين لوضع دستور ١٩٢٣م حثَّها أحمد غلوش كي تضع نصًّا يقضي بمنع وتحريم الخمر، لكن لم يَفُزْ منها بطائل، حيث ردَّ عليه أحدُ أعضائها بأنَّ ذلك سيكون من عمل البرلمان الذي سيُنتخب وفقًا لهذا الدستور[١٨٣].

ولَّما تشكَّلت وزارة يحيى إبراهيم باشا[١٨٤] في ١٥ مارس/ آذار ١٩٢٣م، قابله أحمد غلوش ووفد من أعضاء الجمعيَّة في مقرِّ ديوان رئاسة الوزارة بالقاهرة، وقدَّموا له مذكرةً بمطالب الجمعيَّة على رأسها تحريم الخمر في مصر، فقبلها رئيس

الوزراء ووعد أنْ يأمر بوقف إصدار أيِّ رخصة جديدة باستثناء الأخطاط الأوروبيَّة في المدن الخمس (القاهرة والإسكندريَّة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية[١٨٥])، وأشار بترك أمر التحريم البات لحين انعقاد البرلمان[١٨٦].

وحتى يطالب بنفسه في أروقة البرلمان المصري رشَّح أحمد غلوش نفسه لعضويَّة مجلس النواب بعد إلحاح من أصدقائه عن دائرة اللبان بالإسكندريَّة التي فيها أهله وملكه وعصبته، لكنه تنحَّى مختارًا لمرشَّح الوفد الذي أعطاه وعدًا أمام الناخبين بمُطالبة البرلمان بتحريم المُسْكرات. وعليه انضمَّ غلوش إلى لجنة الوفد المركزيَّة بالإسكندريَّة رئيسًا للجنتها الفرعيَّة في الرمل حيث يقيم، وخدم معها على تأييد مُرشَّحي الوفد في الإسكندريَّة بناءً على المواثيق التي أخذها منهم بأنْ يكونَ في البرلمان عونًا للجمعيَّة في المطالبة بسنِّ تشريع يمنع المُسْكرات. حتى إنَّ أحدهم (محمد سعيد باشا مرشَّح دائرة الجمرك آنذاك) خطب في حفلة انتخابه قائلًا: «طلب مني أخونا أحمد غلوش أفندي أنْ أعاهده إنْ أنا فزتُ بعضويَّة مجلس النواب على أنْ أطلب في المجلس بسنِّ قانون يحرِّم المُسْكرات، فأنا أعاهده أمامكم على ذلك»[١٨٧]، لكنها وعودٌ ذهبت هباءً. وعندما افتتح البرلمان في مارس/ آذار ١٩٢٤م أرسل أحمد غلوش تلغرافًا بلسان الجمعيَّة، مناشدًا فيه أنْ يعنوا بمطالب الجمعيَّة[١٨٨]. وتكرَّرت المُطالبات نفسها لوزارة سعد زغلول (١٨٥٩-١٩٢٧م) بقرار مجلس إدارة الجمعيَّة في ١٦ مارس/ آذار ١٩٢٤م[١٨٩].

كما سعت الجمعيَّة إلى الأزهر الشريف مُمثلًا في شيخه آنذاك الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي[١٩٠] الذي قدَّم التماسًا باسمه وباسم هيئة كبار العلماء إلى الملك فؤاد، يوضِّحون فيه مساوئ الخمر وأضرارها، مُطالبين بسنِّ قانون بمنعها وتحريمها؛ استجابةً لأوامر الدين واحترامًا لها[١٩١].

وفي سنة ١٩٢٧م رفعت الجمعيَّة عدَّة مذكراتٍ إلى الحكومة ومجلسي النواب والشيوخ راجية فيها سنَّ قانون يضمن للبلاد الفكاك من أَسْرِ المُسْكرات والخلاص منها[١٩٢]، ففي ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٧م قدَّم الأمير عمر طوسون مذكِّرةً باسم الجمعيَّة إلى رئيس الوزراء عدلي يكن[١٩٣]، تبتغي سنَّ قانون لمنع الخمور؛ مُراعاةً للدين والأخلاق ومُسايرةً لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكيَّة. واهتمَّ رئيس الوزراء بهذه المذكرة، وكتب ردًّا عليها مُوجَّهًا للأمير عمر طوسون جاء فيه: «إنَّ مثل هذا التشريع يقع موقع القبول من الكافة، ولا يمكنُ أنْ يُلاقي صعوباتٍ تقوم من ناحية الدول الأجنبيَّة ولا عقباتٍ تعترضُهُ من جهة امتيازات الأجانب. وإني أتشرَّف بأنْ أحيطكم علمًا بأنَّ الحكومة شديدة الرغبة في إجراء كلِّ إصلاح يكون من ثمراته ترقية الآداب وتحسين الصحَّة وتوطيد الأمن في البلاد. ولذلك فإنَّ هذا الاقتراح وقع لديها موقع التقدير والعناية والاعتبار، وهي آخذةٌ في نظره وبحثه من كل جهاته. وإني أسألُ المولى العليَّ القدير أنْ يُكلِّلَ مسعانا بالنجاح»[١٩٤].

وكانت هناك حججٌ لبعض كبار المسؤولين المصريين يوجِّهونها لمُطالبة جمعيَّة منع المُسْكرات بسنِّ قانون يمنع الخمر، بأنَّ الامتيازات الأجنبيَّة والبعد الاقتصاديَّ يَحُولان دون سنِّ هذا التشريع. فدرس أحمد غلوش هذه الحُجج بشكل دقيق، وتوصَّل إلى عدم وجود أرضيَّةٍ ثابتةٍ لها من الناحية القانونيَّة والتجاريَّة[١٩٥]؛ ففي نشرات وندوات عامَّة حضرها كبارُ رجال الدولة، منهم الأمير عمر طوسون ومحافظ الإسكندريَّة، ومجموعة من أهل الرأي والمحامين ورجال القضاء والقانون، أوضح أنَّ الامتيازات الأجنبيَّة لا تمنعُ من الوجهة القانونيَّة والدوليَّة تحريمَ المُسْكرات في مصر، وأنَّ هذا التحريم حقٌّ ثابتٌ تملكه مصر دون أنْ يكون لأصحاب الامتيازات حقٌّ

للاعتراض على ذلك. وقد أيّد الحاضرون ما قرَّره أحمد غلوش وما ذهب إليه، ونُشر ذلك في عدد من الصحف.

وفي عهد حكومة مصطفى النحاس الأولى عام ١٩٢٨م، بيَّنت سبب إرجاء النظر في مطلب جمعيَّة منع المُسْكرات إلى ما تخسره خزينة الدولة من المال – نحو ٦٠ ألف جنيه مصريٍّ سنويًّا– إذا منعت المُسْكرات، فقابل أحمد غلوش رئيس الوزراء في ديوان رئاسة الوزراء في مارس/ آذار ١٩٢٨م، وأبلغه: «أنَّ المال الذي تخسره البلاد بإباحة المُسْكرات يَزِيدُ أضعافًا مضاعفةً عن المال الذي تخسره الخزينة بتحريمها إياها». فطلب منه النحاس باشا تقديمَ مذكِّرة خاصَّة يشرح فيها هذه النظريَّة، ويبسط فيها الموضوع بسطًا شافيًا من الوجهة العمليَّة، لكن لم تَطُلْ وزارة النحاس باشا، وخلفه محمد محمود باشا[١٩٦] في يونيو/ حزيران ١٩٢٨م[١٩٧]. وفي ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٣٠م رفع غلوش اقتراحًا (مشروع قانون) إلى مجلسي الشيوخ والنواب بمنع بيع المُسْكرات وتقديمها في المحالِّ العموميَّة[١٩٨].

واستمرَّ الحال على ذلك دون كلل أو ملل، مَهْمَا تغيَّرت الحكومات أو الدساتير. وفي عام ١٩٥٠م قدَّم غلوش مرةً أخرى مشروع قانون عدَّته مجلة الأزهر خدمةً جليلةً يُشكر عليه غلوش[١٩٩]، حيث طالب بتعديل لائحة المحال العموميَّة ومكافحة الخمور، وألحق بالمشروع مذكرةً توضيحيَّةً لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ أبان فيها عن تاريخ محاولات الجمعيَّة سنَّ تشريع لمنع المُسْكرات، وذلك بعد بيان مضارِّه الدينيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وفيها أيضًا ردّ الدكتور غلوش على ما توقَّعه من بعض أسئلة وحُجج سوف يثيرها بعض النواب على مشروع القانون، لا سيَّما ما يتعلَّق بالحريَّة الشخصيَّة، ورسوم الجمارك. وقدَّم لهم إحصاءات

جرائم حدثت بسبب الخمر، وبيَّن أثرها على العقل والقدرة والإنتاج، وتشجيعها على البغاء والقمار[٢٠٠].

مع كلِّ ما سبق من جهود لغلوش وجمعيته لسنِّ قانون يمنع المُسْكرات في مصر، إلا أنه لم يظفرْ بذلك، غير أنَّ الإصرار والإلحاح المستمرَّ أوجد نتائجَ إيجابيَّةً في المجتمع المصريِّ، دينيًّا وخلقيًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا، منها:

١- استتباب الأمن والسَّكينة في بعض المدن كالإسكندريَّة بشهادة مدير الأمن العامِّ بها في تقريره عن حالة أمن المحافظة سنة ١٩٢٨م[٢٠١].

٢- منع ضباط الجيش والشرطة من تعاطي المُسْكرات وارتياد صالات الرقص والغناء بملابسهم الرسميَّة[٢٠٢].

٣- دحض حُجج وادِّعاءات أنَّ الامتيازات الأجنبيَّة تمنع سنَّ قانون يمنع المُسْكرات، وكذا حجة أن منع الخمور يَحْرِمُ خزينة مصر من موردٍ ماليٍّ كبير سنويًّا جراء الجمارك المفروضة على الخمور المستوردة.

٤- تجاوب وزارة الصحة المصريَّة بجهودها في محاربة تعاطي الخمور اعتمادًا على مبادئ الدين الإسلامي، وإنشائها إدارةً خاصَّةً بأقسام الصحة الاجتماعيَّة للعناية بمسألة الخمور، وشكرها الجمعيَّة بخطاب لها أبريل/ نيسان ١٩٤٣م جاء فيه: «لزامًا علينا باسم الدِّين والوطن والفضيلة، وباسم جمعيَّة منع المُسْكرات، أنْ نقدِّم تقديرنا على ما بذلتموه من العناية والرعاية لمجهودات الجمعيَّة، التي أتت ثمارها للبلاد كاملة»[٢٠٣].

٥- اتِّخاذ السُّلطات المصريَّة قرارات بعدم السماح للإعلان عن الخمور في الشوارع.

٦- محاربة الخمارات والحانات غير المُرخَّصة، وعدم تجديد رخص حانات أخرى، حتى نقص عدد الحانات المُرخَّص بها من ٤٦٧٠ حانة عام ١٩٠٤م، إلى ١١٥٠ عام ١٩٢٨م، ومن ٧٢٦ محلاً لبيع الخمر سنة ١٩٠٤م إلى ٤٨٩ سنة ١٩١٧م[٢٠٤]، مع الوضع في الاعتبار الزيادة المُطَّردة لعدد السكان. ثم أخذ العدد ينحسرُ بعد ذلك سنةً بعد أخرى حتى تقلَّص بشكلٍ كبير.

٧- فرض المجالس البلديَّة ضريبةً على كلِّ حانة وخمارة ممَّا أدَّى إلى عدم تزايدها من جانب، وجباية المجالس البلديَّة أموال الضرائب من جانبٍ أدَّى إلى رفع أصحاب الخمارات أسعار الخمور، فأقلع كثيرٌ من العمال والصناع عنها[٢٠٥].

٨- لم تَزِدْ نسبةُ مدمني الخمر من المصريين عن ٧% من عدد السكان، بل تراجعتْ بصورةٍ ملحوظة[٢٠٦]، وبالتالي انحسار المُستهلك من الخمور داخل مصر، مع أنَّ عدد سكان مصر كان آخذًا في الازدياد من سبعة ملايين عام ١٩٠٥م إلى نحو خمسة عشر مليونًا عام ١٩٣٠م[٢٠٧].

٩- تمثيل أحمد غلوش باسم مصر رسميًّا باسم جمعيته في المؤتمرات الدوليَّة لمُكافحة المُسْكرات، كمؤتمري بلجيكا ١٩٢٨م، وفنلندا سنة ١٩٣٩م[٢٠٨]، والذي سنتحدَّث عنه لاحقًا.

وبحسب ما ذكر أحمد حسين أنه لو لم يكنْ لغلوش في حياته إلا مُحاولاته منعَ الخمر في مصر احترامًا لحكم الإسلام عليها لكان ذلك حَسْبَهُ، ولكنه فعل بجهاده الطويل شيئًا فوق مُجرَّد التذكير، لقد أنقذ وجه مصر الإسلاميَّة من منظرٍ كريهٍ كان يُشَوِّهها، حيث كانت الخمَّارات تغشى الأحياء السكنيَّة الوطنيَّة، بل كانت تقام إلى

جوار المدارس والمساجد ودُور العبادة الأخرى. أمسى من المناظر المألوفة في الأحياء السكنيَّة رؤيةُ السكارى الذين فقدوا عقولهم وراحوا يتطوّحون ويصيحون ثم يتساقطون على الطريق والصبية يلاحقونهم بالطوب والحجارة. وكان ذلك من دوافع أحمد غلوش لمواجهة هذا الوافد الغريب على المجتمع المصريِّ، فسعى لدى السلطات لإغلاق الخمَّارات المجاورة للمعاهد ودُور العبادة والأحياء السكنيَّة، وحقَّقت مساعيه تقدمًا كبيرًا حتى تمَّ إغلاقها وأصبحت من المحظورات(٢٠٩).

هذا، وقد نالت جهود أحمد غلوش وجمعيته تقديرَ العديد من الجهات والمؤسسات الداخليَّة والدوليَّة، وكذا بعض الصحف والمجلات التي لم يُثْنِها تبعات رفض نشر إعلانات للخمور على صفحاتها. فقد كتبت المقطم في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٧م بمناسبة تجديد انتخاب الجمعيَّة العموميَّة أحمد غلوش رئيسا لجمعيَّة منع المُسْكرات أنَّ رئيسها جاهد جهادَ الأبطال وحيدًا في أول أمره، وثابر بصبر وجلد مع كل ما اعترضه من موانع، ولا بُدَّ على الجميع من مساعدة الجمعيَّة وتعضيدها وتشجيعها(٢١٠).

وكتبت المقطم في الصفحة الأولى لأحد أعدادها تحت عنوان: «تقدير عمل جمعيَّة منع المُسْكرات» أنَّ كلَّ من سعى ببذل في مصر لمنع انتشار المُسْكرات يجب أن يقابله محبو الإصلاح وأنصار التقاليد الشرقية بابتهاج واغتباط؛ لأنه من أقبح ما وُصمت به الحضارة الغربيَّة شيوع السُّكْر فيها، ومن أكبر نهضات الإصلاح هناك سعي بعض الجمعيات فيها إلى محاربة المُسْكرات وسنّ تشريع بمنعها مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكيَّة وفي بعض دول شمال أوروبا. لهذا السبب تقول المقطم: إنها ما برحت تشد من أزر جمعيَّة منع المُسْكرات المصريَّة وكل من يحذو حذوها، حتى

كلفها ذلك عشرات الألوف من الجنيهات بالامتناع عن نشر الإعلانات للمُسْكرات في جميع الجرائد التابعة لها في مصر والسودان(٢١١).

كما أرسل الشيخ المراغي شيخ الأزهر إلى جمعيَّة منع المُسْكرات خطابًا مشجِّعًا يُثني فيه على همتها، وأنه يأسف لأنْ تكونَ مصر في حاجةٍ إلى وجود هذه الجمعيَّة في قطر إسلامي يجب عليه الامتناع عن شرب الخمور(٢١٢).

ومن القمين ذكره وحتى لا نغمط جهود الآخرين في المجال نفسه، أنه لم تكنْ جمعيَّة منع المُسْكرات هي الوحيدة في هذا الكفاح، وإن كانت هي الأكثر شهرةً ونشاطًا من حيث الاحتكاك العملي والمباشر مع الشارع المصريِّ، فكانت هناك جمعياتٌ وأنشطةٌ أخرى في السِّياق ذاته تقوم بها المؤسسات الدينيَّة (الأزهر والكنيسة)؛ فالأزهر الشريف لم يتوانَ في خطبه ومناسباته ومنشوراته عن التوعية بحرمة الخمر والمُسْكرات وبيان مخاطرها في الدنيا قبل الآخرة. والكنيسة الإنجيليَّة كانت تقيم كل سنة ليلةً خاصَّةً لمحاربة المُسْكرات والسموم البيضاء، تدعو إليها عددًا من الشخصيات العامَّة على رأسهم مفتش الصحة العامَّة لإلقاء محاضرات توعية على الحضور من الجمهور(٢١٣). كما كان هناك جمعيَّةٌ باسم «جمعيَّة السيدات المسيحية لمنع المُسْكرات والمخدرات» مزامنة لجمعيَّة أحمد غلوش(٢١٤).

خامسًا- غلوش داعية للإسلام في أوروبا ومُمثلا لمصر في مؤتمرات دوليَّة:

للدكتور غلوش باعٌ كبيرٌ في الدعوة إلى الإسلام في أوروبا بطرقٍ ووسائلَ مختلفةٍ مستثمرًا بعض الفاعليات واللقاءات المناسبة، واستغلَّ وجوده في بعض المؤتمرات الطبيَّة الدوليَّة ببيان مقاصد الإسلام في حفظ الروح والعقل وبناء البشريَّة

بما يُناسب كل مؤتمر وكل مناسبة بين رجال الفكر من المثقفين، إذ كان يتهيَّأ للموقف في القاهرة قبل أن يبدأ رحلته، فيجهِّز النصوص القرآنيَّة والنبويَّة ذات الصلة لماهيَّة الرحلة المدعوِّ إليها، بما يشغل الرأي العالميَّ من شؤون المجتمع والقانون والسِّياسة، ثم يترجم معانيها ترجمةً تصل بمقاصدها إلى العقول بيسر. أي إنَّ الدكتور غلوش كان سفيرًا جديرًا برسالته، إذ كان سببًا في اعتناق بعض غير المسلمين للإسلام، كما أُنشئت بعض المراكز الإسلاميَّة في الغرب(٢١٥).

والمؤتمرات التي مَثَّلَ فيها الدكتور أحمد غلوش مصر رسميًّا كانت تختصُّ بمكافحة المُسْكرات والصحة العامَّة والمجتمعات. ومن ذلك المؤتمر الدولي التاسع عشر الذي عُقد في بلجيكا سنة ١٩٢٨م، والمؤتمر الثاني والعشرون الذي عُقد في فنلندا سنة ١٩٣٩م. وفي كليهما كان لغلوش حضورٌ بارزٌ في أثناء جلسات المؤتمر وفي متابعة النتائج والتوصيات على أرض الواقع. نذكر بعضًا من ذلك للتدليل تمثيلاً لا حصرًا:

١- المؤتمر الدولي الـ١٩ لمُكافحة المُسْكرات المنعقد في بلجيكا ١٩٢٨م(٢١٦):

في يونيو/ حزيران ١٩٢٨م أرسلت الحكومة البلجيكيَّة إلى نظيرتها المصريَّة دعوةً للاشتراك في المؤتمر الدوليِّ لمُكافحة المُسْكرات المُقرَّر عقده في أغسطس/ آب من السنة نفسها بمدينة أنفرس ببلجيكا، فاهتمَّت الجمعيَّة بهذه الدعوة، وأرسل الأمير عمر طوسون خطابًا إلى رئيس الوزراء محمد محمود يقترح عليه قبول الدعوة، وأن يكون أحمد غلوش ضمن مَن تختارهم مصر لتمثيلها في المؤتمر. ووافق رئيس الوزراء على ما سبق، ومَثّل غلوش مصر في هذا المؤتمر ومعه اثنان آخران هما: أحمد بك

البعوطي، وكيل إدارة اللوائح والرخص، وعلي فراد بك، المفتش بالصحة العامَّة[٢١٧].

توزَّع أعضاء هذا المؤتمر من العلماء[٢١٨] على لجان، لكلٍّ منها عملها العلميُّ وقراراتها المقترحة ومسائلها النقاشيَّة. ومن هذه اللجان اللجنةُ الدينيَّة التي تذكر النصوص الدينيَّة المُحذِّرة من أخطار المُسْكرات وتحرمها، وأكثرها من الأساقفة. وهناك اللجنة الطبيَّة التي تحلل عناصر المُسْكرات وتشرح موادَّها التركيبيَّة والأضرار والأمراض النَّاتجة عنها، وأعضاؤها من أعلام الطب وأفذاذه في الجامعات الأوروبيَّة. وهناك اللجنة الاجتماعيَّة التي تناقش مسألة الحريَّة الشخصيَّة للإنسان وصِلتها بتحريم المُسْكرات قانونيًّا، كما تتحدَّث عن أضرار الخمر في المجتمع البشريِّ بالإحصاءات والشواهد، وأكثرُ أعضائها من أساتذة علم الاجتماع والدراسات النفسيَّة في العالم المُتحضِّر.

وكانت مشاركات ومداخلات الدكتور غلوش في المؤتمر في الموقف والوقت الذي رآه مناسبًا للحديث، فمثلًا: لم يُعقّب على ما طرحته اللجنة الدينيَّة باستفاضة في المؤتمر؛ لأنه وافق موقف الإسلام من الخمر وعموم المُسْكرات بالتحريم، لكن تحدَّث تعقيبًا على ما طرحته اللجنة الطبيَّة التي توصَّلت إلى أنَّ رجال الطب كانوا على شططٍ عظيم حين كانوا يُوصون بتعاطي جرعات من المشروبات الكحوليَّة للاستعانة بها على مُقاومة البرد، لِمَا كان يبدو من تأثيرها الظاهر في تدفئة الجسم عقب تناولها، حتى لا يكاد شاربها يتصبَّبُ عرقًا من شدة الحرارة في الجسم إبان البرد. وأكَّدت أنَّ هذا الشعور بالدفء شعورٌ كاذبٌ؛ إذ يعقبه انخفاضٌ في درجة حرارة الجسم يحدث نكسة من الصعب تلافيها، حيث كثرت نسبة الوفيات إلى حدٍّ كبير من الأيسلنديين الذي يتعاطون المُسْكرات لمواجهة برودة بلدهم الشديدة، حيث ثبت أنَّ

الجسم يستنفد حرارته بتعاطي الخمر، فيصعد الدم بتأثير الكحول من داخل الجسم إلى سطح الجلد فتبيده برودة الجوّ تدريجيًّا حتى تأتي على آخره، وتنتهي الحياة بانتهاء حرارة الجسم، ومن ثم أصدر البرلمان الأيسلندي قانونًا بتحريم المُسْكرات على أهل البلاد. والأمر نفسه في القطب الجنوبيِّ الذي كتبت الحياة فيه لمن امتنع عن الخمر.

هنا يقول الدكتور غلوش: إنَّ المقام مناسب لأنْ يتحدَّث، وفي مداخلته ذكر أنَّ رسول الإسلام – صلَّى الله عليه وسلَّم – أخبر منذ أربعة عشر قرنًا أنَّ الخمر لا تصلح لمقاومة البرد، حيث قال: «عن ديلم الحميري قال: سألت النبيَّ فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض باردة، نعالج فيها عملًا شديدًا، وإنا نتخذ شرابًا من هذا القمح نتقوَّى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا، فقال: "هل يُسكر"؟ قلت: نعم. قال: "فاجتنبوه". قلت: إنَّ الناس غيرُ تاركيه. قال: "فإن لم يتركوه فقاتلوهم»[٢١٩].

عقب سماع المؤتمرين هذا الكلام يذكر الدكتور غلوش: أنَّ دهشة الحاضرين كانت عظيمة، وقوبلت أقواله بعاصفةٍ من الهتاف، وأتى إليه كثيرون عقب رفع الجلسة يريدون النصّ النبويَّ لكتابته.

وعندما تحدَّث عالمٌ آخرُ عن خطئهم حينما كانوا يصفون جرعة (تود) نوعًا من الخمر المسكر بهدف التعجيل بشفاء المريض، حيث اتضح أنَّ هذه الوصفة تُعجِّل بالقضاء عليه، فانتهز الدكتور غلوش هذه الفرصة فتحدث للمؤتمرين أنَّ هذا الكلام يُثبت معجزةً أخرى للنبيِّ محمد – صلَّى الله عليه وسلَّم – الذي قال عن طريق الوحي: إنَّ الخمر لا تنفع للتداوي. فقد روى مسلم وأبو داود والترمذي عن طارق الجلفي أنه سأل رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – عن الخمر فنهاه عنها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء»[٢٢٠]. ويضيف الدكتور غلوش: إنَّ هذا الإرشاد النبويَّ جعل المسلمين يتمسكون به، حتى يفضِّل أحدهم أنْ

يقضي نحبه على أنْ يشربَ دواءً فيه مسكر؛ حذرًا من مخالفة الله ورسوله. وما انتهى من كلامه حتى بدت علاماتُ الاستحسان في الوجوه، ونقل الكثيرون نصَّ الحديث عنه.

وعندما جاء دور اللجنة الاجتماعيَّة في اليوم الثاني من المؤتمر، حيث تحدَّثت عن تحريم الخمر والحريَّة الشخصيَّة، وأثبتت خطأ من يعتقد أنَّ في تحريم الخمر مصادرةً للحريَّة الشخصيَّة، إذ بدَا للعيان مساوئ الخمر في المجتمعات البشريَّة حين تترك من الضحايا ما لا يُقاس به ضحايا الأوبئة والحروب، ولا مناصَ حينئذٍ من اللجوء إلى القوة والإكراه في منع الجهلاء عمَّا يحيق بهم من الشر الخبيث. عندما سمع الدكتور غلوش ذلك، طلب الكلمة، حيث قال في شجاعة: «لعلكم أيُّها السادة – والحالة هذه – لا تنفرون من الدين الإسلامي حين تعلمون أنه يُوجب حدّ شارب الخمر بأن يُجلد ثمانين جلدة، وهذا الدين لم يكتفِ بتحريم الخمر: شُربها وبيعها وصنعها وحملها وتقديمها وأكل ثمنها، بل إنه لم يترك الناسَ وشأنَهم فيها، فأنزل بشارب الخمر عقوبةً بدنيَّة؛ زجرًا له وصونًا للحرية العامَّة من أنْ تكون عُرضةً لاعتداء مُدمني الخمر». فارتفع هتافُ المُؤتمرين وصدى تصفيقهم الطويل.

لا شكَّ أنَّ مواقف الدكتور غلوش هذه قد أثمرت نتائجَ أخرى عديدة، منها – مثلًا – أن أتى إليه بعد جلسة اللجنة الاجتماعيَّة قسٌّ أيرلنديٌّ يُحيِّيه ويشدّ على يديه قائلًا له: «أراك يا عزيزي قد أفلحتَ تمامًا في توجيه الأنظار نحو ديانتك المحمديَّة، فأهنِّئك على هذا النجاح». فتبسَّم الدكتور غلوش موضحًا له أنَّ الشكر للمُؤتمر الذي كشفت أبحاثه عن معجزتين علميتين لرسول الإسلام. فسأله القسّ: هل لنبيِّ الإسلام أقوالٌ مأثورةٌ في شؤون الحياة العامَّة؟ فأجاب غلوش: إنه – صلى الله عليه وسلم – لم يدع شيئًا من شؤون الحياة ولا أمرًا من أمور الناس إلا فاض في تفصيله.

فسأله القسّ: هل يوجد كتابٌ باللغة الإنجليزيَّة يجمع هذه الأقوال؟ فدلـه الـدكتور غلوش على بعض الكتب المُترجمة القريبة من الأصل العربي[٢٢١]، مثل كتاب «مشكاة المصابيح»[٢٢٢].

بعد أن لفت الدكتور أحمد غلوش الحضور إليه وإلى أهميَّة المبـادئ والقـيم الإسلام التي أبرزها دُعِيَ إلى جلسة تناول شاي وحلوى في منزل أحـد الوجهـاء البلجيكيين، فلبَّى الدعوة، وهناك وجدَ جمعًا كبيرًا من مختلف الأجنـاس حضـروا ليستزيدوا منه إيضاحًا وبيانًا عن الإسلام ونبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم، فذكر لهم طرفًا من ذلك حسبما أتاح الوقت، حريصًا على تبجيل كلِّ الأنبياء والرسل بلا تفرقة بين أحد منهم. ويبدو أنه لاقى تجاوبًا كبيرًا منهم؛ لأنه عقَّب على ذلـك في مذكراتـه بقسمه أنه لو كانت الظروفُ مواتيةً وأقام بين ظهرانيهم عامًا أو عامين لأمكنَ بفضل الله – من هداية الكثيرين منهم إلى نور الإسلام[٢٢٣].

ممَّا سبق يتضحُ أنَّ الدكتور غلوش استخدم أسلوبًا مهمًّا في إيصـال فكرتـه وإقناع المستمعين بها، وهي الاعتداد بمُقتضى الحال، بحيث يتأهَّب للحديث فيما يسدُّ ثغرة في جوهر الموضوع أو يضيف إليه جديدًا بأدقِّ العبارات وروعة العرض، وكذا اختيار الوقت المناسب الذي يتيقَّن فيه أنَّ الحاضرين لن يستمعوا إليه بآذانهم فحسب، وإنما بقلوبهم وأذهانهم. ويأتي قبل ذلك الإخلاص لقيمة الرسالة التي يقوم بها ويؤدِّيها خدمةً لدينه ووطنه. وبذلك يكون الدكتور غلوش خيرَ سفير مسلم بين أوسـاطٍ لا تؤمن بالآراء الصائبة دون أنْ تجدَ لها أدلةً وبراهينَ حاسمة، الأمرُ الذي جعل القـسَّ الإيرلنديَّ يذهب إليه ويُحيِّيه على نجاحه في أداء رسالته الدينيَّة.

هذا كان هناك، فماذا بعد ما عاد الدكتور غلوش إلى وطنه؟ هل هناك مـن المسائل التي أوصى بها المؤتمر وطالب بتفعيلها لمُكافحة المُسْكرات؟

كان يهمّ الدكتور غلوش من خلال المؤتمر أنْ يحصلَ منه على وثيقةٍ دوليَّةٍ بشأن تبيُّن موقف الامتيازات الأجنبيَّة من منع المُسْكرات، حيث تحدَّث في هذا الأمر داخل المؤتمر، وبعد عودته أرسلت إليه سكرتارية المؤتمر ترجمة القرار الذي صدر من المؤتمر بهذا الشأن، وجاء فيه: «إنَّ الهيئة التنفيذيَّة للمؤتمر التاسع عشر لمكافحة التسمُّم الكحوليِّ ترى أنَّ الامتيازات الأجنبيَّة في أيِّ قطر من الأقطار لا ينبغي أن تَحُولَ بين أيِّ إجراء أو تشريع تريد حكومةُ البلاد وَضْعَهُ وسنَّه بقصد مكافحة الخمر وحماية أهلها من شرورها». وقد وصل ذلك إلى رئيس الوزراء المصريِّ، وشرحه له أحمد غلوش أثناء مقابلته لعرض مُلخَّص عن تقرير رحلته في المؤتمر. وكانت النتيجة أنَّ الحكومة المصريَّة قد وضعت تشريعًا جديدًا يقلِّل من انتشار الخمور في مصر، وأنه سيكون ساريًا بعد أن تجيزه السلطات التشريعيَّة المُختصَّة[٢٢٤]، لكنْ لم يظهر هذا التشريع إلا في سنة ١٩٤٢م بعد تعديلات عليه في عهد حكومة الوفد[٢٢٥].

في الموقف الآتي يوضِّح دور الدكتور غلوش الكبير في تفعيل توصيات المؤتمر بما يتفقُ مع جوهر الدين الإسلاميِّ، حيث كان من بين المسائل التي عالجها هذا المؤتمر مسألةُ الأعناب والفاكهة التي تنبتُ بكثرة في بلدان أوروبا وأمريكا وفوق حاجة أهليها، فيضطرهم الحال إلى عصر الزيادة وتحويلها خمورًا وبيعها في الأسواق. وكثير من الزرَّاع والصنَّاع في هذه البلدان لا يعتمدون في معيشتهم إلا على تحويل الأعناب والفواكه إلى خمور، فكان لا بدَّ من النظر في مستقبل هؤلاء فيما إذا استجيبت دعوة المؤتمر وامتنع الناس عن تعاطي الخمور. وانتهى المؤتمرُ إلى أنه في الوسع تحويل الفواكه إلى عصيرٍ سائغٍ شرابه، لذيذٍ طعمه، مُغذٍّ للجسم، مُفيد في معالجة كثير من الأسقام بحيث لا يقبل التخمر أو الكحول[٢٢٦]. وبذلك يتم التوفيق بين اجتناب الخمر وبين

حاجة الزرَّاع والصنَّاع الذين يرتزقون من وراء زراعة الفواكه وصنعها وبيعها في أوروبا[٢٢٧].

ولنشر ذلك مجتمعيًّا وإقناع الشُّراب به استغناءً عمَّا درجوا عليه في سمرهم ومناسباتهم، قرَّر المؤتمر أن تُعنى الجمعيات ذات الصِّلة والجمعيات المُمثِّلة في المؤتمر، ومنها جمعيَّة منع المُسْكرات، أن تروّج لها العصير أو المشروب الجديد في مختلف الأقطار التي تعمل كلٌّ جمعيَّة في دائرتها، ويترتَّب على ذلك أنه بقدر ما يُباع من هذا العصير غير المُسْكِر تقلُّ حاجة هؤلاء الزرَّاع والصنَّاع إلى تحويل الأعناب والفاكهة خمرًا، ومتى قلَّت كميَّة ما يُصنع من الخمر تتلاشى المُسْكرات تدريجيًّا، ويعم استعمال العصير غير الكحوليِّ بحكم أفضليته على الخمر، وبذلك يطمئن صانعوها والمنتفعون من ورائها إلى مستقبل أمرهم، ويمتنع تصدِّيهم لحملة منع المُسْكرات.

اختمرت الفكرة في ذهن أحمد غلوش، وعرضها على أعضاء جمعيته بعد عودته إلى مصر الذين استحسنوا هم أيضًا المقترح، وبالتالي روَّجت الجمعيَّة له بأدواتها المُتعدِّدة. وفي عام ١٩٣٠م استوردت الجمعيَّة من فرنسا وسويسرا شحنةً من هذا العصير الجديد مُطلقةً عليه اسم «الرحيق» تيمنًا بشراب أهل الجنة. وقبل أنْ تطرحَهُ في السوق أرسلت عيِّنة منه إلى المعامل الكيماويَّة التابعة لمصلحة الصحة البلديَّة بالإسكندريَّة؛ للتثبت أكثر من خلوِّه من الكحول أو أيِّ مادة مُسْكِرة. وأكد تقرير فحص هذه المعامل سلامة مشروب «الرحيق». وقد شجّع ذلك الجمعيَّة على الترويج أكثر لهذا المشروب الجديد لا بغرض التجارة والربح، وإنما تحقيقًا للغاية العليا من ورائه التي أشار إليها المؤتمر والتي تتماشى مع أهداف جمعيَّة منع المُسْكرات بمنع هذه المنكرات من مصر وغيرها، والحفاظ على الصحة العامَّة، وحفظ العقل الذي هو من أعظم نعم الله على الإنسان.

وقد كان لنشاط جمعيَّة منع المُسْكرات هذا أثرٌ على أرض الواقع، سواء في المعارض الصناعيَّة والزراعيَّة التي كانت تقام في بعض المدن المصريَّة، أم على مستوى بعض المواطنين الذين كانوا حريصين على التحقُّق من صدق ما تروّج له الجمعيَّة، إذ وردت إلى الأزهر بعضُ الخطابات تستفتي ذلك، وبدوره أرسل الأزهر هذه الأسئلة المجتمعيَّة إلى الدكتور غلوش ليوضِّح ما عنده، فما كان منه بصفته رئيس جمعيَّة منع المُسْكرات إلا أنْ أرسلت إلى الأزهر كراسة كانت الجمعيَّة قد طبعتها ونشرتها تبيانًا وتفصيلاً لحقيقة «الرحيق»، ومعها بيانٌ نشرته مجلة الأزهر، يشرح فيه الدكتور غلوش تفاصيل أسباب وظروف ظهور عصير «الرحيق» وأهميَّة انتشاره بديلًا عن الخمور وغيرها من المُسْكرات الضارَّة والمُحرَّمة[٢٢٨].

٢- المؤتمر الدولي الـ٢٢ لمُكافحة المُسْكرات المنعقد في فنلندا ٩٣٩م[٢٢٩]:

عُقد المؤتمر لبحث أضرار المُسْكرات وإيجاد حلول لمنعها، حيث شهده ٦٨٩ عضوًا يمثِّلون ثلاثًا وعشرين دولة، وقام الدكتور غلوش بدور طيّب استوجب إعجابَ المؤتمرين وتقديرهم، كما أنه كان أحد خمسة من المدعوِّين الذين شاركوا في إدارة جلسات المؤتمر.

في اليوم الثالث من المؤتمر دُعِيَ ممثل مصر ليتحدث عن إسهام مصر رسميًّا، باعتبارها دولة إسلاميَّة، في مكافحة المُسْكرات، فأبان الدكتور غلوش اهتمام الحكومة المصريَّة بهذا الأمر وإزماعها وضعَ تشريع يضع حدًّا لأضرارها، ومن ذلك حصرُ سلطة التراخيص بفتح حاناتٍ في الأحياء السكنيَّة في يد وزارة الداخليَّة، فترتَّب على ذلك نقصُ عدد محالِّ بيع الخمر وحانات تعاطيه كما تمَّ بيانه قبل ذلك. كما أشار إلى اهتمام وزارة الصحَّة بهذا الأمر حفاظًا على الصحة العامَّة، وأنَّ الوزارة

على وشك إصدار قانونٍ يمنع بيع الخمور بعد الساعة العاشرة مساءً، وكذا تحريم تقديمها لمن تقلُّ أعمارهم عن التاسعة عشرة، ومنع بيع الخمور المغشوشة ومُحاكمة بائعيها، وأيضًا عدم الإعلان عنها في الصحف وعلى الجدران. وأوضح الدكتور غلوش أيضًا أنَّ كلًّا من وزارة الدفاع ووزارة الماليَّة وعلماء الدين والأزهر الشريف ورجال الكنيسة يتعاونون على منع آفة الخمر في المجتمع المصري. وختم الدكتور غلوش كلمته بأنَّ القصرَ الملكيَّ المصريَّ يمنع تقديم الخمر في الحفلات. وخلال انعقاد المؤتمر، دعت لجنة نشر الدعوة الدينيَّة في العالم الدكتور غلوش ليلقي كلمة عن الخمر من الوجهة الإسلاميَّة، فلبَّى الدعوة، وأفاض في ذلك بما كشف عن حكمة الإسلام، وجلّى عن قوَّة أصوله وسلامة مبادئه[٢٣٠].

سادسًا- الأيام الأخيرة من حياة الدكتور أحمد غلوش:

هكذا، رأينا جانبًا من حياة الدكتور أحمد غلوش ودوره العلمي والدعوي والإصلاحي في مصر وبعض بلدان العالم الإسلامي، كافح وناضل بما تميَّز به – وفقًا لمعاصريه – من شخصيَّة جذابة قويَّة التأثير بما كان يرتسم على مُحيَّاه من براءة، وما توحيه لحيته المرسلة من غيرةٍ، وما تشعّ به ابتسامته من تسامحٍ، هذا غير نظرته الحانية العطوف التي تنفرجُ عن صفاء هادئ يوحي بسلامة السريرة، ونقاء الطويلة، والصبر على مشاق الكفاح[٢٣١].

ويتحدث عنه أحمد حسين عنه بأنه كان فذًّا بين الأفذاذ، وأعجوبة من أعاجيب الأحياء. يقول: «كان الرجل يذهلني بحافظته الدقيقة، وذاكرته الواعية، وبديهته الحاضرة، وسخريته اللاذعة، ونشاطه الجم، بحيث ظلَّ يختلف إلى الندوات والاجتماعات، ويمدُّ المجلات الإسلاميَّة بالمقالات، ويتفضّل على أصحابه بزيارتهم.

وفي سنه التسعين هذا، لم يكن يشكو من صعوده إلى الطابق الثالث حيث أسكن. وأن يفعل ذلك رجلٌ جاوز التسعين فهذا هو التميُّز والتفرُّد»[٢٣٢].

في مرضه الأخير، زاره أحمد حسين مرتين، وكتب جانبًا ممَّا دار بينه وبين الدكتور غلوش في هاتين الزيارتين. يقول: «عُدته مرةً ثانية، وكان لا يزال مُسجًّى في فراشه، ولكنه ظلَّ على توقُّد ذهنه، وقوَّة إدراكه، يحدِّثني عن الطبعة السادسة من كتابه الإنجليزيِّ الخالد "دين الإسلام"، والتي صدرت أثناء مرضه، وقد وهبني أحد هذه الكتب، ولم يقوَ على كتابة الإهداء»[٢٣٣].

كان الدكتور غلوش يحبُّ أنْ يعيشَ أكثر مما أفاء الله عليه به؛ إذ كان يشعر أنه لا يزال لديه من الواجبات الإصلاحيَّة والمجتمعيَّة لم تتمّ بعد، كان يتوقُ إلى ذلك حتى في مرضه الأخير على اعتبار أنه مُجرَّد واحد من الوعكات الصحيَّة العديدة التي ألَّمت به وأكرمه الله باجتيازها بنجاح. لكن عندما أحسَّ بقرب أجله كان المرض قد تملَّك منه، وكان يردِّد بابتسامةٍ فاترة: «إنني مُقبل على الآخرة، مُقبل على ربي ومولاي». هذا الإحساسُ أصاب حتى المحيطين به؛ فابنته التي كان يقيم في بيتها تشكو لأحمد حسين امتناعَ أبيها عن أكل أيِّ شيء، فيعتذرُ أبوها بفقدان شهيته[٢٣٤].

فاضت روح الدكتور أحمد غلوش إلى بارئها في ١٩٦٩م، ويودِّعه صديقه أحمد حسين يوم تشييع جنازته بقوله: «سلامٌ عليك يا غلوش يومَ ولدتَ ويوم متَّ ويوم تُبعث حيًّا»[٢٣٥].

رحل الدكتور غلوش في صمت دون اهتمام من وسائل الإعلام المختلفة، الأمرُ الذي جعل بعض العلماء المعاصرين له والذين يقدِّرونه وما قام به من جهودٍ كبيرةٍ في إصلاح المجتمع وفي الدعوة الإسلاميَّة في الخارج، يكتبون عن ذلك في أسى، وهو حال أهل العلم والإصلاح عبر عصور عديدة في البلدان الإسلاميَّة. ولعلَّ أفضل

ما رأيته أنْ أختمَ به هذه الدراسة بما كتبه الدكتور محمد رجب البيومي[٢٣٦] في هذا الشأن بقوله: «في صمتٍ هادئٍ انتقل إلى جوار ربه البطل المجاهد الدكتور أحمد غلوش... قرأتُ نَعْيَهُ بالصحف في سطورٍ محدودةٍ نشرَتْها أسرته ودفعت ثمن النشر كما تُعلن وفاة كل من يقدِّر أهلُه على نفقات منعاه في صفحة الوفيات. وانتظرتُ أنْ تفيض الأقلامُ عقب ذلك في وصف كفاحه الدؤوب في ميادين العمل النافع ابتغاء مرضاة الله حقبًا طوالاً... فما قرأتُ شيئًا قلَّ أو كثر». حيال ذلك، تساءل الدكتور البيومي باستنكار: «أفلو كان الراحل ممثلاً عصريًّا شارك في إفساد النشء بما قدَّم من أباطيل، أفلو كان الراحل مُطربًا فنيًّا ساعد على الهدم الخلقيِّ بانتشار الأغاني الماجنة والتخريب الإنساني، أو لو كان الراحل قصّاصًا يلتقط فضائح الجنس، وينسج حيل الإثم! لو أنَّ الراحل شيءٌ من ذلك لرأينا الصور الحزينة، والمراثي الحارّة، والأعمدة الطوال، والكلمات الإذاعية تحتشد لذكراه احتشادًا، وتضجر الأسماع والعيون بما تعرف من أراجيف! لكنَّ الراحل بعضُ مَن أسلم وجهه إلى الله وهو مؤمن، واستمسك بالعروة الوثقى، وقد كرَّمته الدولة حين منحته جائزة التقدير في بعض أعياد العلم، ولكنَّ الذين يكتبون في الصحف ويتحدثون في الإذاعة لا يهتمون بأمثال هؤلاء الأبطال؛ إذ حيل بينهم وبين ما يعملون».

الخاتمة

نستطيع من خلال هذه الدِّراسة رصدَ بعض النتائج وطرحَ بعضِ التوصيات:

النتائج:

أولًا- حبُّ الاستطلاع غريزة فطريَّة، البعض يحاول تحجيمها بكبحِ جماحِها منكفئًا على حاله، وآخرون يستثمرونها بإقدامٍ وجرأةٍ ومجازفة، وهؤلاء هم مَن يُقدِّمون إضافةً مهمةً للمجتمع بحيويَّة ونشاط إذا كانوا متسلِّحين بالأرضية العلميَّة والدينيَّة الكافية؛ حتى لا يُفتنوا بما أقبلوا عليه، فيكونوا معاول هدم في المجتمع. ولعلَّ أحمد غلوش بعد تربيته وتعلمه دينيًّا على يد علماء الأزهر في جامع الشيخ إبراهيم بالإسكندريَّة وبما امتلكه من إرادة، كان من الذين قدَّموا إضافاتٍ تنويريَّةً توعويَّةً للمجتمع؛ بإقدامه على الماسونيَّة وفضحها بعد ذلك بما رآه بعينه، واكتشفه بنفسه، وبمواجهته بشجاعة واقتدار تجارَ الخمور والمنتفعين من رواجِ المُسْكرات في المجتمع المصريِّ.

ثانيًا- إن كانت الماسونيَّة قد أمْسَتْ مُجَرَّمَة في مصر، إلا أنَّ الأخطر منها في ظل العولمة والسماوات المفتوحة لا يزال موجودًا ويتكاثر يومًا بعد يوم، يُفتتن به كثير من الشباب، وينخدعون بوعوده البراقة، مثلما افْتُتِنَ بالماسونيَّة سابقًا العديد من قادة الرأي والسِّياسة والاقتصاد والشريعة. وهذا يوُجب على الدولة المصريَّة ومؤسساتها ذات الصلة، لا سيَّما الأزهر الشريف ووزارات الأوقاف والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، أنْ يضعوا برامجَ الوعي والحماية المُحَدّثة، وتكثيف الجهود المخلصة والتفاني لها، وإبراز نماذج القدوة الحسنة

كأحمد غلوش وأمثاله في هذا المجال؛ حماية وصيانة لمجتمعنا والأجيال الذين سيحملون الراية في المستقبل.

ثالثًا– يظلُّ الكيفُ أهمَّ وأنجع من الكمِّ، فعملُ واحدٍ بإتقان وإخلاص يُحقِّق ما يرجوه زمانًا ومكانًا. وهذا ينطبق على النتاج العلميِّ والعطاء الفكريِّ لأيِّ عالم أو باحث، فربّما كتاب واحد له رسالة، ومُعدّ بشكل مُحْكَم، يُحدِث آثارًا إيجابيَّةً كبيرةً لم تتمكَّن منها عشرات الكتب الأخرى. وأعتقد أنَّ كتاب الدكتور غلوش «The Religion of Islam» يُعدُّ من الكتب الفريدة التي أضافت كما رأينا، لدرجة أنَّ محمد فريد وجدي – وهو مَن هو – يُشيد به ويُفضّله على كتابه، ويقول عنه: إنه أوفى وأولى.

رابعًا– للنجاح في مخاطبة الغرب لا بدَّ من التمكُّن من أدواته اللغويَّة والمعرفيَّة والعقليَّة والمناسبتية؛ حتى يتمَّ الدخول إليه من نوافذه المفتوحة، فيستقبل الرسالة باهتمام ودراسة، ومِن ثم اقتناع، وهو ما نجح فيه أحمد غلوش في نشاطه الدعويِّ في الغرب، كما أنه نجح في اختيار الكلام المناسب في الوقت المناسب. أمَّا غير المؤهلين الذين يهرفون بما لا يعرفون فتكون نتائجُهم عكسيَّة، وفي بعض الأحيان كارثيَّة أسهمت في تفحيل ما يُسمى بـ «الإسلاموفوبيا».

خامسًا– نجاح العلم النافع يكون بما يُلازمه من عمل على أرض الواقع، يُفاد منه المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة، فعملٌ بلا علمٍ جنونٌ، وعلمٌ بلا عملٍ كيف يكون؟! وأحمد غلوش تأدَّب، وتعلم، وعمل بإخلاص وتفان؛ فكانت بصماتُهُ واضحةً في مصر وخارجها.

سادسًا- رواج النقد بأدواته العلميَّة وأهدافه الإصلاحيَّة يدلِّل على حيويَّة المجتمع الذي يتوفر فيه هذا الرواج؛ فتغييرُ المنكر مبدأٌ إنسانيٌّ إسلاميٌّ كبير، لكنْ وَفْقَ شروط مُعيَّنة، ومراحل متدرِّجة لا تخرج عن الإطار القانونيِّ والشرعيِّ لتوفر السلم والأمان المجتمعي. وقد نجح أحمد غلوش في أن يتجسّد هذه الحالة من خلال تأسيسه جمعيَّة منع المُسْكرات ونشاطه فيها.

سابعًا- إنَّ الوكالة أو الإنابة بأداء مهمَّةٍ ما، أو التمثيل الرسميّ لجهةٍ من الجهات الرسميَّة في أيِّ محفل من المحافل الدوليَّة، يوجب على الموكَل أنْ يوقن أنَّ شرف الجهة التي يُمثلها من شرفه، وكرامتها من كرامته، والحفاظ عليها حفاظٌ عليه هو بالأساس. وأعتقد أنَّ أحمد غلوش قد أحسن في ذلك خلال تمثيله مصر رسميًّا في المؤتمرات العلميَّة الدوليَّة.

ثامنًا- مع كل ما ذُكِرَ عن أحمد غلوش ونضالِه فلاتزال هناك بعضُ الجوانبِ في شخصيته لم تستطع الدراسةُ تغطيتَها بسبب عدمِ توفّر مادة علميّة عنها، كتفاصيلِ مراحلِه العلميَّة، وكيفية التحاقه بجامعة لندن وحياتِه هناك، وحياتِه ونشاطِه داخل الصوفيَّة، وكذا عن أسرتِه، ومكتبتِه الشخصيَّة. حاولتُ كثيرًا الوصولَ لأحدِ أُسْرتِه ولم أفلح، وأعتقدُ أنه لو تم الوصولُ إلى مكتبتِه الشخصيَّة (إذا كانت لاتزال موجودة) ستجيبُ عن أسئلةٍ بحاجةٍ لإجابة، وستُغطي بعضَ ما غَمض في حياتِه. وأرجو أن تُثمِرَ محاولاتي المستمرة لتحقيقِ ذلك عند نشر هذه الدراسة في كتاب.

التوصيات:

أولاً- من الأهميَّة بمكان إعادةُ النظر باهتمام إلى العلم وأهله، ومكافأتهم بما يضمنُ مواصلة العطاء والإبداع والابتكار بما يخدم وطننا وأمَّتنا؛ فالدول الكبرى لم تقمْ إلا بالعلم وأهله من مواطنيها بالأساس.

ثانيًا- إن تاريخ وطننا ثريٌّ بنماذج علمية وإصلاحية نهضوية كثيرة لاتزال مغمورة مطمورة أرشيفها لم يُكشف عنها بعد، نماذج تُرَسّخُ أسبقية مصر في الريادة العلمية والإصلاحية، وتقوّي قيمةَ الولاءِ والانتماءِ لهذا الوطنِ في نفوسِ الأجيالِ الحالية والمستقبليّة. وكَشْفُ اللثام عن هؤلاء وإبرازهم كقدوة واجبٌ على أهلِ الاختصاصِ ومِمَّن وُكلت إليهم هذه المهمة من الباحثين والمؤرخين والمثقفين.

ثالثًا- يضمُّ مقرُّ جمعية منع المسكرات في القاهرة أرشيفًا هائلاً عن مسيرتها طيلة ١١٧ سنة الماضية، أرشيفٌ مهملٌ في أكوام من الأوراق المتراكمة والموضوعة بعشوائية على الأرض، تكسوها الأتربية وتتخللها الجرذان والزواحف في وضع يرثى له. فرجائي من دار الوثائق القومية المصرية أن تتخذ اللازم بحكم صلاحياتها القانونية حيال ذلك؛ لنحفظ جانبًا مهمًّا من تاريخنا الحديث والمعاصر.

رابعًا- ضرورة أخذ الدولة بيَدِ جمعيَّة منع المُسْكرات التي لا تزالُ موجودة حتى الآن؛ إنها تعاني حاليًّا من الخمول والفتور وبعض الشلل على غير العهد الذي كانت عليه في حياة مُؤسِّسها. الجمعيَّة بحاجة ماسّة لمن يدفعها لاستئناف نشاطها وأداء رسالتها في ظلِّ حالة الانتشار الرهيب لأنواع كثيرة من المخدرات والمُسْكرات بين الشباب والشابات بما يُهدِّد جوانب المجتمع. لماذا لا يتمُّ تفعيل

«الرعاية» لمثل هذه الجمعيات كما كان سائدًا من قبلُ بعض أمـــراء العائلـــة المالكة والأعيان الخيِّرين؟ لماذا لا يتمُّ استثمار الجوانب الخيِّرة لدى العديد من رجال الأعمال والميسورين لدينا حاليًّا؟ أعتقد أنَّ الجمعيات تســـتطيع ذلـــك شريطةَ أن توفّر الثقة الحقيقيَّة في أداء الرسالة وفي الأمان المالي.

هوامش الدراسة

(١) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها من عهد تأسيسها في شهر مايو عام ١٩٠٥ إلى آخر عام ١٩٣٠م، مطبعة المستقبل بالإسكندريَّة، ١٩٣٠م، ص٥.

(٢) كاتب وصحفي ومُحامٍ ومُؤسِّس حزب مصر الفتاة، وله العديد من الكتب في الفكر والمجتمع والسِّياسة، من مواليد القاهرة سنة ١٩١١م، وتوفي سنة ١٩٨٢م، وتولَّى وزارة الشؤون الاجتماعيَّة بين عامي (١٩٥٠–١٩٥٢م). ينظر: "مذكرات أحمد حسين"، منشورات الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم (٣٦٣)، القاهرة ٢٠٠٧م.

(٣) تعدُّ من أولى مسرحيات شكسبير، كتبها عام ١٥٨٩م، وجمع فيها بين الحبِّ والصَّداقة، وناقش العلاقة التي يمكن أن يُفسدها الحب، ويُصلحها الصديق، وترجمها أكثرُ من واحد إلى اللغة العربيَّة. ينظر النسخة التي ترجمها أ. ر. مشاطي، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٠م.

(٤) أحمد حسين: "حامل لواء محاربة الخمور الدكتور أحمد غلوش"، مقال بمجلة الأزهر، المجلد (٤٠)، العدد (١١)، ذو القعدة ١٣٨٩هـ/يناير ١٩٧٠م، ص ص٧٣٢–٧٣٣.

(٥) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، مجلة الحج والعمرة بوزارة الحج، السنة (٢٣)، جـ٦، فبراير ١٩٦٩م، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة في سير أعلامها المعاصرين، جـ١، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص٣٠٢.

(٦) أحمد حسين، ص ص٧٣٢–٧٣٣.

(٧) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(٨) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٢٩؛ محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(٩) أنور الجندي: مفكِّرون وأدباء من خلال آثارهم، منشورات دار الإرشاد – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٧م، ص٥٨.

(١٠) المقتطف، المجلد (٩٣)، جـ٢، ص١٨١.

(١١) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٢٩؛ محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(١٢) إحدى الطرق الصوفية المنسوبة إلى محمد بن كريم الدين الخلوتي المتوفى بمصر سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م. للمزيد ينظر عامر النجار: الطرق الصوفية في مصر نشأتها ونظامها وروادها، دار المعارف، طـ٥، (د. ت).

(١٣) المقتطف، المجلد (٩٥)، جـ١، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ١ يونيو ١٩٣٩م، ص٨١.

(١٤) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة حقائقها وخفاياها، الدار القوميَّة للطِّباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٦م، ص٣.

(١٥) أُسّس أول محفل للماسونيَّة في مصر سنة ١٧٩٨م، حتى بلغ نحو ٥٤ محفلًا، ٣٣ منها في الإسكندريَّة، كان أكبرها «محفل حياة الإسكندريَّة» الواقع في ١ شارع طوسون. وظلَّت هذه المحافل تمارس نشاطها حتى أغلقتها الدولة المصريَّة سنة ١٩٦٤م. للتفاصيل ينظر وائل إبراهيم الدسوقي: الماسونيَّة والماسون في مصر ١٧٩٨-١٩٦٤م، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة (سلسلة مركز تاريخ مصر المعاصر)، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠١٥م.

(١٦) زولا (سالفاتوري/ سوليتوري أفينتوري) إيطالي الجنسيَّة، انضمَّ إلى المحفل الماسونيِّ الإيطاليِّ بالإسكندريَّة سنة ١٨٤٩م، ثم أصبح رئيسًا للمحفل الوطنيِّ الكبير الذي اتحدت تحت رايته المحافلُ الماسونيَّة في مصر سنة ١٨٧٣م. وائل إبراهيم الدسوقي، ص ص٣٤، ٤١، ٤٣، ١٤٣.

(١٧) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة...، ص ص٣، ١١.

(١٨) نفسه، ص ص٣، ٤.

(١٩) نفسه، ص ص١٢، ٢٥، ٤٣، ٤٥-٤٦.

(٢٠) نفسه، ص ص١٠-١١، ٣٣.

(٢١) نفسه، ص ص١٠٢-١٠٣، ١٠٦.

(٢٢) نفسه، ص٤٦.

(٢٣) المقصود بها الماسونيَّة، ويطلقون على أنفسهم أيضًا "البناؤون الأحرار"، وحولها نظريات تفسيريَّة مختلفة؛ نظرًا للسريَّة والمواراة حولها. ينظر: أحمد زكي أبو شادي: البناية الحرة خطرات عن الماسونيَّة،

المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٦م؛ حنين قطيني: البناية الحرَّة تاريخ الماسونيَّة ودساتيرها وأشهر رجالاتها، إصدارات دار ومكتبة بيبليون– لبنان، ٢٠٠٨م.

(٢٤) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة...، ص ص٤٦–٤٧.

(٢٥) تتناثر هذه الجهود في كتابات أحمد غلوش البحثيَّة والمقاليَّة وفي تقاريره العديدة، والتي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

(٢٦) وائل إبراهيم الدسوقي، ص٦٨.

(٢٧) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٨؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٦.

(٢٨) د. و. ق. م، وزارة الخارجية، ك. ش(0078–036946)، الأرشيف السري الجديد، فيلم رقم (١٥٦)، المحفظة رقم (٢٩٩)، ملف (٧٠/٩/٥٥)، مذكرة بعنوان: قطع العلاقات بين مصر وألمانيا عام ١٩٣٩م، ص٧٤.

(٢٩) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٨؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٦.

(٣٠) لم يذكر اسمها، ولا تاريخ العدد.

(٣١) لم يحدد اسمها، حيث كان للماسونيَّة في مصر أكثرُ من جريدة ومجلة، لكن الناطقة رسميًّا باسم المحفل الماسوني الأكبر في مصر هما "المجلة الماسونيَّة"، ومجلة "الميثاق"، فربما يقصد غلوش واحدةً منهما. ينظر: علي شلش: الماسونيَّة في مصر، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ص٨٢–٨٩.

(٣٢) وقتها كانت تجمع مصر بإيران علاقاتٌ قويَّةٌ حتى سقوط الملكيَّة في مصر عام ١٩٥٢م، وظلت ترعى المصالح المصرية في ألمانيا حتى عودة علاقات الأخيرة مع مصر في ١٥ ديسمبر ١٩٤٦م. ينظر: د. و. ق. م، وزارة الخارجية، ك. ش(0078–036946)، الأرشيف السري الجديد، فيلم رقم (١٥٦)، المحفظة رقم (٢٩٩)، ملف (٧٠/٩/٥٥)، مذكرة بعنوان: قطع العلاقات بين مصر وألمانيا عام ١٩٣٩م. محمد عبدالله عبدالرحمن متولي: العلاقات المصريَّة الإيرانية من ١٩٢٨م إلى ١٩٦٧م، أطروحة ماجستير غير منشورة، أُجيزت من قسم التاريخ بكليَّة الآداب جامعة الزقازيق – مصر، عام ٢٠٠٥م، ص ص ١٣–١٥.

(٣٣) كان مستوى التمثيل الدبلوماسيِّ لألمانيا في مصر قبل معاهدة ١٩٣٦م بدرجة "وزير مفوض"، بعد رفض بريطانيا عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨م، طلب ألمانيا رفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في مصر

إلى درجة سفير، حتى أتاحت ذلك مقررات معاهدة ١٩٣٦م. ينظر: يونان لبيب رزق: الخارجيَّة المصريَّة ١٨٢٦-١٩٣٧م، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب- القاهرة ١٩٨٩م، ص ص١١٦-١١٧، ١٢٤. صفاء شاكر: الخارجيَّة المصريَّة ١٩٣٧-١٩٥٣م، إصدارات مركز تاريخ المعاصر بدار الوثائق المصريَّة – القاهرة ٢٠١٣م، ص١٩.

(٣٤) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة...، ص٤٩.

(٣٥) المقصود الشرطة السِّرِّيَّة أو الجهاز السري في ألمانيا، الذي أسسه "هيرمان جورنج" سنة ١٩٣٣م، لحماية الدولة والنازية بأيِّ وسيلة. بقي نحو ١٣ سنة، حيث سقط مع انهيار ألمانيا في الحرب العالميَّة الثانية سنة ١٩٤٥م. للمزيد عنه وعن أعماله في القتل والاغتيال ينظر: محمد فؤاد شكري: ألمانيا النازيَّة دراسة في التاريخ الأوربيِّ المعاصر ١٩٣٩-١٩٤٥م، منشورات مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م، ص١٥٧.

(٣٦) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة، ص٤٩؛ محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٨؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٦.

(٣٧) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة...، ص٥١.

(٣٨) افتتحت كلية الدراسات الشرقيَّة في الجامعة الأمريكيَّة بالقاهرة عام ١٩٢١م بعد سنتين فقط من تأسيس الجامعة نفسها، وفي عام ١٩٥٦م تمَّ إدراج هذه الكليَّة تحت كليَّة الآداب والعلوم باعتبارها مركزًا للدِّراسات العربيَّة.

ينظر: الخلفية التاريخيَّة للجامعة (The American University in Cairo (aucegypt.edu

(٣٩) مجلة علميَّة صناعيَّة شهريَّة أسَّسها يعقوب صروف والدكتور فارس نمر في يونيو/ حزيران ١٨٧٦م في بيروت قبل انتقالها للقاهرة، وظلت حتى ١٩٥٢م. ينظر: غلاف عددها الأول.

(٤٠) المقتطف، المجلد (٩٣)، جـ٢، ص ص١٨١-١٩٦.

(٤١) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -٢-، مجلة الحج والعمرة بوزارة الحج، السنة (٢٣)، جـ٦، مارس ١٩٦٩م، ص٣٩٨؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣١٥.

(٤٢) المقتطف، المجلد (٩٣)، جـ٢، ص١٨١.

(٤٣) نفسه، ص ص١٨٢-١٩٦.

(٤٤) المقتطف، المجلد (٩٥)، جـ١، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ١ يونيو ١٩٣٩م، ص ص٧٥-٨١.

(٤٥) نفسه، ص ص٧٥–٨١.

(٤٦) جاء الكتاب في ٨٣ صفحة من القطع المتوسط. ويبدو أنه لم يكن إعدادًا جديدًا للدكتور غلوش في هذا العام، حيث لحظتُ بحسب ما قمتُ به من جرد واستقصاء، أنَّ أساسيات مادة هذا الكتاب قد طُبعت ونشرت مرتين، عامي ١٩٤٠م و١٩٥٥م، تحت عنوان: الخمر والحياة: أثر الخمر في الحياة الجسميَّة والعقليَّة والاجتماعيَّة. وهما موجودان بدار الكتب المصريَّة.

(٤٧) محمد العشماوي "المشرف على إدارة الشئون الاجتماعيَّة والصحيَّة بجامعة الدول العربيَّة" في تقديمه لكتاب الدكتور أحمد غلوش: آثار الخمور في الحياة الاجتماعيَّة، إصدارات الأمانة العامَّة لجامعة الدول العربيَّة، دار الهنا للطباعة والنشر – القاهرة، ١٩٥٧م، ص٣.

(٤٨) مع الأهميَّة الكبيرة للكتاب إلا أنه غيرُ معروف ولا موجود في أغلب مكتبات الاطِّلاع، ومنها دار الكتب المصريَّة مع أنه موجودٌ في فهرسها. توجد منه نسخةٌ في مكتبة الأزهر الشريف بالقاهرة، يجمعها مجلدٌ يضمُّ عدة كتيِّبات أخرى، وهي التي اطلعتُ عليها واستنسختها.

(٤٩) أحمد غلوش: الجمعيَّة الماسونيَّة...، ص٣.

(٥٠) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –٢–، ص٣٩٥؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص ص٣٠٩، ٣١٥.

(٥١) على غير عهدنا بمؤلفات أحمد غلوش الأخرى في هذا البحث، فإننا سنقفُ وقفةً مُطوَّلةً مع هذا الكتاب؛ نظرًا لأهميته الكبيرة، وتخطِّي صيته الحدودَ على المُستوى الرسميِّ والشعبيِّ، إضافةً إلى بعض المُلابسات التي قاساها المُؤلِّف بعده.

(52) Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", Published by Al-Azhar Magazine, Printed at El-Raghaieb, April 1940, pp 3-4.

(53) Ibid, p3.

(٥٤) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٤.

(٥٥) هذا لا يعني أنه لم يسبقْهُ أحد في هذا المجال، بل كانت هناك جهودٌ عظيمةٌ وكبيرةٌ باللغات الفرنسيَّة والألمانيَّة وغيرها لمحمد فريد وجدي والدكتور زكي علي وغيرهما.

(56) Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", op. cit, p3.

(57) Ibid, pp 4-7. أنور الجندي، ص٥٩–٦٠.

(٥٨) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٤؛ أنور الجندي، ص ص٥٧-٥٨.

(59) Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", op. cit, p4.

(٦٠) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٤.

(٦١) أنور الجندي، ص٥٨.

(62) Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", op. cit, p4.

(٦٣) أنور الجندي، ص٥٧.

(٦٤) نفسه، ص٥٩.

(٦٥) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٥.

(66) Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", Printed by Doha Modern Printing Press, Doha, 1973, p7.

(٦٧) مجلة الأزهر، المجلد (١١)، العدد (٣)، ربيع الأول ١٣٥٩هـ، ص٢٤١.

(٦٨) منهم السير CrkePal الأستاذ بجامعة أكسفورد، والبروفيسور ووكر في تقرير قدَّمه إلى وزير التربية والتعليم بالقاهرة، ووليام جونسون من واشنطن، والآنسة أمينة شاه البنجاب - الهند، والرائد ستيرن، مستشار بمكتب الري بالإسكندريَّة، وجيرالد براكنبري أستاذ بكلية التدريب العالي بوزارة التربية والتعليم، والمستشرق هيرمان بيسر، والأستاذ جاد الملا بك المفتش العام بوزارة التربية والتعليم، والجازيت المصريَّة. للاطِّلاع على نصوص رسائلهم ينظر:

Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", Doha, 1973, pp 3-6.

(69) Ibid, pp 3-6.

(70) Ibid, p 3.

(٧١) حاليًّا يبلغ عدد الناطقين بالإنجليزيَّة في العالم نحو ٦١٨ مليون نسمة.

(٧٢) أحمد حسين، ص٧٣٦.

(٧٣) هو الأمير السادس لقطر، ولد سنة ١٩٣٢م وتوفي سنة ٢٠١٦م، حكم قطر بين عامي ١٩٧٢-١٩٩٥م. ينظر مفيد الزيدي: تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣-٢٠٠٨م، دار المناهج للنشر والتوزيع - عَمَّان، ٢٠١٠م، ص١٩٨.

(74) Shaikh Abdullah Al Ansari, in his introduction to the book of Dr. Ahmad Galwash "The Religion of Islam", Doha, 1973, pp 1-2.

(٧٥) لم أجد له ترجمة، لكنه كان وقتها في الوزارة الثالثة لحسين سري باشا (يوليو – نوفمبر ١٩٤٩م)، ولم يكن قد ظهر في الحكومات السابقة ولا اللاحقة.

(٧٦) من هؤلاء: قرينة حسن نشأت باشا– كان رئيس الديوان الملكي، ثم أصبح سفير مصر في بريطانيا، وقرينة الأستاذ حسن عبد الرحمن جاد الله المهندس، وقرينة الأستاذ محمد هلال المهندس، والأستاذ كميل منصور شكور نجل شكور باشا وهو مهندس وصاحب مصانع هندسيَّة، حيث كتب للدكتور غلوش معلنًا اعتناقه الدين الإسلامي. ينظر: دار الوثائق القوميَّة المصريَّة (د. و. ق. م)، مجلس الوزراء (0081–021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21)، مذكرة من الدكتور أحمد غلوش، رئيس عام جمعيَّة منع المُسْكرات، إلى وزير الدولة محمد زكي علي باشا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م، وثيقة رقم (١٨)، ص١.

(٧٧) نفسه.

(٧٨) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٤.

(٧٩) د. و. ق. م، مجلس الوزراء (0081–021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21)، مذكرة من الدكتور أحمد غلوش، رئيس عام جمعيَّة منع المُسْكرات، إلى وزير الدولة محمد زكي علي باشا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م، وثيقة رقم (١٨)، ص١.

(٨٠) نفسه، ص٢.

(٨١) هو الشيخ السابع والثلاثون من شيوخ الأزهر، ولد سنة ١٨٧٨م وتوفي سنة ١٩٥٠م، وتولى المشيخة بين عامي (١٩٤٨–١٩٥٠م). محبيّ الدين الطُّعْمي: النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص١٢٤.

(٨٢) د. و. ق. م، مجلس الوزراء (0081–021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21)، مذكرة من الدكتور أحمد غلوش، رئيس عام جمعيَّة منع المُسْكرات، إلى وزير الدولة محمد زكي علي باشا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م، وثيقة رقم (١٨)، ص١.

(٨٣) المصدر السابق، خطاب من مراقب عام الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، إلى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر، بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٩م، وثيقة رقم (٣٠).

(٨٤) المصدر السابق، خطاب من مكتب شيخ الأزهر إلى مراقب الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩م، رقم قيد الصَّادر (٦١٦٠).

(٨٥) المصدر السابق، خطاب من مراقب البحوث الإسلاميَّة بالأزهر، إلى مكتب شيخ الأزهر، بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩م، وثيقة بدون رقم.

(٨٦) المصدر السابق، خطاب من مكتب شيخ الأزهر إلى مراقب الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩م، رقم قيد الصَّادر (٦١٦٠).

(٨٧) مصطفى النحاس باشا (١٨٧٩-١٩٦٥م)، من أشهر السِّياسيين والمسؤولين المصريِّين في القرن العشرين، تولَّى رئاسة الوزراء خمسَ مرَّات متفرِّقة في العصر الملكيِّ بين عامي (١٩٢٨-١٩٥٢م). لتفاصيل عن حياته ينظر: عباس حافظ: "مصطفى النحاس"، إصدارات مؤسَّسة هنداوي، ٢٠١٣م.

(٨٨) محمد فؤاد سراج الدين (١٩١١-٢٠٠٠م)، من أشهر السِّياسيين والمسؤولين المصريِّين في القرن العشرين، تولَّى عدة وزارات في عهد الملك فاروق، منها الزراعة والداخليَّة والمواصلات والشؤون الاجتماعيَّة، وآخرها الماليَّة بين عامي (١٩٥٠-١٩٥٢م). ينظر: محمد عبد القدوس: ذكريات فؤاد سراج الدين، دار الفرسان للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

(٨٩) د. و. ق. م، مجلس الوزراء (0081-021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21)، خطاب من حسين بك رشدي مدير مكتب رئيس الوزراء إلى وزارة الماليَّة، في نوفمبر ١٩٥٠م، وثيقة رقم (٥).

(٩٠) المصدر السابق، خطاب من مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٠م، وثيقة رقم (٤).

(٩١) المصدر السابق، خطاب من مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣١م، رقم (5/37/103)، غمرة (٧٦).

(٩٢) يراجع: بحث الدكتورة مرفت فؤاد عبد المعطي عبد الرحيم: دور الأزهر في نشر الفكر الإسلاميِّ الوسطيِّ عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ من واقع ملفات الخارجيَّة المصريَّة، منشور بالعدد (٢٢) لمجلة كلية الدِّراسات الإنسانيَّة بالقاهرة جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠١٨م، ص ص٨٧٢-٩١٤.

(٩٣) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة (0078-019654)، محفظة رقم (٣٨٨)، ملف رقم (٢)، بتاريخ ١٩٥٥/١/١٧م، ص٣٦٤.

(٩٤) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة (0078–019408)، محفظة رقم (٢٨٨)، ملف رقم (٢)، بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨م، ص٩٦.

(٩٥) د. و. ق. م، مجلس الوزراء (0081–021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21)، خطاب من مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣١م، رقم (5/37/103)، نمرة (٧٦).

(٩٦) المصدر السابق، خطاب من وزير الخارجيَّة محمد صلاح الدين إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٤م، رقم (٧٤٨)، نمرة (٣١٦).

(٩٧) نفسه.

(٩٨) في الواقع، هذه الجمعيَّة بحاجةٍ إلى دراسةٍ أكاديميَّة موسَّعة في ماجستير أو دكتوراه؛ نظرًا للجهود الكبيرة التي قامت بها في عهد مُؤسِّسها أحمد غلوش، وكذا في عهد خَلَفِه، حيث لا تزال موجودةً حتى الآن، لكنْ تضاءل نشاطها بشكلٍ كبيرٍ مقارنةً عمَّا كانت عليه في عهد المُؤسس. ونحن هنا نتناول فقط بعض مظاهر جهود أحمد غلوش فيها.

(٩٩) دور الإخوان في إصلاح المجتمع ومُحاربة الخمر والمُخدِّرات | Ikhwan Wiki | – الموسوعة التاريخيَّة الرسميَّة لجماعة الإخوان المسلمين| www.ikhwanwiki.com

(١٠٠) حمادة محمود إسماعيل: حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسِّياسة، دار الشروق– القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص٧٢. نقلًا عن: حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، دار آفاق – الكويت، ط١، ٢٠١٢م، ص٨١.

(١٠١) هي تسهيلاتٌ تقدِّمها دولةٌ ما لدول أجنبيَّة بناءً على اتفاقات رسميَّة؛ بهدف تشجيع الأجانب على الإقامة فيها واستثمار أموالهم وخبراتهم، وهذا جيدٌ في حال ما كانت الدولة المانحة قويَّة، ووبالٌ داهمٌ عليها إذا كانت ضعيفةً كما كان الحالُ في مصر حتى تمَّ إلغاؤها سنة ١٩٣٧م. ينظر: ميسون عبيدات: "الامتيازات الأجنبيَّة وأثرها على الدولة العثمانيَّة"، بحث منشور في كتاب من إصدارات المعهد العالميِّ للفكر الإسلامي – الأردن، ٢٠١٤م.

(١٠٢) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(١٠٣) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونُهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٥؛ محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(١٠٤) جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، الطبعة الخامسة، مطبعة مخيمر – القاهرة ١٩٥٧م، ص٧.

(١٠٥) اللورد كرومر (١٨٤١-١٩١٧م) من أشهر قادة بريطانيا العسكريين في مُستعمراتها، عُيِّنَ مندوبًا ساميًّا في مصر نحو أربع وعشرين سنة (١٨٨٣-١٩٠٧م)، كان خلالها الحاكمَ الفعليَّ لمصر. للتفاصيل عنه وعن مشروعه التغريبي لمصر والتمزيقي للعالم الإسلاميِّ ينظر: كتاب روجر أوين: "اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري"، ترجمة: د. رؤوف عباس، إصدارات المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

(١٠٦) أحمد حسين، ص٧٣٤.

(١٠٧) نفسه. ولا يدل موقف كرومر هذا أنه كان ديدن سياسته في مصر، وإنما كانت احتلالية لنهب واستنزاف الثروات المصرية بصورة برهن عليها الأجانب أنفسهم. ينظر شحاتة عيسى إبراهيم: الكتاب الأسود للاحتلال البريطاني في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة، ٢٠١٥م.

(١٠٨) نفسه.

(١٠٩) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونُهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٥.

(١١٠) مثل: المقطم، والمؤيد، ومصر، والوطن.

(١١١) كأمثال: د. أخنوخ فانوس، والدكتور فارس نمر، وإسماعيل بك عاصم وغيرهم. يُنظر: المصدر السابق، ص٦.

(١١٢) نفسه، ص٦؛ جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، مطبعة كرارة الزينبية بالدرب الجديد بالسيدة زينب – القاهرة، ١٩٣٦م، ص ص٣-٤.

(١١٣) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونُهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٦-٧.

(١١٤) ظل شاغرًا حتى عاد إليه أحمد غلوش مندوبًا دوليًّا في مصر لجماعة المجاهدين الصادقين في سنة ١٩٢٤م. ينظر: تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، مطبعة التقدُّم بالإسكندريَّة ١٩٢٤م، ص ص٤٤-٤٥.

(١١٥) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٧، ١١.

(١١٦) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص١١.

(١١٧) كانت اللائحة في أول الأمر قاصرةً غير شافية، لذلك دخل عليها تعديلات أكثر من مرة وفق الآليَّة التي كانت تسمح لجمعيتها العموميَّة بالتعديل. وظلَّ الأمر كذلك حتى استُقِرَّ على ما سُمِّي «القانون الأساسي» للجمعيَّة، مُصدّق عليه من الجمعيَّة العموميَّة المُنعقدة في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧م. ويتكوَّن هذا القانون من سبع وأربعين مادة موزَّعة على خمسة أبواب، الأول يشتمل ثلاث موادَّ تتعلَّق بتأسيس الجمعيَّة وأغراضها ووسائلها في تحقيق هذه الأغراض. والثاني – وهو الباب الأكبر – احتوى ثلاثًا وعشرين مادة تتناول تشكيلات الجمعيَّة من: جمعيَّة عموميَّة، ومجلس إدارة، واللجنة الإداريَّة، وأفرع الجمعيَّة. كما حدَّدت كيفيَّة الانضمام للجمعيَّة، وبماذا يتعهد أعضاؤها لها، ورسم العضويَّة، والأعضاء الشرفيِّين، والعدد القانوني لانعقاد الجمعيَّة العموميَّة، وقراراتها وصحتها، وانتخابات مجلس الإدارة، واختصاصاته برئيسه وأعضائه، وتشكيل اللجنة الإداريَّة واختصاصاتها، إلى غير ذلك. أما الباب الثالث فقد اختصَّ بستِّ مواد تتعلَّق بأموال الجمعيَّة وميزانيتها، وتحديد شهر مايو كبداية لسنتها الماليَّة، وأبريل نهاية لها. وتضمن الباب الرابع ثلاث عشرة مادة توضِّح كيفيَّة العمل باللائحة الداخليَّة للجمعيَّة، وكيفيَّة إدخال تعديلاتٍ عليها بما لا يتعارض والقانون الأساسي، وكذا كيفيَّة تأسيس أفرع للجمعيَّة في المحافظات والمدن المصريَّة وآليَّة عملها وانعقادها وواجباتها واختصاصاتها. ثم يأتي الباب الخامس والأخير متكونًا من مادتين، (٤٦) تتحدَّث عن أنَّ الجمعيَّة تظلُّ قائمة ما دام فيها خمسة أعضاء على الأقلِّ يكون لهم كافة الاختصاصات المُحدَّدة لمجلس الإدارة والجمعيَّة العموميَّة. أمَّا المادة الأخيرة (٤٧) فتبيِّن متى يتمُّ حلّ الجمعيَّة. ويكون ذلك بقرار صادر من أغلبيَّة ثلثي أعضائها في حال ما إذا تحقَّقت الأغراض التي قامت من أجلها الجمعيَّة بمنع تداول الخمور نهائيًّا في مصر، إلا إذا تطلَّب بقاءَها مكافحةُ آفة أخرى متفشِّية في البلاد. للتفاصيل ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، مصدر سابق.

(١١٨) للاطِّلاع على نماذج من بعض التَّعديلات ينظر: الصفحات الأخيرة من تقارير الجمعيَّة عن أعمالها السنويَّة، مثل: تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م.

(١١٩) جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، ص٤.

(١٢٠) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، صفحة الغلاف الخلفي.

(١٢١) نفسه، ص٤.

(١٢٢) جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، ص ص٤-٧.

(١٢٣) للاطِّلاع على نماذج من هذه التبرُّعات ينظر: تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص٥٤-٥٨.

(١٢٤) جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، ص ص٢٢-٢٣.

(١٢٥) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٢؛ جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصري الكريم، ص٧.

(١٢٦) كانت هذه سمةً واضحةً في المجتمع المصريِّ. للتفاصيل ينظر كتابَيْ أمل فهمي: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصريَّة ١٨٨٢-١٩٢٨م، والآخر مكمل له بنفس العنوان بين عامي ١٩٢٩-١٩٥٢م، أصدرتهما الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، الأول عام ٢٠١٧م، والآخر سنة ٢٠١٤م.

(١٢٧) عمر طوسون (١٨٧٢-١٩٤٤م)، أحد الأمراء الذين تركوا بصمةً إيجابيَّةً كبيرةً في المجتمع المصريِّ في مجال العمل الخيريِّ، كما له العديد من الكتب المهمَّة في التاريخ المصريِّ الحديث، وهو حفيد محمد سعيد باشا ابن محمد علي باشا. للتفاصيل يُنظر: أمل فهمي: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصريَّة ١٩٢٩-١٩٥٢م، ص١٧٨.

(١٢٨) نفسه، ص ص١٧٨-١٨٠.

(١٢٩) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٢٨-٢٩.

(١٣٠) في حكومة عدلي يكن الثالثة التي لم تستمر سوى نحو ثلاثة أشهر، (٣ أكتوبر ١٩٢٩م حتى ١ يناير ١٩٣٠م).

(١٣١) المقطم، العدد (١٢٤٢٤)، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩م، ص٥. جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٢٩، ٣٢.

(١٣٢) المقطم، العدد (١٢٤٢٥)، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩م، ص١.

(١٣٣) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٢٩–٣١، ٣٣.

(١٣٤) نفسه، ص٨.

(١٣٥) لتفاصيل ذلك ينظر: المصدر السابق.

(١٣٦) أنور الجندي، ص٥٧.

(١٣٧) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص ص٢٨٦–٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٢.

(١٣٨) للتفاصيل يُنظر: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص ص٥–٣٧.

(١٣٩) نفسه، ص١٥.

(١٤٠) نفسه، ص٢٣.

(١٤١) للاطِّلاع على نماذج من أنشطتها وما حقَّقته ينظر: المصدر السابق، ص ص٩، ١٢. وأيضًا تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص١١، ١٤–٢٤.

(١٤٢) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص٤٩–٥٠.

(١٤٣) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها، ص٣٧.

(١٤٤) نفسه، ص ص٢٦–٢٧.

(١٤٥) أمل فهمي: أمراء الأسرة المالكة... ١٩٢٩–١٩٥٢م، ص١٧٩.

(١٤٦) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها، ص ص٢٧–٢٨.

(١٤٧) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص ص١٣–١٦.

(١٤٨) عبدالحميد سعيد (١٨٨٢–١٩٤٠م) من عائلة وطنية مصرية مرموقة في النضال داخل البرلمان وخارجه، ومؤسس جمعية الشبان المسلمين. للمزيد عنه ينظر إبراهيم عثمان شاهين: عبدالحميد سعيد أسد البرلمان الثائر، مكتبة الآداب – القاهرة (د. ت).

(١٤٩) الاتين والدنيا، العدد (١٥٣)، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٧م، ص١١.

(١٥٠) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكـــريم، ص ص٨-٩.

(١٥١) الشيخ عبد المجيد سليم (١٨٨٢-١٩٥٤م)، أحد شيخ الأزهر الذين تولَّوْا المنصب مرتين، وقبلهما وَلِيَ الإفتاء نحو عشرين سنة. ينظر: محمد عبد المنعم خفاجي (دكتور): الأزهر في ألف عام، جـــ١، منشورات دار عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهريَّة بالقاهرة، الطبعة الثانية، ص ص٣٠٦-٣٠٧. وينظر أيضًا: مجلة البعث الإسلامي: "الشيخ عبد المجيد سليم المفتي الحجة الذي لم يخفْ في الله لومة لائم"، مجلد (٦٦)، العدد (٣)، يونيو ٢٠٢٠م، ص ص٧٤-٧٧.

(١٥٢) مجلة الأزهر، المجلد العاشر، العدد (٤)، ربيع الآخر ١٣٥٨هـــ، "رأي الشريعة الإسلاميَّة في الخمر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ص ص٢٨٧-٢٩٠.

(١٥٣) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٨؛ محمد رجـــب البيـــومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٧.

(١٥٤) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصـــريِّ عـــن أعمالهـــا في ســـنتها التاســـعة عشـــرة ١٣٤٣هـــ/١٩٢٤م، ص ص٦-٩.

(١٥٥) الشيخ أحمد الظواهري (١٨٨٧-١٩٤٤م) الشيخ الرابع والثلاثون للأزهر بين عـــامي ١٩٢٩-١٩٣٥م. ينظر: محمد عبد المنعم خفاجي، مرجع سابق، ص ص٢٥٩-٢٦٣.

(١٥٦) علي ماهر باشا (١٨٨١-١٩٦٠م) سياسي مصر كبير، تولَّى عددًا من الوزارات المصريَّة كالعدل والداخليَّة والتربية والتعليم والماليَّة والخارجيَّة، ورأس الحكومة المصريَّة عام ١٩٣٦م. ينظر: محمـــد الجوادي: علي ماهر باشا ونهاية الليبرالية في مصر، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

(١٥٧) الأهرام، العدد (١٦٧٩٧)، ١٢ سبتمبر ١٩٣١م، ص٨، العمود ٦.

(١٥٨) كان أحمد غلوش قد زار وكيل وزارة المعارف عبد الفتاح صبري بك في يوليو ١٩٢٩م، وقدَّم لـــه نفس الاقتراحين. ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشـــأة الجمعيَّـــة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٣١.

(١٥٩) مقال لأحمد غلوش بالأهرام، العدد (١٦٧٩٧)، ١٢ سبتمبر ١٩٣١م، ص٨، العمود ٦.

(١٦٠) شوكت علي (١٨٧٣-١٩٣٩م)، شخصيَّة هنديَّة شهيرة مع أخيه محمد علي. كـــان ضـــابطًا في الجيش البريطانيِّ في بلاده، وعلى علاقة بالمسؤولين البريطانيين في بلده. اهتمَّ بالشؤون الدينيَّة، واقتنع بفكرة الجامعة الإسلاميَّة، وأسَّس جمعيَّة عودة الخلافة الإسلاميَّة بعد إلغاء الخلافة العثمانيَّة. كان مؤمنًا

بشرعيَّة القضايا العربيَّة على رأسها القضية الفلسطينيَّة. للمزيد عنه ينظر: محمد عبد الرؤوف سليم: "من مساعي السلام بين العرب واليهود قبل قيام دولة إسرائيل: مولانا شوكت علي ومهمَّة السلام في فلسطين – دراسة في الوثائق البريطانية"، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات العربيَّة، التابعة للمنظَّمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدِّراسات العربيَّة، العدد (٢٦) لسنة ١٩٩٦م.

(١٦١) يعدُّ من أهمِّ المؤتمرات الإسلاميَّة التي شهدتها فلسطين أثناء الانتداب البريطاني بدعوةٍ من أمين الحسيني، بحضور نخبة من الشخصيات الفاعلة والعلماء في العالم الإسلامي؛ لتدارس أوضاع الأماكن المقدَّسة وقضيَّة فلسطين بعد ثورة البراق وتكوين جبهةٍ لمواجهة الاحتلال البريطاني والصهيونيَّة، لكن لم تسمحْ بريطانيا بتحقيق ما كان يروم إليه. ينظر: باهي فاتح: مؤتمر القدس الإسلامي ١٩٣١م المنطلقات والأبعاد، بحث منشور في مجلة "قبس للدِّراسات الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، المجلد (٦)، جـ١، ٢٠٢٢م، ص٤٤٣.

(١٦٢) الأهرام، العدد (١٦٨٨٦)، ٩ ديسمبر ١٩٣١م، ص٩، العمود ٤.

(١٦٣) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٣.

(١٦٤) للتفاصيل حول المزاعم والردود ينظر: تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص٢٦–٣٨.

(١٦٥) كان مجلس الوزراء المصري قد قرَّر في ١٢ أبريل/ نيسان ١٩٣٢م تشكيل لجنة لبحث موضوع البغاء الرسمي بإلغائه أو تعديل لائحته، فقرَّرت هذه اللجنة في ٧ يونيو/ حزيران من السنة نفسها جمع آراء الهيئات وذوي الرأي في مصر. جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص٣.

(١٦٦) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالمملكة المصريَّة: رأي في مسألة البغاء الرسمي، مطبعة القطر المصري بشارع مسجد السلطان نمر ١١ بالإسكندريَّة، ١٩٣٢م.

(١٦٧) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص١٢.

(١٦٨) نفسه.

(١٦٩) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٣.

(١٧٠) في بداية فرع الجمعيَّة في القاهرة، اتخذت دارًا متواضعةً تفي بالحاجة إلى أنْ تمَّ الانتقال إلى دار كبيرة تليق بمكانة أعيان القاهرة، وبها قاعةٌ فسيحةٌ لإلقاء المحاضرات، كما أُعدّ فيها مسجد صغير للصلاة وقاعة الاستقبال، وأخرى لمكتب رياسة الجمعيَّة، وغرفة لعقد جلسات مجلس الإدارة، وغرفة للسكرتاريا والموظفين، حتى أصبح سير مقر القاهرة على نسق الطريق الحديثة المُتَّبعة في أوروبا لدى الجمعيات المُناظرة. ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص١٢.

(١٧١) نفسه، ص ص١١-١٣.

(١٧٢) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٣.

(١٧٣) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص١٣.

(١٧٤) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص٤٥-٤٦.

(١٧٥) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٦.

(١٧٦) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٧؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص ص٣٠٣، ٣١٤.

(١٧٧) أجنس سلاك (١٨٥٨-١٩٤٦م) قامت برحلةٍ بلغت ٢٠٠ ألف ميل، زارت فيها العديد من الدول الأوروبيَّة والأفريقيَّة والأسيويَّة والأمريكيَّة (الشماليَّة والجنوبيَّة) وأستراليا، وكتبت مشاهداتها في كتاب عنوانه:
"Two Hundred Thousand Miles Travel for Temperance in Four Continents".
ومما قالته في محاضرتها المنوَّه عنها في مصر: «إنني لأحني الرأس إجلالًا واحترامًا لذلك الملك العظيم (تقصد الملك فؤاد)، الذي كان مظهره الإسلامي الجليل أثناء زيارته لندن محلَّ إعجاب اللندنيين وتقديرهم، وكانوا لا يفتأون يتحدثون بمآثره وأعماله التي كان من أبرزها علم الجماهير هناك أنَّ ذلك الملك المسلم لم يَذُقْ الخمر». ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٢٥.

(١٧٨) نفسه، ص ص٢٤، ٢٥.

(١٧٩) لتتبُّع هذه المراحل التاريخيَّة ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم. وينظر أيضًا: أحمد غلوش: مذكرة إيضاحيَّة بشأن الاقتراح المقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانون يقضي بتحريم تداول المُسْكرات، مطابع دار الكتاب العربي – شارع فاروق بمصر – ١٩٥٠م.

(١٨٠) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص ص١٠–١١.

(١٨١) عبد الخالق ثروت (١٨٧٣–١٩٢٨م)، من كبار المسؤولين السِّياسيِّين في عهد الملك فؤاد، تولَّى مناصب عديدة، وشكَّل الحكومة المصريَّة مرتين، الأولى خلال عام ١٩٢٢م، والأخرى بين عامي ١٩٢٧–١٩٢٨م. للتفاصيل عنه ينظر: مشرفة محمد أحمد المليجي: عبد الخالق ثروت ودوره في السِّياسة المصريَّة ١٨٧٣–١٩٢٨م، إصدارات الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب – القاهرة ١٩٨٩م.

(١٨٢) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٨.

(١٨٣) نفسه، ص ص٩–١٠.

(١٨٤) يحيى إبراهيم باشا (١٨٦١–١٩٣٦م)، من كبار المسؤولين السِّياسيِّين المصريين في عهد الملك فؤاد، تولَّى وزارتي التربية والتعليم والماليَّة، وشكَّل الحكومة المصريَّة بين عامي ١٩٢٣–١٩٢٤م. للتفاصيل عنه ينظر: زكي فهمي: صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، إصدارات مُؤسَّسة هنداوي – القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص١٧٣–١٧٨.

(١٨٥) فطبقًا للمادة (١٢) من قانون المحال العموميَّة الصَّادر في ٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٠٤م يُصرح بيع المُسْكرات في هذه المناطق الخمس دون الحاجة إلى تصريح، وهذا ما جعل الجمعيَّة تُواصل نضالها لعدم استثناء أيِّ مناطق داخل القطر المصريِّ. ينظر: تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ص١١، ٢٥.

(١٨٦) نفسه، ص ص١٠–١١.

(١٨٧) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٠.

(١٨٨) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص١٠؛ وينظر أيضًا: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١١.

(١٨٩) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص١٤.

(١٩٠) الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي (١٨٤٧-١٩٢٧م) الشيخ الثامن والعشرون للأزهر بين عامي (١٩١٧-١٩٢٧م). للمزيد ينظر: علي عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ نشأتها حتى الآن، جـ٢، مطابع الأزهر الشريف – القاهرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ص ٣٤١-٣٤٦؛ محييّ الدين الطُّعْمي، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(١٩١) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصري الكريم، ص٨.

(١٩٢) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٤.

(١٩٣) عدلي يكن (١٨٦٤-١٩٣٣م) سياسيٌّ مصريٌّ كبير، استوزر عدة وزارات، وتولَّى رئاسة الوزارة المصريَّة ثلاث مرات. للمزيد ينظر: توفيق حبيب: أبو جلدة وآخرون، منشورات مُؤسَّسة هنداوي – القاهرة ٢٠١٥م، ص ص٩٧-٩٩.

(١٩٤) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٣؛ أحمد غلوش: مذكِّرة إيضاحيَّة بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانون يقضي بتحريم تداول المُسْكرات، ص ص١٠-١١.

(١٩٥) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص١٠.

(١٩٦) محمد محمود باشا (١٨٧٨-١٩٤١م)، من أهمِّ المسؤولين السِّياسيِّين المصريين في العصر الملكيِّ، تولَّى عدة وزارات مهمَّة، ورئاسة الحكومة المصريَّة أربع مرات. للتفاصيل عنه ينظر: ماجدة محمد حمود: المعتدلون في السِّياسة المصريَّة دراسة في دور محمد محمود باشا، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب – القاهرة ١٩٩٢م.

(١٩٧) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها، ص ص١١-١٢، ١٨.

(١٩٨) للاطِّلاع على تفاصيله ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها، ص ص٣٣-٣٧.

(١٩٩) أحمد حسين، ص٧٣٣.

(٢٠٠) أحمد غلوش: مذكرة إيضاحيَّة بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غـرة شـعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانونٍ يقضي بتحريم تداول المُسْكرات.

(٢٠١) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكـريم، ص ص٥، ٢٥–٢٦.

(٢٠٢) أمل فهمي: أمراء الأسرة المالكة... ١٩٢٩–١٩٥٢م، ص١٧٩.

(٢٠٣) المقطم، العدد (١٦٨٢٠) بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٤٣م.

(٢٠٤) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكـر مساعيها وأعمالها...، ص ص١٨–١٩، ٢٢؛ جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكـة المصـريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص ص٤–٥؛ مجلة الأزهر، المجلد (١١)، العدد (٤)، ربيع الثاني ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، ص ص٣١٨–٣١٩.

(٢٠٥) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكـريم، ص ص٥–٦.

(٢٠٦) نفسه، ص ص٤–٥، ٢١.

(٢٠٧) نفسه، ص٥.

(٢٠٨) نفسه، ص٦.

(٢٠٩) أحمد حسين، ص٧٣٥.

(٢١٠) ينظر أيضًا: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشـأة الجمعيَّـة ونهضـتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص١٤.

(٢١١) المقطم، العدد (١٢٤٢٥)، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩م، ص١.

(٢١٢) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكـر مساعيها وأعمالها...، ص٣١؛ جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّـة إلى الشعب المصريِّ الكريم، ص ص٨–٩.

(٢١٣) الأهرام، العدد (١٦٨٨٤)، ٧ ديسمبر ١٩٣١م، ص١٠، العمود ٥.

(٢١٤) المقطم، العدد (١٢٣٧٤)، ٣١ أكتوبر ١٩٢٩م.

(٢١٥) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش –١–، ص ص٢٨٦، ٢٨٨؛ محمد رجـب البيومي: النهضة الإسلاميَّة، ص ص٣٠١، ٣٠٥.

(٢١٦) ما جاء من معلومات عن دور أحمد غلوش في هذا المؤتمر نقلها الدكتور محمد رجب البيومي من مذكرات الدكتور غلوش المخطوطة عندما التقاه وجلس معه بضع ساعات. ثم قام بنشرها في الجزء الثاني من مقاله الرثائي عن الدكتور غلوش عقب وفاته بعنوان: «في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش»، ونشرها في مجلة الحج والعمرة بوزارة الحج، السنة (٢٣)، جـ٦، مارس ١٩٦٩م، ص ص٣٩٥-٣٩٨. وكذا نشرها في كتابه «النهضة الإسلاميَّة...، ص ص٣٠٩-٣١٥. ولم أتمكن من الاطِّلاع على التقرير نفسه الذي أعدّه أحمد غلوش عن المؤتمر، حيث إنه موجود في فهرس مكتبة دار الكتب المصريَّة مؤرشفًا بـ (سعيد طوسون والإخوان المسلمين المنحلة ٧٥٨/ ١٩٢٩م)، تحت عنوان: «تقرير عن مؤتمر بلجيكا لُمكافحة المُسْكرات المنعقد من ٢٠ إلى ٢٨ أغسطس ١٩٢٨م»، لكنَّ مُوظَّفي المكتبة المُختصِّين أبلغوني أنهم بحثوا عنه أكثرَ من مرَّة في هذا الرفِّ ومُجاوريه فلم يجدوه.

(٢١٧) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونُهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٢٠.

(٢١٨) بلغ عدد أعضاء المؤتمر ٥٠٠ عضو يمثِّلون اثنتين وثلاثين دولة، وافتتحه وزير الخارجيَّة البلجيكي. ينظر: جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: أحمد غلوش: مذكرة إيضاحية بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانونٍ يقضي بتحريم تداول المُسْكرات، ص٧.

(٢١٩) أخرجه أبو داود (٣٦٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٤٢٠٥).

(٢٢٠) صحيح مسلم، (١٩٨٤).

(٢٢١) لم يكن الدكتور غلوش قد ألَّف بَعْدُ كتابه (The Religion of Islam).

(٢٢٢) كتاب مهم في علم الحديث للخطيب التبريزيِّ المتوفى سنة ٧٤١هـ، ترجمة: د. محمد مهدي الشريف. وهو مطبوع باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة.

(٢٢٣) محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص ص٣٠٩-٣١٣.

(٢٢٤) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونُهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها، ص ص٢٠-٢١، ٢٥؛ أحمد غلوش: مذكرة إيضاحيَّة بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانون يقضي بتحريم تداول المُسْكرات، ص ص٧-٩.

(٢٢٥) أحمد غلوش: مذكرة إيضاحيَّة بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب...، المصدر السابق، ص ص٧-٩.

(٢٢٦) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها...، ص٣٢.

(٢٢٧) مجلة نور الإسلام، المجلد (٦)، العدد (٣)، ربيع الأول ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، "بيان من جمعيَّة المُسْكرات بالقطر المصريِّ"، ص ص٢١٠-٢١١.

(٢٢٨) نفسه، ص ص٢١٠-٢١٤.

(٢٢٩) وردت تفاصيل جهود غلوش في هذا المؤتمر في تقرير أعدَّه بنفسه تحت عنوان: «تقرير عن المؤتمر الدوليِّ الثاني والعشرين لمكافحة المُسْكرات المنعقد في هلسنكي بفنلندا سنة ١٩٣٩م، مرسل إلى وكيل وزارة الخارجيَّة المصريَّة»، محفوظ بالمكتبات الخاصَّة بدار الكتب المصريَّة، (قصر عابدين ١٠٥٢/٥ – ١٩٤٠م).

(٢٣٠) مجلة الأزهر، المجلد الحادي عشر، العدد (٤)، ربيع الثاني ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، ص ص٣١٨-٣١٩.

(٢٣١) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٨؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص٣٠٦.

(٢٣٢) أحمد حسين، ص٧٣٣.

(٢٣٣) نفسه، ص٧٣٢.

(٢٣٤) نفسه، ص٧٣٢.

(٢٣٥) نفسه، ص٧٣٦.

(٢٣٦) محمد رجب البيومي: في ذمة الله الدكتور أحمد غلوش -١-، ص٢٨٦؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلاميَّة...، ص ص٣٠١-٣٠٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة:

١) د. و. ق. م، مجلس الوزراء (0081-021809)، محفظة رقم (١١٩٥)، ملف رقم (23/3/21):

أ) مذكرة من الدكتور أحمد غلوش، رئيس عام جمعيَّة منع المُسْكرات، إلى وزير الدولة محمد زكي علي باشا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م، وثيقة رقم (١٨).

ب) خطاب من مراقب عام الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، إلى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر، بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٩م، وثيقة رقم (٣٠).

ج) خطاب من مكتب شيخ الأزهر إلى مراقب الشؤون الدينيَّة برئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩م، رقم قيد الصَّادر (٦١٦٠).

د) خطاب من مُراقب البحوث الإسلاميَّة بالأزهر، إلى مكتب شيخ الأزهر، بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩م، وثيقة بدون رقم.

ه) خطاب من حسين بك رشدي مدير مكتب رئيس الوزراء إلى وزارة الماليَّة، في نوفمبر ١٩٥٠م، وثيقة رقم (٥).

و) خطاب من مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٠م، وثيقة رقم (٤).

ز) خطاب من وزير الخارجيَّة محمد صلاح الدين إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٤م، رقم (٧٤٨)، نمرة (٣١٦).

ح) خطاب من مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الماليَّة فؤاد سراج الدين، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣١م، رقم (5/37/103)، نمرة (٧٦).

٢) د. و. ق. م، وزارة الخارجية، ك. ش(0078-036946)، الأرشيف السري الجديد، فيلم رقم (١٥٦)، المحفظة رقم (٢٩٩)، ملف (٧٠/٩/٥٥)، مذكرة بعنوان: قطع العلاقات بين مصر وألمانيا عام ١٩٣٩م.

٣) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة (019408–0078)، محفظة رقم (٢٨٨)، ملف رقم (٢)، بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨م.

٤) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة (019654–0078)، محفظة رقم (٣٨٨)، ملف رقم (٢)، بتاريخ ١٩٥٥/١/١٧م.

ثانيًا– الوثائق المنشورة (محفوظة بمقر جمعية منع المسكرات بالقاهرة):

١) تقرير جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ عن أعمالها في سنتها التاسعة عشرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، مطبعة التقدُّم بالإسكندريَّة ١٩٢٤م.

٢) تقرير عن المؤتمر الدوليِّ الثاني والعشرين لمكافحة المُسْكرات المنعقد في هلسنكي بفنلندا سنة ١٩٣٩م، إعداد أحمد غلوش ممثِّل مصر في المؤتمر، إعداد أحمد غلوش ممثل مصر في المؤتمر، ومرسل إلى وكيل وزارة الخارجيَّة المصريَّة. (قصر عابدين ١٠٥٢/٥ – ١٩٤٠م).

٣) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالقطر المصريِّ: نبذة تاريخيَّة في نشأة الجمعيَّة ونهضتها وتاريخها وذكر مساعيها وأعمالها من عهد تأسيسها في شهر مايو عام ١٩٠٥ إلى آخر عام ١٩٣٠م، مطبعة المستقبل بالإسكندريَّة، ١٩٣٠م.

٤) جمعيَّة منع المُسْكرات العامَّة بالمملكة المصريَّة: رأي في مسألة البغاء الرسمي، مطبعة القطر المصري بشارع مسجد السلطان نمرة ١١ بالإسكندريَّة، ١٩٣٢م.

٥) جمعيَّة منع المُسْكرات وفروعها في المملكة المصريَّة: رسالة الجمعيَّة إلى الشعب المصريِّ الكريم، مطبعة كرارة الزينبية بالدرب الجديد بالسيدة زينب – القاهرة، ١٩٣٦م.

٦) جمعيَّة منع المُسْكرات: القانون الأساسي، الطبعة الخامسة، مطبعة مخيمر – القاهرة ١٩٥٧م.

٧) مذكرة إيضاحية من إعداد أحمد غلوش بشأن الاقتراح المُقدَّم لمجلس الشيوخ والنواب بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٥٠م بطلب سنِّ قانون يقضي بتحريم تداول المُسْكرات، مطابع دار الكتاب العربي – شارع فاروق بمصر – ١٩٥٠م.

ثالثًا– الكتب:

١) إبراهيم عثمان شاهين (دكتور): عبدالحميد سعيد أسد البرلمان الثائر، مكتبة الآداب – القاهرة (د. ت).

٢) أحمد زكي أبو شادي: البناية الحرة خطرات عن الماسونيَّة، المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٦م.

٣) أحمد غلوش: آثار الخمور في الحياة الاجتماعيَّة، إصدارات الأمانة العامَّة لجامعة الدول العربيَّة، دار الهنا للطباعة والنشر – القاهرة، ١٩٥٧م.

٤) --------: الجمعيَّة الماسونيَّة حقائقها وخفاياها، الدار القوميَّة للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٦م.

٥) أمل فهمي (دكتورة): أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصريَّة ١٨٨٢-١٩٢٨م، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ٢٠١٧م.

٦) --------: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصريَّة ١٩٢٩-١٩٥٢م، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ٢٠١٤م.

٧) أنور الجندي: مُفكِّرون وأدباء من خلال آثارهم، منشورات دار الإرشاد – بيروت، ط١ ١٩٦٧م.

٨) باهي فاتح (دكتور): مؤتمر القدس الإسلامي ١٩٣١م المنطلقات والأبعاد، بحث منشور في مجلة "قبس للدراسات الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، المجلد (٦)، جـ١، ٢٠٢٢م.

٩) توفيق حبيب: أبو جلدة وآخرون، منشورات مؤسسة هنداوي – القاهرة ٢٠١٥م.

١٠) حمادة محمود إسماعيل (دكتور): حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسيَّة، دار الشروق- القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

١١) حنين قطيني: البناية الحرة تاريخ الماسونيَّة ودساتيرها وأشهر رجالاتها، مكتبة بيبليون- لبنان، ٢٠٠٨م.

١٢) روجر أوين: اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري، ترجمة د. رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

١٣) زكي فهمي: صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مؤسسة هنداوي – القاهرة، ٢٠١٣م.

١٤) صفاء شاكر (دكتورة): الخارجيَّة المصريَّة ١٩٣٧-١٩٥٣م، مركز تاريخ المعاصر بدار الوثائق المصريَّة – القاهرة ٢٠١٣م.

١٥) عامر النجار: الطرق الصوفية في مصر نشأتها ونظامها وروادها، دار المعارف، ط٥، (د. ت).

١٦) عباس حافظ: "مصطفى النحاس"، إصدارات مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣م.

١٧) علي شلش (دكتور): الماسونيَّة في مصر، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٩٣م.

١٨) علي عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ نشأتها حتى الآن، جـ٢، مطابع الأزهر الشريف – القاهرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٩) محمد الجوادي (دكتور): علي ماهر باشا ونهاية الليبرالية في مصر، دار الشروق، القاهرة، طـ١، ٢٠٠٩م.

٢٠) محمد رجب البيومي (دكتور): النهضة الإسلاميَّة في سير أعلامها المعاصرين، جـ١، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، طـ١ـ ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢١) محمد عبد الرؤوف سليم (دكتور): "من مساعي السلام بين العرب واليهود قبل قيام دولة إسرائيل: مولانا شوكت علي ومهمة السلام في فلسطين دراسة في الوثائق البريطانيَّة"، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات العربيَّة، التابعة للمنظَّمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدِّراسات العربيَّة، العدد (٢٦) لسنة ١٩٩٦م.

٢٢) محمد عبد القدوس: ذكريات فؤاد سراج الدين، دار الفرسان للنشر والتَّوزيع – القاهرة، طـ١، ٢٠٠٠م.

٢٣) محمد عبد الله عبد الرحمن متولي: العلاقات المصريَّة الإيرانيَّة من ١٩٢٨م إلى ١٩٦٧م. أطروحة ماجستير غير منشورة، أُجيزت من قسم التاريخ بكليَّة الآداب جامعة الزقازيق بجمهورية مصر العربيَّة، ٢٠٠٥م.

٢٤) محمد عبد المنعم خفاجي (دكتور): الأزهر في ألف عام، جـ١، طـ٢، دار عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهريَّة بالقاهرة (د. ت).

٢٥) محمد فؤاد شكري: ألمانيا النازيَّة دراسة في التاريخ الأوربيِّ المعاصر ١٩٣٩–١٩٤٥م، منشورات مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م.

٢٦) محيّ الدين الطُّعْمي: النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، دار الجيل – بيروت، طـ١، ١٩٩٢م.

٢٧) مذكرات أحمد حسين: منشورات الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم (٣٦٣)، القاهرة ٢٠٠٧م.

٢٨) مرفت فؤاد عبد المعطي عبد الرحيم (دكتورة): دور الأزهر في نشر الفكر الإسلاميِّ الوسطيِّ عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ من واقع ملفات الخارجيَّة المصريَّة، منشور بالعدد (٢٢) لمجلة كليَّة الدِّراسات الإنسانيَّة بالقاهرة جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠١٨م.

٢٩) مشرفة محمد أحمد المليجي (دكتورة): عبد الخالق ثروت ودوره في السِّياسة المصريَّة ١٨٧٣-١٩٢٨م، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب – القاهرة ١٩٨٩م.

٣٠) مفيد الزيدي: تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣-٢٠٠٨م، دار المناهج للنشر والتوزيع – عَمَّان، ٢٠١٠م.

٣١) ميسون عبيدات: الامتيازات الأجنبيَّة وأثرها على الدولة العثمانيَّة، بحث منشور في كتاب من إصدارات المعهد العالميِّ للفكر الإسلامي – الأردن، ٢٠١٤م.

٣٢) وائل إبراهيم الدسوقي (دكتور): الماسونيَّة والماسون في مصر ١٧٩٨-١٩٦٤م، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة (سلسلة مركز تاريخ مصر المعاصر)، القاهرة، طـ٢، ٢٠١٥م.

٣٣) يونان لبيب رزق (دكتور): الخارجيَّة المصريَّة ١٨٢٦-١٩٣٧م، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب- القاهرة ١٩٨٩م.

الكتب الأجنبيَّة:

1- Ahmad Galwash: "The Religion of Islam", Published by Al-Azhar Magazine, Printed at El-Raghaieb, April 1940. Also, another edition for the same book, Printed by Doha Modern Printing Press, Doha, 1973.

2- ----------: The Status of Women in Islam:

بحث منشور في «مجلة القانون والاقتصاد» بكليَّة الحقوق جامعة القاهرة، في العدد (٣) بالمجلد العاشر لسنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.

الصحف والمجلات:

١) الأهرام، العدد (١٦٧٩٧)، ١٢ سبتمبر ١٩٣١م. والعدد (١٦٨٨٤)، ٧ ديسمبر ١٩٣١م. والعدد (١٦٨٨٦)، ٩ ديسمبر ١٩٣١م.

٢) مجلة الأزهر، المجلد (٦)، العدد (٣)، ربيع الأول ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م. والمجلد (١١)، العددان (٣، ٤)، ربيع الأول، ربيع الآخر ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م. والمجلد (١٠)، العدد (٤)، ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م. والمجلد (٤٠)، العدد (١١)، ذو القعدة ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

٣) مجلة البعث الإسلامي، المجلد (٦٦)، العدد (٣)، شوال ١٤٤١هـ/ يونيو ٢٠٢٠م.
٤) مجلة الحج والعمرة بوزارة الحج، السنة (٢٣)، جـ٦، عددًا فبراير ومارس ١٩٦٩م.
٥) المقتطف، المجلد (٩٣)، جـ٢، ٣ جمادى الأولى ١٣٥٧هـ١/ يوليو ١٩٣٨م. والمجلد (٩٥)، جـ١، ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ١ يونيو ١٩٣٩م.
٦) المقطم، العدد (١٢٣٧٤)، ٣١ أكتوبر ١٩٢٩م. والعدد (١٢٤٢٥)، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩م. والعدد (١٦٨٢٠) ١٦ أبريل ١٩٤٣م.

المواقع الإلكترونيَّة:

١- الخلفية التاريخيَّة للجامعة (The American University in Cairo (aucegypt.edu |
٢- دور الإخوان في إصلاح المُجتمع ومُحاربة الخمر والمخدرات | Ikhwan Wiki | – الموسوعة التاريخيَّة الرسميَّة لجماعة الإخوان المسلمين| www.ikhwanwiki.com